

كتاب اليوم

أشهر القضايا المصرية



محمود كامل

إهداء ٢٠٠٧

الأستاذ الدكتور / قنري محمود حقيقي
جمهورية مصر العربية



د. محمود كامل

كلمة المؤلف

تفضل استاذنا المرحوم عزيز خانكي المحامي بتقديم المحامين الذين تولوا المرافعة في القضايا التي يضم هذا الكتاب بعض تفصيلاتها . كما ضم فقرات من مرافعات هؤلاء المحامين . وكثيرا ما يتساءل البعيدون عن الوسط القضائي عن طبيعة عمل المحامي الذي قد يوكل في قضية اتهم فيها شخص بتهمة سياسية . تتسم بطابع قد يختلف عن الطابع الذي عرف المحامي به في حياته العامة . أو قد يوكل في قضية اتهم فيها شخص بتهمة اجمع الرأي العام على بشاعتها ، ولعل خير تحليل لطبيعة عمل المحامي هو ماكتبه الاستاذ شارل ليون كان في مقدمة الكتاب الذي جمع فيه بعض مرافعات اليكسندر ميلبران . عند المقارنة بين طبيعة المرافعة التي يتولاها محام في قضية معروضة على الحاكم . وبين الخطبة التي يلقيها رجل سياسي في حفل عام ، فالخطيب السياسي يحصل على تأييد المستمعين اليه بطريقة تختلف عن تلك التي يحصل بها

المحامى على حكم لمصلحة موكله : فالمحامى يلعب دائما دوره بامانة وبحسن نية ، مادام يتقصص شخصية موكله ، ومادام يجب عليه أن يختفى - الى حد ما - خلف موكله ، فيتكلم باسمه دون أن يكون ذلك الموكل حاضرا ، ودون أن يبدو أمام المحكمة على أنه «وكيل» . المحامى يجب أن يعمل على أن ينسى المستمعون اليه شخصيته ، بينما الرجل السياسى يثبت شخصيته ويؤكدها . المحامى بتعبير قانونى سليم غير مسئول شخصيا عما يقوله باسم موكله ، بينما الرجل السياسى مسئول بشخصه وبشرفه وبحيئاته عن جميع تصرفاته وأقواله . . . المحامى « يقرض » نفسه لموكله . أما الرجل السياسى فيهب نفسه لانصاره ومن يريد أن يكونوا أنصارا له .

ولقد بلغ الفرق الشاسع بين العاملين الى حد أن « تيير » عندما أراد مهاجمة خصمه السياسى « ديفور » قال عنه انه يبدو على متبر الخطابة دائما كأنه يحمل ملف قضية فى يده !

وتشبيه المحامى بالمثل الذى يدرس شخصية ما : ويستوعب خفاياها ، ويتقمصها ثم يعيش حياتها ، فيتحرك كأنها تتحرك . ويتكلم كأنها تتكلم - هذا التشبيه ليس بدعة ، فقد ذكره النقيب هنرى روبير ذات مرة اذ قال « نحن ممثلون نلعب الادوار التى تسند اليها امام الناس بدون أن نقوم باجراء تجارب سابقة عليها »

ولعل ما كتبه النقيب « فرناند باين » والاستاذ «جاستون دوفور» فى كتابهما « مهنة المحامى وتقاليده المحاماة » هو اصدق تحليل لطبيعة هذه المهنة التى تسمو بها أية مهنة أخرى اذ قالوا :

« لقد وجد المحامون منذ حرم على الناس أن يفضوا الخلافات التى بينهم بالقوة وسواء كانت القوانين مسهبة مفصلة أو موجزة مقتضبة فإنها - فى الواقع - تبدو دائما غامضة وناقصة . فلا يمكن أن تكفى بعض صيغ تصاغ فيها مواد قانون لحل الخلافات التى لاحصر لها والتى يحتمل أن تنشعب بين الناس . بل كيف يمكن للشارع أن يتنبأ بكل أنواع تلك الخلافات لكى يواجهها بشريعة ؟ ففى كل مكان حيث يوجد نص من نصوص القانون يجب أن يوجد أولا قاض لتفسيره وتطبيقه على الحقائق . وحيث يوجد القاضى يجب أن يوجد الى جانبه - على الاقل - محاميان . أحدهما عن طرف من طرفى الخصومة والثانى عن الطرف الآخر

وكل متقاضى يخلط بين مصلحته وحقه وبين حقه الذى يطالب به والحق الذى يقره القانون نفسه . وأكثر المتقاضين تمسكا بأحكام

الضمير لا يتورع عن التضحية بكل الاعتبارات مادام في ذلك تمكين له من الوصول الى حقه الذي يقره القانون .

ولذلك اتضحت فائدة اتخاذ بعض وسائل الحيلة لحماية القضاة - بقدر الامكان - من الوقوع في الخطا . ولكي يظل المتقاضون - رضوا أو كرهوا - ملتزمين حدود العدل في خصوماتهم ، ولم يجدوا لتحقيق ذلك أصلح من أن يوسطوا بينهم وبين القضاة رجالا يحترفون مهنة الدفاع عن المصالح العادلة . ويتخذون أساسا لحرفتهم الحرص على قواعد العدل والخلق القويم .

هذا سبب أول من أسباب وجود المحامين . ولكنه ليس السبب الوحيد . فحتى لو راعى المتقاضون ضمايرهم فإن وجود المحامين يظل ضرورة حتمية .

وإذا سال احدهم عن السبب فيكفي أن يستمع في مكتب محام الى صاحب قضية وهو يعرض قضيته على محاميه . ثم يستمع الى نفس القضية بعد ذلك من المحامي في ساحة المحكمة وهو يعرضها ويناقش وجهات النظر فيها .

أي عمل شاق قام به المحامي في تلك الفترة !

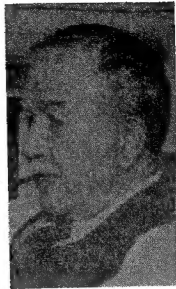
فهم ما قاله صاحب القضية والتنبيؤ بما سكت عنه . واستخلاص المهم . وثبذ التافه . واستنباط تاريخ الدعوى من واقع مستنداتهما . وشرح الاسباب . وأبداء الدوافع . وتبرير الاخطاء - كل ذلك يقوم به المحامي أثناء عرض الوقائع . وايضاح النقط الغامضة وسد الثغرات الناقصة ، والتوفيق أحيانا بين طرفي الخصومة يقوم به المحامي أثناء تفسيره للعقود المحررة بين المتقاضين ، وتحليل المبادئ القانونية والبحث عن الاحكام السابقة التي قررت نفس المبادئ والتعليق عليها . والتوفيق بينها وتطبيقها على النزاع المعروض . يقوم به المحامي عند مناقشة الناحية القانونية من القضية .

آه . كم يعاني القضاة لو تركوا وجها لوجه مع المتقاضين !

ولكن هذا ليس كل شيء . فحتى لو وهب القضاة القدرة على معرفة كل شيء فإن وجود المحامي تحتمه - مع ذلك - ضرورة نفسية عميقة . فإن الله يعرف كل شيء ، ومع ذلك فإن بينه تعالى وبين الناس وسطاء ، والى هؤلاء الوسطاء القديسين يتوجه الناس بما يريدون لا الى الله تعالى مباشرة . فيجب أن يكون أمام المتقاضين

شخص يطمئنون الى الاعتراف له بدخيلة نفوسهم ، رجل مثلهم
 .. رجل يختارونه هم . ينصت اليهم - دون أن يكون شريكا لهم
 في آثامهم أو أخطائهم - ولكن في رفق ودعة . أن النفوس المتأثرة
 بالنظريات الهندسية . والنفوس الفقيرة الساذجة لا تستطيع أن تهضم
 كل ذلك الا بصعوبة . فاذا كانت تقتنع بالنظر الى المراتب فأننى
 على استعداد لان أضع أمامها لوحة فنية رمزية قديمة موضوعة في أحد
 متاحف إيطاليا . في الوسط جلست العدالة وفي يدها سيف
 وميزان وفي طيات ثوبها لعب صغيرة وترمز الى القضايا . حقيبة
 نقود . وقطيع من الماشية . ومنزل . وقلب . ومن كل جهة أقبل
 المتقاضون وقد أعمتهم مصالحهم . وتقلصت أصابعهم على عقود
 ورسائل وصفحات من كتب القانون وشهادات وقرارات ونشرات
 مطبوعة .. مساكين .. فهل يعلم أكثرهم دراية قيمة ما بيده وقيمة
 ما يقدمه الى الالهة ؟ ولكن بين العدالة والمتقاضى يرى في الصورة
 رجل آخر . هادئ . لا مصلحة شخصية له . وهو أول من يصلح
 لكي يدرس ويقدر كل تلك الاوراق المبعثرة . هو الذى سينبذ ما يثير
 الشك وما ينم عن التلغيق . هو الذى سيضع في كفة الميزان ماله
 وزن صحيح ، ومن يدري ؟! ربما التقط من تحت قدمي موكله ورقة
 قاطعة في الدعوى ألغاهها الموكل جهلا منه مع أن عليها تتوقف ثروته ،
 وشرفه ، وحياته .

محمود كامل



مقدمة للمحامى المؤرخ الأستاذ عزيز خانجى

للتاريخ عظات وعبر • لعل أبلغها وأعمقها أنرا فى حياة الامم
وبالافراد عظات تاريخ القضايا السياسية •

يذكرنى تاريخ القضايا السياسية الشهيرة الذى وضعه زميل
بوصديقى الاستاذ محمود كامل بتاريخ القضايا السياسية الشهيرة
الذى وضعه الاستاذ هنرى روبير • نقيب المحامين فى باريس • وقد
تناول فيه محاكمة طائفة من رجالات فرنسا ومن شهيرات نساها
يوكان لمحاكمتهم أثر كبير فى حياة فرنسا والفرنساويين •

فرق كبير بين تاريخ الامم وتاريخ القضايا • مؤرخو الامم يروون
الوقائع والحوادث بعد أن تكون وقعت أو حدثت من مئات أو الاف
السنين • وقد ينظرون اليها بغير منظار الحقيقة والواقع متاثرين
بموامل شتى مثل عوامل الدين • أو المذهب أو الحزبية فيأتى
تأريخ مشوها أو أبتر • أما تاريخ القضايا السياسية فمبنى عادة
على وثائق رسمية مثل محاضر التحقيقات ومحاضر الجلسات •
ومرافعات رجال النيابة • ومرافعات رجال المحاماة كما يبنى على
الاحكام التى صدرت فيها وكلها وثائق رسمية لا يأتىها الباطل من
بين يديها ولا من خلفها ، لهذا عندما وضع « تيير » رئيس مجلس

وزراء فرنسا تاريخ فرنسا . . كتب في مقدمة كتابه كلمة جمعت بين الإيجاز والاعجاز وجرت مجرى الأمثال والأقوال المأثورة وهي :

« مما لا يمكن احتماله أن يكذب التاريخ في سرد الوقائع أو في الشكل الذي تصاغ فيه هذه الوقائع . أو في اللون الذي يضفي عليها . لا يمكن أن يقول التاريخ : أننى أسرد الخيال بل يجب أن يقول أننى أقرر الحقيقة » .

والاستاذ محمود كامل تناول الكلام على خمس قضايا شهيرة حدثت في مصر وكان لها دوى عظيم في جميع البلاد الواقعة بين البحرين الأبيض والاحمر . والنيلين الأبيض والأزرق . والفسراتين دجلة والفرات . ومن الهرم الى الحرم . ومن المسجد الحرام الى المسجد الأقصى .

وقد شاءت المصادفات أن أشهد بنفسى التحقيقات . وأحضر الجلسات - وأسمع المرافعات في بعض هذه القضايا . كما شاء القدر المقدور أن أعاصر بعض المحامين الذين تولوا الدفاع في هذه القضايا . من أجل هذا - ومن أجل هذا فقط - طلب الى زميلى وصديقى الاستاذ محمود كامل أن أصدر مجموعته بمقدمة أروى فيها ذكرياتى الغابرة العابرة . أستمد كلماتها من فيض خاطرى . وأذكر فيها ما أعرفه شخصيا - لا عن حوادث هذه القضايا ووقائعها والتحقيقات والمرافعات التى جرت والاحكام التى صدرت فيها - بل عن شخصية كل محام اضطلع بالدفاع في هذه القضايا سواء كان ضلعه فيها مع المتهمين أو عليهم .

أبراهيم الهلباوى بك :

كانوا أربعة نشأوا في زمن الجاهلية . جاهلية المحاماة . ثم آمنوا بالقانون وبالمحاماة وبالقضاء . وجهدوا وجاهدوا وتجاهدوا الى أن تحرك لهم الحظ فتبوأوا مكانة قبل أن يتبوأ غيرها مثلها . فكان مثلهم كمثل الخلفاء الراشدين الاربعة ، اذ كانوا في زمن الجاهلية ما كانوا ثم كانوا بعد ما آمنوا بالاسلام وبالقرآن ما كانوا . ليس الجهاد والمحاماة سواء ؟ الجهاد هو القتال محاماة عن دين الحق . والمحاماة كفاح عن فضيلة الحق .

كان الهلباوى بك من مخضرمى عهدى المحاماة ، العهد القديم والعهد الحديث . وقد شغلت السياسة والمحاماة حياته الطويلة العريضة . اکتوى بالسياسة وبافانيتها والاعبيها لذائق من أمرها الحلو والمر .



إبراهيم الهلباوى
 شغلت السياسة واتحاد
 حياته الطويلة العريضة
 أحمد لطفى
 بقى يعمل فى المحاماة والسياسة
 الى أن اغتناه جهده المتوالى ..
 محمود أبو النصر
 شهد عهدين وجمع بين الاصوات
 أصول الدين وأصول الفقه

الحلو قليلا والمر كثيرا • الا أنه كان قوى الايمان بنفسه وبمبادئه
 فلم تعمل فيه الأسنة فضلا عن الأسنان •

ومن مميزاته أنه كان مزاحا • كثير الميل للمفكاهة • اذا ما دخل
 غرفة المحامين أحاط به زملاؤه وكانوا كالهالة حوله • يستطيعون
 نواذره ودعاباته • اذ أنه كان أماما فى غريب الاخبار وفى غريب الملح
 التاريخية لانه كان وافر المحصول منها ••

وقد امتازت حياته فى المحاماة بميزة غريبة • كان اذا ما أراد أن
 يستثمر عواطف القضاة يوح • ويولول • ويبكى • وقد يبكى بعد
 ما يضحك ويضحك بعد ما يبكى • وهذه ميزة لا أعرف محاميا أمتاز
 بها سوى محام فى فرنسا وصفه أحد زملائه عندما أبته فقال :
 أن له موهبة أبداء التائر والانفعال بالشكل الملائم وفى الوقت
 المناسب : يمرح ويبكى فى الوقت نفسه ••

ومن القضايا الخمس التى رواها لنا الاستاذ محمود كامل ترفع
 هلباوى بك فى اثنتين منها : قضية دنشواى وكان فيها المدعى
 العمومى •• وقضية سرقة التلغرافات •

تعلم اللغات وهو كبير السن • فكان مثله كمثّل زعيم مصر سعد
 زغلول • ومثل الامام محمد عبده • ومثل السيد جمال الدين الافغانى
 ومثل مصطفى عبد الرازق باشا • ومثل محمد على باشا • ومثل
 مدحت باشا الصدر الاعظم • ومثل عصمت آينونو رئيس جمهورية

تركيا • ومثل نابليون • فانهم جميعا تعلموا اللغات الاجنبية عن كبر
وهذا دليل آخر على قوة حيويته • وقوة ارادته • وطول جلده •
وصبره وأناته •

بقى يكافح وينافح في السياسة وفي المحاماة الى أن هرم وناهر
الثمانين • كل شيء فيه هرم الا لسانه •
رحمه الله رحمة واسعة •

أحمد بك الحسيني :

هو ثاني المضمزين • كان هو وهلباوى بك فرسى رهان ورضيعي
ثبان في فنون البيان • بدأ حياته هو أيضا عندما كانت المحاماة
غريبة العهد بالهد •

أهم مميزاته سمو أخلاقه • وصدق كلامه • وعفة لسانه • عرف
بالانصاف فيما يقول وفيما يكتب • اذا ترفع كان رصين
القول • حلو المنطق • عف اللسان • جزل العبارة • عذب اللفظ
يقرع الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان • لذا كان زملاؤه يحبونه
والقضاة يحترمونه ويهابونه • اذا أكد أمرا قام خلقه قرينة أولى
على صحة ما يؤكده • لأن أخوانه - قضاة وغير قضاة - اعتادوا
منه الصدق في الرواية والبعد عن التلغيق والتزويق والتلزيق •
لا يدهن ولا يحابي في آرائه • ينظر بعين عقله مالا ينظره بعين
رأسه • وهذه الميزة عيب عنها أحد كبار المحامين في فرنسا بقوله
- وما أبلغ وما أصدق ما قال :

« أن فضيلة المحامي تصنع اقتناع القاضي »

نفسه خضراء • يده سخية • مروءته عالية • كان بيته مشابة
للعلماء والفقهاء والعظماء • أروى لك حادثة حدثت لي معه ومنها
تعرف مقدار مروءته ومقدار رجولته ومكانته • وثقة الناس به :

في سنة ١٨٩٩ - ١٩٠٠ كتبت في جريدة المقطم مقالتين «حديث
عن الوقف» شرحت فيهما مضار نظام الوقف وبحثت في مشروعية
وعدم مشروعية الوقف • وقلت أن الحاكم يملك تعديله لأن أطراف
وقف الاطيان والاعيان ضار بمستقبل البلاد الاقتصادية • ثم عطلت
على سلطة قاضي مصر وخطر انفرادهم بالحكم وحده في مسائل الاوقاف في
حصر بأسرها • وطلبت قيد سلطته ثم اقترحت انشاء مجلس شرعي
يكون تحت رئاسته ينظر في مسائل الاوقاف ولا سيما المنازعات
الخاصة بالنظر على الاوقاف • وبعد بضعة أيام وردت لي مكتوبة من

قاضي مصر يحيلني بها على مجلس التأديب بوصف كوفي معاصيا شرعيا فلم أعبأ بكتابه ولم أحضر . فانعقد مجلس التأديب وقرر شطب اسمي من الجدول . فدهشت وترجمت المقالتين والحكم باللغة الفرنسية وأرسلتها مع شكوى الى « نظارة الحقانية » . فاهتمت النظارة بالشكوى وطلبت من قاضي مصر أن يرسل اليها ملف المادة . عند ذلك اضطرب القاضي ودار بينه وبين نائبه وسائر القضاة متسادة عنيفة فتطوع أحد العلماء أن يوسط وسيطا للتفاهم معي . . . ووقع اختيارهم على أحمد بك الحسيني لانهم كانوا يجلوونه ويحترمونه ويتقنون به . فدعاني الحسيني بك الى تناول الافطار معه (كان ذلك في شهر رمضان) وعندما ذهبت اليه في منزله بالجمالية (ميدان بيت القاضي) وجدت عنده مشايخ كثيرين . فلما رأي أنفرد بي في غرفة ورجاني أن أتنازل عن الشكوى . وتمهد بأن يصلح ذات البين . فلتفتي به ذهبت في اليوم التالي الى نظارة الحقانية وقابلت المرحوم عبد الخالق (باشا) ثروت وكان وقتئذ سكرتير المستشار القضائي . . . تولى بعد ذلك رئاسة الوزارة . . . واخبرته بأنني أريد التنازل عن الشكوى . وما كاد المستشار يسمح بأمر التنازل حتى طار طائرته من القبط لأنه أراد أن يتخذ من الشكوى تكأة للهيمنة على أعمال المحكمة الشرعية . . . وطلب من ثروت بك أن يقنعني بالعدول عن التنازل الا أنني برا يوعدى للمرحوم أحمد بك الحسيني رفضت وتنازلت . وبعد بضعة أيام حضر عندي المرحوم حسن بك صبرى . وكان وقتئذ يشغل في مكتب الحسيني بك وقد تولى بعد ذلك رئاسة الوزارة وطلب مني الذهاب معه الى المحكمة الشرعية لعمل معارضة في الحكم وبالفعل توجهت معه وعملت المعارضة . فانعقد المجلس وترافع حسن بك صبرى مرافعة وجيزة أثبت فيها حسن نيتي . وصحة أبحاثي والمجلس أقتنع وأصدر حكمه بالبراءة .

خليل بك ابراهيم :

ثالث المضمين « ١ » بدأ حياته في المحاماة كما بدأها زميلا بالعدم . أخذ القانون كما أخذ زملاؤه من اهله بالسماح . بالمسافة

(١) اما رابع المضمين فكان قولاً بك توما . حياة الهلباوي كانت طويلة أكثر منها عريضة . والحسيني كانت حياته عريضة أكثر منها طويلة . وخليل بك ابراهيم كانت حياته طويلة وعريضة . ويقول بك توما كانت حياته لا طويلة ولا عريضة . كان دعا الرئيس ابن سيناء : اللهم لا أسالك حياة طويلة ولكن أسالك حياة عريضة . . .

وبالاجتهاد . وبالاستعانة بمن درس القانون والم باللغة الفرنسية .
ويتبع مثلهما نمطا خاصا في التفكير يسود فيه تقديس المرن والنقل
أكثر من تقديس العلم والعقل . كان صوته وحركاته وسكناته معظي
راس ماله . وكان لا يتقيد في مرافعاته بالاعراب أسوة بزميليه
المخضرمين بل كان يسترسل بالعامية وكما يتفق .

يختلف عن زميليه بأنه كان متقشفا في مأكله وفي ملبسه .

لما واثاه الحظ وطار صيته أقبل عليه الامراء والعظماء يوكولونه
في قضاياهم فترافع في قضايا شهيرة مثل قضية السلحدار .
وقضية الرقيق عن (على باشا شريف) وقضية سيف الدين وقضية
الامراء والاميرات من فرع حليم باشا (ابن محمد على الكبير) وقد
لبث عشرين سنة وكبلا ومستشارا لهم . كما ترافع في قضية عبد
الشهيد قزمان . وأذكر اني كنت معه في أسبوط عندما ترافع في
قضية قزمان الذي كان متهما بتزيف نقود . وحضر الجلسة هارفي
باشا حاكم القاهرة ومعه جبران بك مسكات رئيس قلم المباحث
السرية ومعهما بعض المخبرين السريين . وكانت قاعة الجلسة غاصة
بالمحاميين وكبراء الرجال في أسبوط . كانت مرافعة خليل بك عن
المتهمين آية من آيات البلاغة . حملت هيئة المحكمة - وكانت برئاسة
المرحوم راعب باشا بدر - على إيقاف الجلسة ودعته في غرفة المداولة
وعناته على مرافعته . وعندما دخل قاعة الجلسة قام المتهم وقال له
ان مرافعتك خففت عني ألم الوقوف متهما في جناية أمام المحكمة .
ولو كنت لم أنهم لتمنيت أن أقف هذا الموقف لا سمح مرافعة مثل
مرافعتك التي أعدتها قلادة في عنقي .

اسماعيل بك عاصم :

مخضرم ولكنه لسان وحنجرة وروب (وبس) . قصير القامة .
سماء أخوانه (البيديق) لقصره . ولكن لسانه كان أطول من قامته
أديب له في كل فرع من فروع الادب ساق وقلم . عقله مطعم
بتأريخ العرب . تجدد في مرافعاته طلاقة لسان . وتدقق بيان .
وثبات جنان . حيساته كلها تدور بين الامل والالام . بين الخيبة
والرجاء . العناصر التي دخلت في تكوينه وفي تلويحه عناصر غريبة
ولاسيما بعدما صار شيخا هراما يجر ورامه السنين . أذكر له بعض
حوادث تتجلى لك منها هويته :

١ - نظم اسماعيل بك قصيدة عصماء يهنئ ويمدح فيها الملكة
فيكتوريا ثم طلب من لورد كرومر أن يهد له سبيل مقابلة الملكة

فيكتوريا في لندرة ليلقي القصيدة بين يديها . فمهد له السبيل ثم سافر اسماعيل بك الى لندرة برا وبحرا الى أن وصل وألقى قصيدته باللغة العربية على الملكة فكتوريا ثم عاد مسرعا الى مصر بدون أن يتوقف في رحلته في أى بلد من بلاد فرنسا . ولما عاد لم يزل ماكان يصبو اليه . فكان مثله كمثل النعامة التي ذهبت تطلب قرنين فعادت بلا أذنين !

٢ - الف اسماعيل بك رواية سخاما (هناء المحبين) مثلها هو وابنه المرحوم علي بك عاصم في دار الاوبرا شهدتها . وقد أجاد التشخيص اجادة استرعت الابصار فجمع بين الفقه والقانون والنظم والتمثيل .

٣ - شهدت حفلة اقامتها جمعية سياسية اسمها « الاعتدال » في قاعة الامريكان (أمام فندق شبرد) وقد خطب فيها اسماعيل بك عاصم خطبة رنانة جمعت بين الجد والفكاهة . ومن ضمن ما قال فيها على سبيل الفكاهة : أن شبان مصر ينفقون العشرات والمئات في فتح زجاجات (الشبانيا) للتسلية ولم يفتح واحد منهم زجاجة (حبر) لنشر العلم والادب !

أحمد بك لطفي :

اجمع رجال القضاء ورجال المحاماة على أنه كان آية في البلاغة . بلاغة يزيناها نبل الفاية . وقوة الحجّة . وسمو المعاني . وغنوة الالفاظ . وذروبة اللسان . كانت مرافعته في القضايا السياسية من أروع المرافعات . كانت متمعة للأذان والقلوب . عزت في الجمهور عاطفة الرأفة والحنان مشاركة روحية في عاطفته وفي عقيدته . ومع أن الجريمة كانت جريمة سياسية تقتضي اطلاق العنان للسان الدفاع فان لسانه كان عفا لأنه يعلم أنه قد يدرك بعفة اللسان مالا يدركه ببساطة اللسان .

مهر أحمد لطفي في العلوم القانونية وفي العلوم الشرعية حتى كان أشبه شيء بموسوعة حية متحركة . فكان اذا كتب أو ترفع تجد على كتابته أو على كلامه طابعا خاصا يدل على أن اضلاعه ملئت من القانون والفقه . له نظرات فاحصة تنتزع الابرز الخالص من الزيف والبهرجة لاسبغات فكرية ولاشطحات كلامية ولا تخريجات ولا تزيفات ولا تزييفات . صقلته ثقافته الأوروبية فتأثر علمه كما تأثر أدبه بالحضارتين الشرقية والغربية . فتهدى بهديهما وتأدب بادابهما . كان نبيلاً في مقصده . أنيقاً في ملبسه . لذيذاً في أحاديثه . يجمع بين محسنات الباني ومحسنات المعاني .

من المحامين الشم الذين اذا طلب منهم فقير المرافعة بالمجان لا يتردد ولا يتأخر . كان مستر بوند وكيل محكمة الاستئناف معجبا به . يحلو له حديثه وتحلو له آراؤه . اذا ما سافر أحمد الى أوروبا كان يسعى مستر بوند لمقابلته . واذا ما ترفع أحمد أمام بوند كان بوند كله أذانا تسمع . وعيونا تبصر . وقلوبا تعى . لأنه كان ممن يستقدون أن ضعفاء العقول هم الذين يعرفون الحق بالرجال لا الرجال بالحق .

كان لطفي طموحا يقول دائما لنا الصدر أو القبر . علا بطموحه الى صدر النقابة . فانتخبه زملاؤه نقيبا مرتين . مرة في سنة ١٩١٧ ومرة سنة ١٩٢٥ . كما بز في السياسة التي كانت له فيها اليد الطولى فانتخبه زملاؤه أعضاء الحزب الوطني وكيلا للحزب - في زمن رئاسة المرحوم فريد بك - تملك السياسة أعصابه فبذل في سبيلها شطرا كبيرا من حياته يناضل عن عقيدته السياسية . بقي يعمل في المحاماة وفي السياسة الى أن أضناه جهده المتوالي فاشتعل رأسه شيئا واختلط فيه الخيط الاسود بالحيط الابيض . إلا أنه بقي يكافح وينافح زمنا طويلا . لان قوة روحه كانت أكبر من قوة جسمه فمرض مرضا شديدا أنزله القبر تشييعه عيون محبيه وقلوب زملائه .

حمود بك أبو النصر :

ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة . شهدوا عهدين وجمعوا بين الاصولين . اصول الدين واصول الفقه . له عقليتان : عقلية اُهرية . وعقلية قانونية تتراوح بين الاوليات العقلية والاوليات القانونية . عصامي لاعظامي . عصاميته من فصيلة خاصة . شادها على قوة ارادته وعلى حسن حظه . يصدق عليه اسم (بختيار) وبختيار اسم مركب من كلمتين (بخت) وهو الحظ (يار) ومعناها صاحب . أي (صاحب حظ) من ثرى الى سرى . أتاه المال بالهيل والهيلمان . فخلق به في جو السياسة والمحاماة .

هذا عرض سينمى سريع لستة من الزملاء كان لهم ضلع في القضايا الخمس . ومعظمهم كانوا يروضا بين المهدين القديم والحديث . وكلهم تركوا لخلفائهم تراثا من العلم والعمل . واللغة والادب . والفقه والقانون . رحمهم الله رحمة واسعة . ورضوان من الله اكبر . .

الثورة العربية





صورة القبطية للزعم احمد مراد والسادات الجيش وضابطي الشعب يوتاجون العدي في قسم عاتين

على أثر القبض على أحمد عرابي باشا بعد التغلب على الثورة العرابية التي أشعلها في البلاد رغب بعض الأحرار من البريطانيين وفي مقدمتهم « بلنت » مؤلف كتاب « أسرار الاحتلال البريطاني لمصر » في أن يتولى الدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية التي قرر الخديو عقدها لمحاكمته وأنصاره محامون من الانجليز . وقد أثارت هذه الرغبة حفيظة الخديو . لأنه كان يظن أن هؤلاء المحامين سوف يتطرفون في دفاعهم عن أحمد عرابي الثائر تطرفا يدعو الى نبش أسرار الجهات العليا بمصر ومهاجمتها علنا . ولكن الانجليز تمكنوا من تنفيذ ارادتهم وعين المحامين المعروفان بلندن . برودلى ونيبير للدفاع عن أحمد عرابي وزملائه أثناء

محاكمتهم . وهي المحاكمة التي يصرف المتتبعون لتاريخ مصر السياسي الحديث أنها كانت محاكمة صورية محضة . لأنه اتفق فيها على أن يعترف عرابي بجريته وأن يسلم بالتهمة الموجهة اليه على أن يصدر عليه الحكم بالنفي عن البلاد نهائيا .

وعقب الحكم على عرابي بذلك - وكان الحكم بالاعدام كما سنبين قيمة بعد - رأى برودلى - أحد المحامين - أن ينشر كتابا عن عرابي ومحاكمته . يميظ فيه اللثام عن أسرار تلك المحاكمة . ولعله كان يقصد بذلك أن يعرض على العالم مقدار ما بذلته إنجلترا في سبيل حماية عرابي من غضب الخديو توفيق الذي كان يصر على إعدامه بينما كان الانجليز يرون الاكتفاء بنفيه من البلاد الى إحدى المستعمرات البريطانية .

ولما كان جميع الذين توفروا على دراسة تاريخ الثورة العرابية قد درجوا على الاعتماد على هذا الكتاب الذي وضعه « برودلى » وأسماء « كيف دافعنا عن عرابي » كمرجع من المراجع الهامة عن تلك الفترة وهو نفس المرجع الذي تكررت الإشارة اليه في موجز الاستعراض لمحاكمة عرابي وزملائه فقد رأينا في هذا الفصل أن ننشر بعض

فقرات من ذلك الكتاب لاستكمال الصورة عن الجو السياسي العام الذي كان يحيط بهذه المحاكمة التاريخية ، والإجراءات الشاذة التي اتخذت أثناء التحقيق ، والصراع بين التيارات الدولية المختلفة الذي تجلى أثناء التحقيق والمحاكمة وفي أعقابها ، ثم بعض آراء الأجانب المحايدة عن أهداف الثورة العرابية وخطوط خارجية لصور قلمية لزعماء الثورة العرابية وأعضاء لجنة التحقيق في تلك الأحداث وأعضاء هيئة المحكمة . (١)

قائمة الاتهام و « التسوية » :

كانت التهم التي وجهت الى أحمد عرابي وزملائه بعد موقعة التل الكبير في ١٩ من سبتمبر عام ١٨٨٢ والتي أعد قائمتها مسيو بوريل مستشار وزارة العدل المصرية هي :

أولا : أنه في صباح ١٢ من يوليو عام ١٨٨٢ بالاسكندرية رفع العلم الابيض مخالفا بذلك قوانين الحرب وفي الوقت نفسه سحب قواته وتسبب في حرق هذه المدينة ونهبها .

ثانيا : أنه حرض المصريين على القيام بتمرد مسلح ضد الخديو « وهي جريمة تعاقب عليها المادتان ٥ من قانون العقوبات العسكري ، ٥٥ من قانون العقوبات العثماني » .

ثالثا : أنه استمر في الحرب برغم اعلان انباء الصلح « وهي جريمة تعاقب عليها المادة ١١ من قانون العقوبات العثماني » .

رابعا : أنه حرض على اثارة حرب أهلية وقاد حملة التخريب والقتل والنهب في الاراضي المصرية « وهي جريمة تعاقب عليها المادتان ٥٦ ، ٥٧ من قانون العقوبات العثماني » .

وقد أبلغت قائمة الاتهام الى المحامين الإنجليزيين يرودلي وتيبيز اللذين اختارهما - بموافقة الحكومة الانجليزية - صديق عرابي

(١) « هم المؤلف - عندما كان يصدور راسي تعريو مجلته « الجامعة » بترجمة تتصرف لبعض حصول هذا الكتاب الى العربية في عام ١٩٣٨ في الإصدار من ٣٤٦ الى ٣٥٥ من « الجامعة » ، ولا عمل خيرا مستشارا للأمم المتحدة في سبيلان (سري لانكا) على زيارة الأماكن التي عاش فيها الزعيم أحمد عرابي بن « كوله ميو » و « كاندلي » وبمقابلة الطاعنين في السن من أهل الجزيرة الذين قابلوا الزعيم المصري أثناء تليه كما جمع بعض الوثائق محلية عن تلك الثورة .

الكاتب الانجليزى المعروف ولغريد بلنت ليتوليا مهمة الدفاع عن الزعيم المصرى الكبير . وتم ابلاغ هذه القائمة اليهما فى مساء يوم ١٩ من أكتوبر عام ١٨٨٢

وكان أول ما فكر « برودلى » وزميله فيه بعد تلقي هذه القائمة . وبعد أن تبينا عزم حكومة الخديو توفيق على البطش بزعماء الثورة العربية هو تعديل هذه القائمة تعديلا من شأنه ضمان عدم اعدام هؤلاء الزعماء خشية اثاره الرأى الحر العالمى . واتصل المحاميان بالسلطات المصرية والبريطانية التى كانت قد بدأت الاعييبها للاستعمارية مقدرة حقوق الدولة العثمانية فى مصر . واضعة نصب أعينها تعلق المصريين بزعمائهم العربيين .

وانتهت هذه الاتصالات الى « تسوية » من شأنها ألا تزيد العقوبة التى توقع على « الثوار » - كما كانت حكومة الخديو تصر على وصفهم - على مجرد النفي وأن تدعم نظرية الحكومة الانجليزية عن « الثورة » بعد أن تبينت هذه الحكومة أنها أنفقت عدة ملايين من الجنيهات لقمع « ثورة عسكرية ضد الخديو » فلم يعد فى الإمكان أن يتقهقر جلادستون ويعترف بأن عرابيا لم يكن ثائرا ، وبأن الحكومة الانجليزية قد أعلنت حربا « بريئة » على السلطان العثماني وعلى الخديو المصرى وعلى عرابى فى الوقت نفسه ! فكان هم الحكومة الانجليزية هو اثبات وجود « ثورة » . وقد أكد « بروهلى » فى كتابه « كيف دافعنا عن عرابى » ، « أن لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانى لم يكن يقر عقوبة الاعدام ولا عقوبة السجن فى السودان التى كان السير ادوارد ماليت قنصل بريطانيا فى مصر يرى أنها ضرورة لا بد منها . ! » وأضاف « برودلى » أنه كان واثقا بأن لورد جرانفيل ما كان ليتدخل لو أن القرار انتهى الى توقيع عقوبة السجن الطويل فى أحد السجون المصرية باعتبار أن ذلك أفضل من عقوبة الاعدام أو السجن فى منطقة النيل الأبيض بالسودان . وأن وزارة الخارجية البريطانية كانت متبينة مزايا تفادى المحاكمة بشرط الحصول على اعتراف بقيام « ثورة » .

أما العامل الثالث الذى روعى فى « التسوية » التى توصل اليها « برودلى » فهو تجنب جرح كرامة حكومة الخديو .

وكان لورد دفرين ممثل بريطانيا قد وصل الى مصر قبل الاتفاق على تلك « التسوية » بثلاثة أسابيع . وبأن تأثيره فى اتجاه السياسة البريطانية . وتبينت حكومة الخديو - أخيرا - بجلاء

أن النار من العربيين نارا بالجملة لن يسمح به وأنها يجب أن تلتزم سياسة جديدة تقوم على العدل والتسامح ، وسرعان ما اعتزم « شريف » رئيس الوزارة المصرية أن يقبل هذا الوضع . ووجد « توفيق » عزاءه في التفرج عن نفسه بالثروة الفارغة مع بعض الصحفيين الفرنسيين . على حين اعتزم « رياض » وزير الداخلية الانسحاب من المسرح السياسي وحك المؤامرات في صمت . وأحسست حكومة الخديو من (لورد دفرين) أن معاملته لها كانت أشبه بقبضة اليد الحديدية الملفوفة في قفاز من مخمل . وذهب «برودلي» الى « لورد دفرين » الذي استمع الى جهاده للوصول الى « التسوية » الخاصة بمحاكمة الزعماء العربيين . ثم طلب الى المحامي أن يقدم اليه مذكرات موجزة عن القضية وعن الدفاع الذي أعده فيها . وأشار « برودلي » في كتابه الى أن لورد دفرين قد عني عناية خاصة بأن يؤكد له أن الرأي العام البريطاني الذي كان « برودلي » يهدد بآثاره لا يمكن أن يؤثر على سياسة وزارة الخارجية في لندن - كما أشار الى أن « لورد دفرين » قد أطلعه على برقية من « لورد جرانفيل » أبدى فيها رأيا بعدم الميل الى اطالة المرافعات في القضية وأنه - أي « برودلي » - قد أحس هو الآخر بقبضة اليد الحديدية الملفوفة في قفاز من مخمل ! وقد استلزمت المفاوضات التي دارت حول هذه « التسوية » مناقشات طويلة روعي فيها أن تتلاقى المصالح التي كانت تتصارع حول هذه القضية التاريخية . وأن يرضى أصحابها بتلك « التسوية » . ولم تظهر حكومة الخديو على المسرح الا لكي تنفذ ما أريد منها تنفيذه . وهنا يقرر (برودلي) - « أن الحق يمنعني من أن أنسى أقل ثناء على مسلك السلطات المصرية . فقد خضعت خضوعا شائنا لتوجيه لورد دفرين . وبدلا من أن تستغل الموقف وأن تستعيد شيئا من حسن السمعة بأقدامها على ذلك التصرف السمح الكريم فانها لم تترك وسيلة الا اتخذتها لكي تقنع الناس جميعا بأنها أرغمت ارغاما على ذلك . وكان الصحفيون الفرنسيون يهرون على وصف انجلترا بأنها عمدت الى ارغام الخديو ارغاما ظالما على انقاذ حياة الثوار من رعاياه وعلى الزعم بأنه تم الاتفاق سرا بين انجلترا وبين أولئك الثوار على احتلال مصر لمقاومة النفوذ الفرنسي؟ » وكان يبدو جليا أن تلك المقالات كلها تستوحي مصادرها من قصر الخديو . ولم تكده « التسوية » الخاصة بمحاكمة عرابي وأخوانه يتم وضع قواعدها حتى أعلن « بوريل بك » - مستشار وزارة الداخلية المصرية - أنه « ينسحب من هذه القضية تفاديا للاشتراك في مهزلة قانونية ، وبدأت الصحف المصرية الموالية للخديو تهاجم تلك

« التسوية » متابعة وجهة النظر الفرنسية . وكان يبدو أنها تلقت
الوحي بذلك .

كانت تفصيلات « التسوية » تتلخص في استبعاد جميع التهم
التي كانت موجهة الى الباشوات عرابي ومحمود سامي وطلبة وعلى
فهى وعبد المال ويعقوب سامي ومحمود فهى ماعدا تهمة واحدة
هى تهمة التمرد . على أن يقدم المتهمون الى المجلس العسكرى
بهذه التهمة . وأن يعترفوا أمامه بأنهم مذنبون ، وأن يقضى
بإدانتهم وبإعدامهم ثم يتلى بعد النطق بالحكم مباشرة أمر من
السلطة المصرية المختصة بالعفو عن عقوبة الإعدام واستبدالها بعقوبة
النفي المؤبد ، ويتجريد المتهمين من رتبهم العسكرية وبمصادرة
أموالهم . على ألا تمس أموال زوجاتهم وعلى أن يرتبط المتهمون بـ
« كلمة شرف » أن يقبلوا النفي الى أية جهة تعين لكي تكون
منفى لهم ويتمتعوا بالبقاء فيها الى أن يسمح لهم بمغادرتها ، وعلى
أن تتمتع الحكومة المصرية بتقدير مرتب مناسب يكفل الانفاق على
المتهمين وأسراهم في المنفى ويدفع نفقات نقلهم الى الجهة التي سوف
ينفون اليها ، وكان من الواجب قبل قبول هذه الشروط أن يستشير
الحاميان اللذان وكلا عن عرابي - مستر بلنت برقيا وأن يحصلا
على موافقة المتهمين « الموكلين » .

وقد عني « برودلى » في كتابه الذى صدره بنداء المصريين أثناء
الثورة العرابية : « الله ينصرك يا عرابي » مطبوعا على غلاف الكتاب
بالحروف العربية برسم صور قلمية لبعض رجال تلك الثورة فذكر :
طلبة عصمت :

في صباح يوم ٣٠ من أكتوبر من عام ١٨٨٢ تسللنا خطايا من
اسماعيل أيوب باشا رئيس لجنة التحقيق التي شكلت بعد الثورة
العرابية . يدعونا فيه الى أن ندافع أيضا عن ثمانية من زملاء عرابي
وأصدقائه كانوا مسجونين معه .

وفي الحال توجهنا الى السجن . حيث قدمنا الضابط الى طلبة
عصمت باشا . الذى لم يبد رضا عن تولينا الدفاع عنه .

وطلبة عصمت من أولئك الرجال الذين يقول عنهم الفرنسيون
بأنهم لا يبعث مرآهم في النفس شيئا ما . ذو قامة مليئة ، قصيرة ،
عذرية ، ومن الصعب أن يعتقد الإنسان بأنه هو الذى قاد المظمية في
حركة كفر النوار . وحاجم الخديو وهو بين مجلس وزرائه .

وكان طلبة ينظر الى عرابي نظرة الطفل الصغير الى السيد الكبير .
وقد اخذ يكيل لنا المدح فيه .. وبعد ذلك أدلى بمعلوماته لنا وجلس
يعمل دفاعه عن نفسه .

عثمان فوزى :

كان عثمان فوزى باشا فى شبابه مملوكا من ممالك محمد على
الكبير . وظل فى خدمة سيده بعد وفاته . الى أن أصبح فى
شيخوخته وكيل ابنته الاميرة زينب هانم الحائز لثقتها ورضائها ،
والاميرة هى التى كانت تملك فندق شبرا الذى نزلنا فيه ، كما كان
فى الوقت نفسه يخدم ابن محمد على الوحيد الذى ظل على قيد
الحياة حتى ذلك الوقت وهو الامير حليم باشا . ولا غرو اذا أصبح
عثمان فوزى ، الشركسى المولد التركى الافكار والفرنسى الدراسة ،
من الموظفين المصريين أتباع حليم باشا السياسيين .

وكانت مساعدة عثمان فوزى لعرابى سعيًا وراء غاية وأمل فى أن
يتولى ابن محمد على ، حليم باشا ، السلطة فى مصر ، ولمساعدات
عثمان باشا أثرها لانه كان ذا نفوذ قوى فى دوائر « الحريم » العالى
فى القاهرة .. وهى الدوائر التى كانت تقاوم النظام القائم مقاومة
شديدة .

وقد تعمد عثمان فوزى أن يصلح قبر محمد على الكبير فى أثناء
حرب عرابى وأن يبدل الاخشاب المنقوشة الثمينة التى كانت تغطيه .
وفى أثناء ذلك كان عرابى يبتهل الى الله أن يهدى من نسل محمد على
حاكما صالحا يتولى عرشه ..

ولا عجب بعد ذلك اذا عد عثمان فوزى من المتمردين ، ومن
الوطنيين ، بالرغم من أنه كان يناهى عن تحبيذ الحسب العرابية
ذاتها .

لم تكن مقابلتنا له مرضية قط' .. فما أن دخلنا حتى رأينا قامة
طويلة متمتة هدها الهرم . على أنه كان ذا ملامح وأنف روماني
بديع التكوين ، ولحية رمادية مسترسلة .. وكان عندما دخلنا
يجلس الى سجادة فى ركن منزو .. فوقف حالما رأانا على الصورة
التي وصفتها - ولما اجتدانا نشرح له مهمتنا صاح :

- عرابى - انى لا اعرف رجلا بهذا الاسم .. الا تعلم انى

كتركي وابن تركي لا يمكن أن أشارك المصريين شعورهم وآراءهم ؟
ألم تسمع عني ؟ اني أعشق الأرض التي تحل رجلا من نسل محمد
على الكبير أيا كان .. اني عبد مطيع للخدو توفيق .. ولا أفهم
مطلقا لماذا أنا هنا الآن ؟

وحاولنا الانصراف .. ولكننا تذكرنا أن صديقا لنا وثه - وهو
المستر جروس وكيل فندق شبرد - قد أوصانا بأن نتولى الدفاع
عنه ، فبقينا قليلا ، على أننا لم نره بعد ذلك الى أن حان موعد
المحاكمة .. بل الى أن انتهت هذه المحاكمة .

وقد اعتاد أثناء سجنه أن يركل بقدمه باب السجن كلما رآنا
تسير في طرقاته .. وأغلب الظن أنه كان يتألم لانه كان يشترك
المصريين السجن والتعذيب .. !

يعقوب سامي :

وقدمنا السير تشارلز ولسن - العضو البريطاني في لجنة
التحقيق الابتدائي - الى يعقوب سامي باشا .. وبالرغم
من أنه كان تركي المولد الا أنه اندمج تماما مع المصريين وأخذ على
نفسه مهمة تموين الجيش بالمعدات والذخائر يجمعها من أنحاء البلاد
للوطنيين المحاربين في كفر الدوار وفي التل الكبير .. وكان في
الوقت نفسه من القوى المحركة في المجلس الوطني بالقاهرة وقد
عامله السباجتون والجنود العاملون في السجن معاملة قاسية شاذة
عندما أودع السجن ، اذ أخذوا يضربونه ويعذبونه ويصقون عليه
... كما أهانه كثير من زملائه لأنه خان الثورة العربية فيما بعد
كما سوف يرد في اعترافه .. على أنهم كانوا يحترمونه ويمتنون به
كلما مثل أمام لجنة التحقيق .

وعلى ذلك فلا غرو اذا انتابه الذعر والخوف دائما لهذه الاسباب
.. وأتكر بعد ذلك كل علاقة له بقيادة الثورة والحركة العربية .
قد أخذ يقص علينا قصته .. ويشكو لنا تقديمه للمحاكمة
والدمع ينهمر من عينيه ، وأخيرا وقع لنا طلبا يرجو فيه أن
ندافع عنه .

وكان يعقوب سامي قصير القامة .. بدينا نوعا ما .. ذا ملامح
عظيمة .. وقسمات لا بأس بها .. واعتاد أن يضع النظارات فوق
عينيه .

وقد تبينت لأول وهلة مدى ذكائه وقدرته ..

أحمد وقعت :

كانت القاعة التي سجن فيها أحمد رفعت مساعد عرابي وسكرتيره قاعة أكفل للراحة من القاعات الأخرى .. فوجدت بها بعض الكتب والوسائد الوفيرة .. وسجادة فارسية ومراة و (ناموسية) وتقدم إلينا شاب ضعيف البنية والتكوين يقرب عمزه من الثلاثين ذو ملامح أوروبية واستقبلنا بحرارة وترحيب عندما دخلنا القاعة .

ورفعت يتكلم الفرنسية كأحد إبنائها . قال لنا انه سر وابتهج حينما علم بقدمونا . وقد علم ذلك لانه كان يحتل قاعة فوق مدخل السجن تطل على الطريق العام وكانت حجرة عرابي هي الحجرة التي تواجهنا من الناحية الأخرى .. ولذلك فقد اعتاد أن يرانا كل يوم عند دخولنا وخروجنا . كما قال أيضا انه سوف يعترف بكل شيء بصراحة وأنه ليس في حاجة الا الى قلم ومداد وورق .. لكي يعد لنا دفاعا مكتوبا .

حدثنا في مقابلتنا الأولى له عن شيء من تاريخ حياته . فقال :

— ان والدي هو قاني باشا — الذي يعيش في الاستانة ، وقد تولى أكثر من مرة وزارة المالية حتى لقبوه بأنه أنزه تركي في البلاد ولقد درست في باريس . على أنني عدت الى الاستانة قبل أن أنال أجازتي وذلك لكي أتزوج من ابنة كامل باشا رئيس التشريفات عينت بعد ذلك في باريس ملحقا بالمفوضية التركية ، ولكنني فقت وظيفتي لاني قمت بعدة زيارات للاتراك المنفيين ومن أعضاء جمعية تركيا الفتاة ، ولذلك رأيت أن أجرب حظي في مصر ، وأخلفت أترج في الترقى الى أن أصبحت سكرتيرا لمجلس الوزراء في عهد محمود سامي باشا . وكنت في الوقت نفسه مديرا للمطبوعات .. اني تركي ، وليس من مصلحتي أن أقول لك ما ليس صحيحا . ولكن ثق أن عرابي يعوز الرضى التام والثقة من كل المصريين ، انه الرجل الذي ينطق بلسان المستعبدين والمضطهدين من المصريين المتعطشين الى الحرية ، كانت مصر كلها معه في كفاحه ، ولكنهم خافوه وتركوه فريسة للقدر ، فأين من يشهد لمصلحتنا الآن ؟ على أنه اذا أتيت لنا محاكمة صحيحة عادلة في وضع النهار لعلمت أوروبا كلها أي أخلاق وصفات كان يمتاز بها عرابي .. وأي نصر كان ينتظره .

وقد كانت زيارتنا لـاحمد رفعت بلا شك رائعة ومشجعة وعلى
أثرها عدت الى عرابي لابلغ بمدى ماحقته من نجاح على أثر هذه
الزيارة .

وجدت عرابي في حالة عصبية لم أكن أتوقعها . لانه كان قد
قرأ جريدة تركية اعتادت أن تصفه قبل موقعة التل الكبير بأنه
البطل . فلما هزم عدته الشائر المتعمر . . !

وقد رجاني عرابي أن يسمح له بالرد على هذه الجريدة . . ولم
أر مانعا من ذلك وفي الحال أملي رسالة الى جريدة « التايمز »
جاء فيها :

أيها الناس . هل من العدل أن يطرد أبناء البلاد من الدواوين
والأعمال ليحل محلهم الاجانب . الى جوار النازحين الى البلاد من
الشراكسة والالبان والبلغاريين و (الاوياش) .

الا يعد المصريون في طبقة واحدة مع البلغار ؟ الا يتساوون مع
غيرهم من الاجانب في بلادهم ؟ سوف نجد دائما بين أبطال الانسانية
رجالا يدافعون عن الحق ضد ظلم هذا الزمان الذي يسود وجه
الانسان .

« احمد عرابي المصري »

سليمان سامي وحسن موسى العقاد :

ان المثل القائل بأن الحقيقة المحرّب من الخيال ليصدق تمام
الصدق على قصة سليمان سامي . . فلا يمكن أن ينطبق على أي
حادث من حوادث الثورة التي كان بطلها احمد عرابي المصري .
أكثر من انطباقه على سليمان سامي .

رأيت سليمان سامي مرة واحدة وهو ابن داود باشا الموظف
المصري القديم بالحكومة ولذلك كانوا يلقبونه بسليمان سامي أو
سليمان داود . واطن أن اسمه يجب أن يكون سليمان بك سامي
ابن داود ، وقد لعب دورا هاما في حوادث الاسكندرية ، وكان له
نصيب كبير في حرق الجانب الاكبر من الحى الاوروبى في تلك
المدينة .

وكان عرابي يعرفه معرفة جيدة كغيره من كبار الضباط في
الجيش . وبعد هزيمة العرابيين في موقعة التل الكبير اختفى من

الميدان هو وزميله حسن موسى العقاد وهو تاجر قاهري كبير ومن أغنياء الملاك الذين كانوا يشتغلون بالسياسة في البلاد وتمكن الاثنان من الوصول الى جزيرة كريت بطريقة غامضة مجهولة ، حيث عرفا هناك في الحال وأعيدا الى مصر بعد القبض عليهما ، ولاشك أن هربهما خلصة كان أكبر دليل على أنهما مذنبان لذلك قبض عليهما حاكم الجزيرة التركي وأرسلهما مقبوضا عليهما لمصر .

كنت في الدائرة السنية عندما وصل سليمان سامي وحسن موسى العقاد . كان يبدو على الاول الخوف والاضطراب تماما وكان يرتدي معطفا حرييا واسما وحذاء جلديا كبيرا . وأما العقاد فكان يرتدي لباس رأس ابيض ومعطفا بنى اللون وكان يحيى كل من يعرفه بايتسامة تحية رقيقة . وعلمت أنه قد اعتاد فيما سبق على هذا النوع من العمل لان حياته الماضية قضأها كلها بين النفي والاعتقال .

ووضع الضيفان الجديدان في حجرتين مجاورتين لحجرة جيبس العال حلمي أحد زعماء الثورة ، وتركنا السجن وأنا خالي الذهن عما سيحدث .

حتى ذلك الوقت كان على كمحام أن أتناول كل حالة تعرض أمامي بالبحث والتحقيق على حدة في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية والقانون الدولي . استعدادا للمحاكمة المقبلة ولمرافعتي في هذه القضية . ورغب عرابي في أن أذهب لمقابلتهما - سليمان سامي وحسن العقاد - ولكن رياض باشا وزير الداخلية رفض هذه المقابلة عندما طلبتها .

وفي نفس اليوم قابلت عرابي باشا لآخيره بالنتيجة فقال لي أن حادثا غير اعتيادي قد وقع ، فان لجنة التحقيق عقدت جلسة بمقر الدائرة السنية استمرت حتى المساء ، وأكد لي أن هذه الجلسة استمرت ساعات طويلة في حجرة مجاورة له وأنه شعر وهو في سجنه بل رأى من خلال قضبانه أن رسلا عديدين كانوا يروحون ويغدون بين اللجنة وبين قصر الخديو .

وخشى عرابي أن تكون قد خدعناه وعدلنا عن اتفاقنا معه ، وهو الذي كان يبرر وجودنا الى جواره مدافعين عنه ، وقال مؤكدا أن حادثا غريبا لابد مسبقا عما قرب نتيجة لهذا الاجتماع السري الخطير .

وعندما قابلت رفعت بك • أحد زعماء الثورة أيضا • أكد لي بدوره ما رواه عرابي قبل دقائق أمامي وأضاف رفعت أنه سمع من بعض الحراس أن اللجنة تولت التحقيق مع سليمان بك سامي •

وبعد أن جمعت البيانات اللازمة عن هذا الامر عدت الى منزلي •

وفي نفس المساء عرفت بعض تفاصيل ترتبط بعودة سليمان سامي الى البلاد ، فما أن وصل الى الاسكندرية حتى احاط به أتباع الخديوي ولما غادر الميناء اقتاده محافظ المدينة الى محطة السكة الحديدية حيث اجلس في (ديوان) خاص بالقطار الذي أقله الى القاهرة تحت رعاية وكيل المحافظة •

وفي اليوم التالي لم يخب ظننا ، اذ نشرت جريدة « الاجبشيان جازيت » اعترافا من سليمان سامي على نفسه •• اعترافا صريحا بأنه هو الذي تولى حرق الاسكندرية •• ! وقد شغل اعترافه ثلاثة أنهر من الجريدة وأشير في نهايته الى أن له تكملة تنشر في اليوم التالي •

وفي اليوم التالي استأنف سليمان سامي اعترافه في نهرين •• ثم أشار الى أنه سيوالى نشر اعترافه في اليوم التالي أيضا •• ولكن باقى الاعتراف لم ينشر بعد ذلك لسبب خفى لانعرفه • ولا ريب أنه لن ينشر مستقبلا بالمرّة •

وكثر اللفظ والحديث في القاهرة وفي شرفة فندق شبرد عن اعتراف سليمان سامي المشار اليه • وأكد الجميع بأن الحكم على عرابي باشا أصبح لازما وضروريا بعد أن اعترف واحد من أنصاره المعروفين بأنه أحرق الاسكندرية كرهبة عرابي •• وهى جريمة تكفى وحدها لاعدامه ؟!

وكان مما قاله سليمان سامي أيضا ان عرابي طلب منه أن يتوجه الى قصر الرمل ليقول الخديو ••• وأنه ذهب فعلا لينفذ ذلك فقابل في الطريق محمد سلطان باشا وجسن باشا الشريعى واعترف لهما بما كان يعتزم تنفيذه •

ولما تبينت الخطر على عرابي بعد نشر هذه الاعترافات المرتبة وأن المقصود من كل ذلك القضاء على موكلينا •• أرسلت الخطاب الآتى الى اسماعيل باشا أيوب رئيس لجنة التحقيق :

« علمنا من الصحف أن شخصين هما سليمان سامي داود وحسن موسى العقاد ، قد تقدما الى لجنة التحقيق بشهادتين ضد موكلينا ، عرابي وزملائه ، وكان ذلك في غيبتنا .. وفي غيبة المتهمين .. بخلاف مانص عليه من الاتفاقات وشروط التحقيق

وبكل احترام نحتج على هذه المخالفات »

ومن أعجب ماحدث بعد ذلك أن حسن باشا الشريمي ومحمد سلطان باشا نفيا أمام اللجنة ما ادعاه سليمان سامي عليهما بصدد عزمه على قتل الخديو ومقابلتهما له في طريق الرمل الى آخر ماجاء في أقوال هذا الشاهد المتقلب .

ووصلني ذات يوم هذا الخطاب :

((اخي العزيز

النصر للعدالة))

لى الشرف بأن أخطرك بأن سلطان باشا ينكر كل مايتعلق برؤية سليمان سامي في طريق الرمل . وقد أكد لكثيرين أن عرابي لم يحرق الاسكندرية ولم يقتل لاحد بأنها يجب أن تحرق . وقد قال سلطان باشا أيضا انه تحدث شخصا مع عرابي بشأن ذلك عندما ذهب لمقابلته في ١٢ من يوليو أمام قصر الخديو في الرمل .. فلقد وجد سلطان باشا عرابي خارج الباب الشرقي وهو يعنف الجنود ويلومهم لانهم حاصروا القصر . وعندما سأل سلطان باشا عرابي عن احرق الاسكندرية اجابه :

« يقولون انه سليمان سامي »

أرجو أن تزور سلطان باشا . فلديه كثير من الاقوال يريد أن يفضي بها اليك .. ولاشك أنه ينتظرك بفارغ الصبر وسوف يؤكد لك كل مارويته الآن .

« أرجو أن تحرق هذا الخطاب »

من أخيك

وذبحت لزيارة أحمد عرابي باشا . وقد بدا عليه عدم الاهتمام بما اتهم به سليمان سامي .. بالرغم من أنه كان يقدر مدى خطورة هذه التهمة المنسوبة اليه .

وقال لي تعليقا على ما قيل من أنه أرسل سليمان سامي ليقتل الخديو في قصر الرمل بالاسكندرية .

« انى لا أتذكر يوما اعتديت فيه على مخلوق بشرى » وفى الأشهر
التي قضاها الخديوى فى القاهرة كانت حياته محل اهتمام عظيم
منى يوما بعد يوم .. ولو كنت أريد ان أقتله .. لفعلت فى أية
لحظة . »

ثم اضاف صائحا :

« لست فى حاجة الى أن أقسم بأن كل ما قاله سليمان سامى
كذب محض . »

وبناء على اقتراحى وعد بأن يكتب تقريرا يفصل فيه حركاته
وسكناته فى تلك الايام العصيبة ، وطلب منى هو أن أرسل اليه
خادمه محمد الذى كان بجواره فى ذلك الوقت ليل نهار .. وقال لى :

« كلما فكرت فى حادث ضرب الاسكندرية فقدت شعورى
وأحسست كان ذاكرتى قد اختلطت وانى عاجز عن استرجاع
قوائى . ولربما احتجت لمساعدة خادمى محمد . »

وبعد يوم أرسل الى التقرير الذى طلبته .. :

تقرير احمد عرابى المقدم الى محاميه :

« عندما كنت فى الاسكندرية - بين اليومين السابع والعاشر من
يوليو عام ١٨٨٢ - اعتدت أن أذهب كل صباح الى قصر رأس
التين وأن أعود منه بعد غروب الشمس لأن اجتماعات الوزراء كانت
تمتد الى هذا الوقت . وفى المساء اعتدت أن أقضى الوقت فى مقر
وزارة البحرية . »

وفى يوم ١٠ من يوليو عقد مجلس الوزراء برئاسة الخديوى .
وكان متدبوا الدولة العثمانية من بين الحضور . وقررتا جميعا
أن نرد على نيران المدافع الانجليزية المنطلقة من سفنها بعد أن تطلق
خمس أو ست طلقات . وانفض الاجتماع فى الساعة الخامسة
من مساء ذلك اليوم ، وغادر الخديو وعائلته قصر رأس التين الى
قصر الرمل . وذهبت أنا الى وزارة البحرية وأصدرت التعليمات
اللازمة لقادة الجاميات فكان على المشاة مساعدة رجال المدفعية إذ
كان هؤلاء الاخرون فى حاجة ماسة اليهم . »

وفى الساعة السابعة من صباح يوم ١١ من يوليو ١٨٨٢ أطلقت
السفن البريطانية النيران . وأجابت الحرسون بالمثل كما تقضى

الأوامر ، وانتقلت أنا وطلبة باشا الى الحصن القريب من الباب الجديد لانه كان مرتفعا وفي مكان يساعدنا على مشاهدة باقي الحصون ، وبقيت في هذا الحصن حتى منتصف الساعة الحادية عشرة ، وفي اثناء إطلاق اللدائن حضر الينا جميع الوزراء وكذلك الرسل من الخديو ومن درويش باشا (مندوب الباب العالي) حاملين اطيب التمنيات منهما بمناسبة موقف الحاميات المجيد من الهجوم بالرغم من أن الحصون لم تكن على أعية تامة ، بينما كانت السفن المهاجمة في أحسن حالاتها ، وفي الساعة الثالثة من ذلك اليوم قدم من القاهرة عمر بك رحى والشيخ محمد عبده ، وكان معنا أيضا قائد شرطة الاسكندرية ومصطفى بك صبحي وسليمان بك سامي ، وقد خيل الينا أن الأخير فقد اتزانته وثباته . وكان يتكلم هراء . . . ولذلك لم ألفت اليه ، بل أخذت أتحدث الى قائد الشرطة في أمر قتل الموتى والجرحى من الحصون والشوارع ، وسمعت سليمان سامي يقول : « يجب أن نطلق القناة » فقطعت حديثي لحظة مع قائد الشرطة وأجبت أن قناة السويس محايدة ويجب ألا تمس بأي حال من الأحوال

وبعد انتهاء حديثي مع قائد الشرطة لمت سليمان سامي لتركه حاميته في مثل هذه الظروف وحضوره لازعاجنا بمثل ما كان يقوله من هراء . وأمرته بالعودة الى مركزه فتركنا في الحال ، وكان من بين الحاضرين اذ ذاك طلبة باشا وعمر بك رحى والشيخ محمد عبده .

وعندما توقف إطلاق النيران غادرت الحصن ، ووجدت ازدحاما وجمهورا كبيرا في الباب الجديد مالبث أن احاطني ومنعني من السير . . . كان الرعب باديا على الناس فعملت على تهدئة خواطرهم ، وتقدم راغب باشا رئيس الوزراء منى وأخرجني من هذا الزحام . . . أخذتني الى منزله حيث كان هناك الشريفي باشا وسليمان باشا اباطة والزبير باشا وسليمان باشا واسماعيل حقي باشا ، وبعد أن صلينا العصر توجهنا الى قصر الرمل لتقابل الخديو ولنعرض عليه الموقف . . . وكانت الشمس اذ ذاك على وشك الغروب . فمكثنا هناك حيث عقد مجلس برئاسة الخديو الذي حضره درويش باشا وتقرر فيه رفع العلم الأبيض اذ ما اطلقت السفن الانجليزية مدافعها من جديد قاصدين بذلك دعوة العدو الى التفاهم والمفاوضة ، وكلفنا طلبة باشا بأن يذهب الى الاميرال الانجليزي ويخطر بهما قرنايه .

وذهبت بعد ذلك الى الباب الشرقي وأمرت بالقائد بأن يرفع العلم الأبيض اذا عادت المدافع الى اطلاق قذائفها في اليوم التالي . وقضيت ليلتي منساک في الجهة المختصة للضابط « النوبتجي » وبعد منتصف الليل حضر الى طلبة باشا وأخذ القرارات التي كان قد أصدرها المجلس وكان معنا اذ ذاك عمر بك رحى وخليل بك كامل .

وفي الساعة السادسة من اليوم التالي ، ١٢ من يوليو وصل محمود باشا سامي ولما سألته عن سبب حضوره الى الاسكندرية أنبأني بأنه حضر أثناء الليل وأنه توجه على الأثر الى مركز الشرطة ثم الى منزل رئيس الوزراء وأغاب باشا والى آخرين وقضى الليلة بالمدينة ، وقال لي أنه حضر ليتبين سير الأحوال كجندی على استعداد للدفاع عن وطنه ، فشكرته ، وبعد قليل حضر محمود باشا فهمي وعابد بك وسليمان بك سامي ودار حديث حول ما يجب عليه اذا ما أمر أميرال البحرية الانجليزى على موالاة اطلاق المدافع . وماهى الخطة الواجبة على الجيش ازاء ذلك ، واذنت لمحمود باشا فهمي وخليل بك كامل في أن يذهبا الى المحمودية وأن يعاينا المنطقة بين كفر الدوار وحجر النواتية لمعرفة المواقع الصالحة للجيش فيها ، فذهبا في الحال ، وفقد قائد الشرطة تعليماتي فيما يختص بالمساعدة في نقل الجرحى من الحصون البعيدة مثل المعجمي والمكس والقياري ، وذهب طلبة باشا بعد ذلك الى وزارة البحرية للقيام بما كلف به ، وفي الساعة التاسعة والنصف عادت المراكب الى اطلاق النيران ، وغادرت غرفتي لارى العلم الأبيض وهو يرفع ، كما غادرتي من كان معي للذهاب الى المواقع المختصة لهم ، وبعد اطلاق ما بين عشرين وخمسة وعشرين طلقة توقف الهجوم ، وبقيت في مكاني حتى حضر الى طلبة باشا في الساعة الواحدة والنصف وأخبرني بأن أميرال البحر الانجليزى يريد أن يحتل ثلاثة حصون في المكس وبرج العرب والعجمي وأنه يريد أمرا بذلك من الخديو في الساعة الواحدة والنصف .

وعقد المجلس تحت رئاسة الخديو وبم حضور درويش باشا وقدرى بك والمندوبين العثمانيين واسماعيل باشا فهمي وطلبة باشا والوزراء . وبعد المناقشة تقرر عرض الامر على السلطان لانه منصوص في « فرمان » تولية الخديو أنه ليس له الحق في أن يتنازل لجهة اجنبية عن أية بقعة من الاراضى المصرية . كما تقرر ايفاد طلبة باشا الى الاميرال الانجليزى ليخطر به هذا القرار ، وأمرني الخديو بعد ذلك

بأن أرسل جنودا لاحتلال حصن المعجمي وذلك لكي أمنع الجنود
الانجليز من النزول به ، وعلى أثر ذلك انفضى الاجتماع ، وبعد
ربع ساعة أرسل الخديو في طلبى وسألنى بحضور درويش باشا
عن السبب فى وجود اربع سرايا من المشاة فى الرمل ، ولما لم يكن
لدى علم بهذا الامر فقد نفيتة وقلت بأنه من المحتمل أن وجودهم
كان لدعم حرس القصر ، فرد على بأنه لا داعى لبقاء هؤلاء الجنود وأنه
الحرس الخديوى كاف جدا ، فانصرفت لنادى الضابط الذى كانه
على رأس المشاة ولما سألته عن سبب وجود اربع سرايا من المشاة
بجوار قصر الرمل ومن الذى أمر بذلك . . أجابنى أن سليمان سامى
هو الذى طلب منه ذلك لتعزيزا لحرس القصر فى الرمل ، فأمرته
بالعودة الى مركزه الاصلى اذ لا حاجة الى بقاءه فى الرمل لكفاية
الحرس الخديوى هناك .

وفى الساعة الرابعة غادرت القصر فى طريقى الى الاسكندرية حيث
قابلت كثيرا من الفارين من المدينة ، وعندما اقتربت من الباب
الشرقى لمحت زحاما كبيرا ، خليطا من الجنود والاهالى وقد اتجه
الجميع نحو ترعة المحمودية برفقة زوجاتهم وأولادهم والكل يصيح
ويبكي ، وعندما سألت عن السبب فى ذلك أجابنى البعض بأن
الانجليز سوف يضربون المدينة حالا ، بل وأكد آخرون أن الضرب
ابتدأ فعلا .

وعندما وصلت الى الباب الشرقى فى الساعة الخامسة مساء وجدت
العديد عايد بك الذى أنبأنى عن أشاعة فى المدينة تؤكد أن الانجليز
سوف يستأنفون اطلاق المدافع قريبا . . وأن الاهالى قد أخذوا
يهربون على غير انتظام وقال لى انه يبذل جهده ليحتفظ بكيان فرقته
فحذرت عمله وطلبت منه أن يجتهد فى منع فرقته من الانحلال ،
بل ووقفت بنفسى الى جوار الباب الكبير لأمنع خروج الجنود .
وعلمت بعد ذلك من محمود باشا سامى وعمر بك رحى بأن سليمان
سامى على رأس فرقته موجود فى المنشية وأنه راغب فى إحراق
المدينة ويرفض سماع أية نصيحة .

فأرسلت فى الحال فى طلبه ، وأظن أن ابراهيم بك فوزى وضابطا
آخر لا أتذكر اسمه هما اللذان قاما بهذه المهمة ، وأمرت عايد بك
بأن يذهب على رأس اربع سرايا لمنع نهب المحال التجارية ، وعند
الساعة الحادية عشرة أو حوالي ذلك وصل سليمان سامى على رأس
كتيبتين غير منتظمتين فسألته عما اذا كان صحيحا أنه يرغب فى حرق

المدينة فنفي ذلك نفيا قاطعا وقال انه كان يعمل هو وجنوده على الاستيلاء على الطوابي في الميناء وذلك لمنع الجنود البريطانيين من النزول ولكني لاحظت بعض من كانوا معه حاملين أقمشة وأشياء أخرى ، فامرته بأن يقبض عليهم ويسألهم عن سبب وجود هذه الاشياء في حوزتهم ، وأخذت أتحدث الى الجنود محاولا أن أثبت الحساس والشجاعة فيهم طالبا منهم عدم مفادرة المدينة ووجوب عودتهم الى اماكنهم . وقلت لهم بأنني شخصيا لن أغادر المدينة وانني سوف أموت فيها . . . وسألتهما عما اذا كانوا يريدون أن يتروكوا وحدي ؟ وبينما كان كل ذلك يجري حضر الى حسن باشا الشريمي وسليمان باشا اباطة وحسين بك الترك ياور درويش باشا وقابلوني ، وقالوا بأن الجنود المرابطين في الرمل . . المشاة والفرسان قد حاصروا قصر الخديو هناك وصعدوا أي شخص من الدخول أو الخروج ، وسألوني عن السبب في كل ذلك . . ولكني أنا نفسي كنت في دهشة من هذا النبا .

وأرسلت طلبية باشا سريما - وكان قد عاد في التو - لكي يأمر الجنود بمفادرة القصر وليسألهم عن سبب سلوكهم هذا ، وأعلنت على رؤوس الاشهاد بأنني لا أتحمل مسئولية أي عمل يجري هناك في الرمل ، وسألت سليمان سامي بك عن السبب في ارسال جنود المشاة الى الرمل فاجابني بأنه لما رأى بعض العربات ذاهبة الى هناك أمر أربع فرق بالذهاب لمضاعفة حرس القصر وكان ذلك بناء على تصرفه الخاص ودون أي أمر من أية جهة .

وعندما وصل طلبية باشا الى قصر الرمل انسحب الجنود . وتشرف هو بمقابلة الخديو ، وأكد لسموه بأن الجنود لما رأوا أن الاهالي قد بدأوا يهربون في غيظ انتظام من المدينة . . ذهبوا من تلقاء أنفسهم الى القصر لحمايته وحراسه فشكر الخديو الجند على ذلك وأرسل الياور حسين بك الترك مع طلبية باشا الى للمشكر أيضا . ولم يقابلني حسين بك اذ لم أكن موجودا ، ولكني علمت بذلك من طلبية باشا الذي قابلته في وقت متأخر فيما بعد .

ورأيت بعد ذلك أن انقل جنودنا الى موقع آخر ، وعلى الاخص لان نسيم بك قائد حامية الميناء أنبأني بأن السفن البريطانية كانت تتقدم الى السلسلة وأنها عازمة على ضرب « طوابي » الميناء الشرقي ، وفي الحال أمرت ضباط الفرق المختلفة بالذهاب مع جنودهم الى ترعة الحمرودية . . وركبت مع راغب باشا - رئيس الوزراء - في عربته

وهناك عند مقابر المسيحيين تركته اذ كان يريد الذهاب للخديو
.. واسرعت بقدر امكاني الى التربة لكي اكون اول من يذهب الى
هناك ولكي أعيد النظام الى الجنود الذين كانوا قد بدأوا
يحضرون ما بين غروب الشمس وانبثاق الفجر .

وقد اضاف « برودلي » في كتابه :

أن ابراهيم بك فوزي كان على استعداد للشهادة تأييدا لعرايى
وكذلك كان حسن افندي الشمسي (رئيس تحرير جريدة «المفيد»)
الذي روى بأنه كان موجودا الى جوار عرايى ومحمود سامى عندما
حضر اليهما سليمان سامى وتحدث متهما عن حريق الاسكندرية وأن
عرايى باشا ومحمود سامى باشا التهراء بشدة وحذراه من مثل
هذا العمل ، ولكن سليمان استشاط غضبا وأسرع الى المدينة ينفذ
الامر بعد أن دفع حسن الشمسي بقوة فالتقاء أرضا ، وعندما نهض
الشمسي كان سليمان قد ابتعد مسافة طويلة .

بين اسماعيل ايوب ورئيس لجنة التحقيق

واحمد رفعت مدير المطبوعات وسكرتير عام مجلس الوزراء

في صباح يوم ١٦ من نوفمبر ١٨٨٢ الباكر وصلتني دعوة من
لجنة تحقيق حوادث الثورة العرابية للحضور يجلسها التي حددت
لها الساعة العاشرة من نفس اليوم مع أحمد رفعت وسكرتير « مجلس
النظار » والمجلس الوطنى وساعد عرايى باشا الايمن .

وقد جاء في صدر الدعوة : « الى صديقنا المحبوب المستر برودلي
الجمامى »

وفي الموعد المحدد . وبعد أن تبادلنا التحيات المعتادة وتناولت
القهوة والسجائر دعى الى الجلسة أحمد رفعت - سكرتير « مجلس
نظار » عرايى ومساعدته وكان في حالة عصبية شديدة .. وجلس
الى كرسي بجوارى ، ولن أنسى ما حييت منظر اسماعيل ايوب
باشا - رئيس اللجنة - وهو يخرج عددا قديما من متسخا من أعواد
جريدة (الطائر) القديمة ويحلق في حلق واجتراس الى السطور
التي كان أحمد رفعت قد بحث بها الى تلك الصحيفة والتي
كانت من وحي قلبه الوطنى ، مقارنا فيها بين الحضارة الفرنسية
والاستعمار الانجليزى ..

وقال لي الرئيس بالفرنسية

- يا صديقي العزيز . يجب أن تنتحر عن الدفاع عن مثل
هذا الرجل !

والقى الى بعدد جريدة « الطان » المتسخ على المائدة المكسوة
بالجوح الأخضر التي كانت تفصل بيني وبينه . فتناونته وأخذت
أمرنا المقال ثم دونت بعض كلمات في ورقة صغيرة مستقلة . جاء
فيها « لو كنت مكان كاتب المقال لما كتبت إلا مثل ما كتب » .

وعقب ذلك ابتداء التحقيق :

الرئيس : لأحمد رفعت - هل أطلعت على جريدة « الطان »
الصادرة بتاريخ ١٦ من أغسطس ؟ إنها تحوى برقية موقعة باسم
« أحمد رفعت » يقول فيها : ان عرابي قد حصل على أموال من
الأمير حليم باشا فهل أرسلت هذه البرقية ؟

أحمد رفعت - نعم ، وذلك بأمر المجلس الوطني الذي كنتم
أحد أعضائه .

الرئيس - أنا أنكر تمام الإنكار أنني كنت حاضرا ساعة تقرير
أرسال هذه البرقية .

أحمد رفعت - كانت البرقيات كلها تسير على هذه الوتيرة . فقد
بلغنا أن أشاعات متضاربة كاذبة تتطاير الى أوروبا عن موقفنا فأردنا
أن ننفىها ونقرر الحقيقة . وكان يطلع على هذه البرقيات رئيس
المجلس . ومجمل موضوعها أن الحرب ما كانت إلا حربا اشتراك فيها
الكل . ولا يمكن أن أتذكر بالضبط اذا كنتم قد وقعتم على معاضر
جلسات المجلس ولكن الذي أذكره تماما أنه في يوم الجمعة ١٨ من
أغسطس ذهبتم الى كفر الدوار بقطار خاص بصحبة رؤوف باشا
وعمر باشا فوزى وحسين باشا الدملي وذلك لتحياوا عرابي باشا
وتضمنوا له النجاح وتهنئوه بالعيد .

الرئيس - يمكنني أن أوقفك عن الكلام . ولكن طالما أنك تتحدث
عني فيمكن أن تستمر .

أحمد رفعت - لعل سيادتكم تتذكرون أننا تناولنا جميعا الطعام
في خيمة عرابي باشا ، وأطلعنا بعد ذلك على التخصيمات التي قام
بها طلبه باشا وابتعدنا عندما اقترب القطار الانجليزى المسلح وإعدادنا
بمناقشة للعمل . وقد كنتم تشكون من أنكم لا يمكنكم الاشتراك في
الحرب بسبب كبر سنكم طبقا للقانون العسكري .

الرئيس - كان الكل يعرف أنني كنت هناك في كفر الدوار مع
عرابي بما في ذلك الخديو نفسه . . . والآن أخبرني عما اذا كانت
الأنباء الواردة في البرقية هي آراءك ؟

رفعت - نعم .. وهذه أيضا آراء كل مصري .

الرئيس - كنت مديرا للمطبوعات وقد نشرت جريدة «الطنان» مقالات كلها طعن في الخديوي فكيف سمحت لها بالسهور والتوزيع؟
رفعت - أظلمني على هذه المقالات - وفي الحال أعطاه نسختين من الجريدة عبر مورخين . وبهما مقالات كلها طعن في الخديوي والانجليز أيضا .

رفعت - سوف أحيب عما يختص بالمقالات الواردة في هذه الجريدة . وفيما يختص أيضا بعمل وواجبي في إدارة المطبوعات .
إن ما كانت تنشره «الطنان» لم يكن إلا نتيجة ما كان يفعله الخديوي نفسه بعد أن عقد مجلس النظار مرتين في وزارة الداخلية .
وقد أبانت الجريدة فيما نشرته شعور كل الناس «وهو الشعور» الذي كان يتحدث به الاطفال أنفسهم في الشوارع .. فلم تكن هذه الآراء خاصة بجريدة ما .. وقد أخبرني رئيس الوزراء راغب باشا قلفرقيا من الاسكندرية أن العلاقات ساءت بين إنجلترا ومصر وأمرني بأن أنفذ الاوامر التي صدرت بـسريان قانون الاحكام العرفية - وأمرت وزارة الحربية بالا تصدر أية جريدة الا بعد إطلاعها على ما جاء بها . كان من واجبي أن أمنع توزيع الصحف التي تنشر مقالات ضد مصلحة البلاد . وفي يوم من الايام نشر حسن أفندي الشمسي مقالات فيها طعن وتشهير بكثيرين فاستدعيته . واضطرته أن يستقيل من تحرير جريدة (المفيد) كما نشرت جريدة (الفسطاط) عدة مقالات من هذا النوع فاضطررنا الى ان نعطل صدورهما وكان ذلك بحضور بطرس باشا غالي .

الرئيس - لقد أصدرتم الامر بتعطيل «الفسطاط» وبعد ذلك (المفيد) لانهما كانتا تنشران مقالات مثيرة بعد عرض الامر على الوزراء . افلا يعد تصريحكم بتوزيع ونشر جريدة (الطائف) وبها ما بها من المقالات المشابهة - وعلى الاخص المقالات «اللدن» كعطيتهما لك الآن - الا بعد ذلك منكم موافقة على ما جاء بهما ..
وعلم اعتراف باوامر التعتيل الاخرى ؟

رفعت - في المؤتمر العام الذي عقد في وزارة الداخلية وحضره العلماء ورجال الجيش والاعيان قرر الخديوي بأنه سوف يجعل حكم التشريع هو الحكم الساري .. واني كمصري لا أقبل أن أمنع عن

الناس شيئا أعتقد أنا بصحته • ولا يمكن أن أعاقب • الطان •
لأنها نشرت هذه الأقوال ••

الرئيس - إذن فما كانت تقوله • الطائف • كان ينال موافقتكم
وتأييدكم ؟

رفعت - لا يمكنني أن أفهم ماذا تقصدون بموافقتي وتأييدي ••
وعلى ذلك فاني لا أجيب عن السؤال اطلاقا •

الرئيس - يجب عليك أن تجيب عن الاسئلة كلها • قل لي أولا
لماذا كنت تطيع أوامر عرابي حتى لو تعارضت مع أوامر صدرت
لك من الخديو نفسه ؟

رفعت - لقد أجبت فعلا بتاريخ ٧ من أغسطس وبتاريخ ٩ منه
على هذا السؤال اذ سألني المستر بوريل نفس هذا السؤال فأجبت
بأن الخديو كلف محمود بك خليل بأن يطلب مني محاضر جلسات
المجلس •• ولما كنت سكرتيرا للمجلس رأيت أن أستشير الوزراء
ايضا • ولما كان عرابي باشا وزيرا للحرية والبحرية في حكومة
مسمو الخديو فقد طلعته على الموضوع بهذه الصفة •• وأمرني
الأسلم محاضر الجلسات انطوية وقال لي بأنني مسرف اكون
مستولا اذا ما فعلت غير ذلك وفي الحال كتبت الى محمود بك خليل
مخطرا اياه بما حدث •

الرئيس - بصفتك مديرا للمطبوعات هل تعرف شيئا عن الرسالة
التي كانت تحمل عنوان • الجنة تحت ظل السلاح •

رفعت - لا أعرف شيئا من هذا بصفتي مديرا للمطبوعات وأظن
أن وزارة الحربية أصدرت أمرا بجمع هذه الرسالة وهي بالبوستة،
ويمكن ليعقوب باشا سامي وهو جالس الآن أن يجيب عن هذا
السؤال أجابة أفضل من اجابتي •

الرئيس - هذه هي الورقة - (وقدمها اليه) وجدت في وزارة
الحرية • وهي عبارة عن برقية ارسلت بالشفرة الى سليم بك
في تركيا بتصر يلدز بتون تاريخ • فهل انت محررها ومرسلها ؟

رفعت - انها صورة من برقية حررتها بناء على طلب المجلس
العرقي أو المجلس الوطني • وقد وافق عليها حينذاك رؤوف باشا
(رئيس المجلس العسكري فيما بعد) وكذلك وافق عليها أحمد
نشات باشا وبطرس باشا واسماعيل باشا ابو جبل وآخرون

وأعطيت بعد ذلك لمعامل التلغراف بعد إجراء بعض تصحيحات، وقد كنت أعتقد أنها لم ترسل نظراً لانقطاع خطوط البرق .

الرئيس - وما معلوماتك عن هذه - (يناوله ورقة) - هـل هي بخطك ؟

رفعت - لا . . . أنها صورة من البرقية السابقة موجهة الى الصدر الأعظم . . . وقد كانت كل البرقيات في أثناء الحرب ترسل بهذه الطريقة .

الرئيس - وما معلوماتك أيضاً عن هذا (يناوله ورقة ثالثة) هل هي بخطك ؟

رفعت - نعم . . . ولكن بأمر من المجلس الوطني . واذكر أن مارتيني باشا واحمد باشا نشأت واحمد باشا حسنين واسباعيل باشا أبو جبل كانوا أول من قرر ضرورة الاتصال بالقسطنطينية لكي تعرف كل شيء عن خطواتنا .

الرئيس - وما رأيك في هذه الورقة ؟

رفعت - أنها صورة منها . .

الرئيس - هاتين الورقتين ؟

رفعت - نفس الإجابة .

الرئيس - وهذه . . .

رفعت - أنها بخطي وهي تختص بالرغبة في إغلاق قناة السويس .

الرئيس - وهل كنت في كلا هذه الاعمال مضطراً ومسوقاً أم موافقاً عليها . .

رفعت - يجب أن تعلم يا سعادة الرئيس أن كل ما كنت أقوم به من أعمال كان بأمر من المجلس الوطني الذي كان يعقد في وزارة الداخلية منذ عهد محمد علي باشا الى الآن وفي الاجتماع الأول كان بطريرك الارمن ولطيف باشا أول من اقترح مسألة إغلاق القناة وكنت أنا سكرتيراً للمجلس بصفتي وكيلاً لوزارة الداخلية . . . ولم أكن في يوم من الايام مضطراً أو مسوقاً بل كنت على العكس من ذلك لا أعمل أي شيء إلا بمحض اودتي .

الرئيس - يمكنك أن تنصرف الآن .

محمود سامي البارودي :

في مساء يوم ١٩ من نوفمبر من عام ١٨٨٢ زارني المستر

برودواى الطبيب الخاص للخديو والمائلة الخديوية زيارة مفاجئة ولكنه لم يقطع وقتا طويلا فى الحديث للوصول الى الغرض الذى أتى من أجله .. فقد نفذ الى الموضوع مباشرة بأن قال لى :

— أريد أن تدافع عن محمود باشا سامى ، وقد أحضرت لك رسالة خاصة من السيدة زوجته ، ولكنى أؤكد لك أن هناك أشخاصا آخرين من الكبراء يقفون من خلفها فالسيدة نفسها أميرة تمت الى العائلة الخديوية بالصلة فهي من عائلة يكن .. والأميرة الوالدة — والدة الخديو اسماعيل — وبقية الاميرات يهتمن بأمرها اهتماما خاصا ، فخذ واقرأ هذا •

وناولنى خطابا مفتوحا وقد جاءت به هذه الكلمات بالعربية .. وترجمها لى المستر سانتيلانا ..

« أنا زوجة محمود باشا سامى أوكل المستر برودى المحامى الانجليزى فى الدفاع عن زوجى أمام لجنة التحقيق وأمام المحكمة العسكرية اذا اضطر الى أن يقف أمام احدهما أو أمامهما معا وانى أعطيه مطلق التصرف فى الدفاع عن زوجى المذكور بكافة الطرق واتعهد بتحمل كل ما يتطلبه هذا الدفاع من نفقات • وانى أقدم هذا التوكيل ليكون شاهدا على ما أقرره فى كل وقت : عديلة ، حرم محمود باشا سامى • »

وأضاف مستر « برودواى » :

— لقد أقسمت للأميرة عديلة أن تنقل زوجها ، وسوف تذهب الى « ليدى دفرين » عقيلة المعتمد البريطانى لهذا السبب .. ولا شك أنك سوف تدافع عنه كما ستدافع عن عرابى باشا تماما ..

ووعده بان استأذن اسماعيل باشا أيوب رئيس لجنة التحقيق فى الموضوع ، وعلمت بعد ذلك أن زوجة محمود سامى باشا قد قابلت فى مساء اليوم نفسه اللورد دفرين وأبدت له ولزوجها وجهة نظرها بشأن زوجها •

وكننت على ثقة من أن اسماعيل أيوب لن يقبل أى تمييز فى المحامين بأن أحل مثلا محل المحامى الوطنى الذى عهد اليه بالدفاع عن محمود سامى • ولذلك كان من الواجب معالجة المسألة دبلوماسيا ووديا ..

وبعد ثلاثة أيام ، أى فى يوم ٢٣ نوفمبر ، ذهبت الى الدائرة السنية وهناك قابلت يوسف كامل (المحامى المصرى الموكل عن محمود سامى البارودى) وكان قد غادر غرفة موكله سامى باشا البارودى

واستدعاني اسماعيل أيوب الى حجرته ورمقني بنظرة غامضة . ثم
ناولني خطابا قصيرا جاء فيه :

« الى صديقنا المحبوب المستر برودلي

نظرا لان يوسف كامل محامي محمود باشا سامي قد أصيب فجأة
بمرض يمنعه عن متابعة دفاعه عن موكله فقد سمح لك بأن تتولى
الدفاع عن محمود باشا سامي بدلا منه »

واستنتجت طبعاً مدى نفوذ زوجة محمود سامي المخلصة ، تلك
الزوجة التي باعت متاعها الثمين عقب القبض على زوجها وارتدت
الملابس السود الخشنة حزنا عليه ، وقد كانت تعيش فقط بأمل
أن تراه مرة أخرى عائدا اليها حيا .

وحالما تلقيت هذا أسرع الى زيارة محمود باشا سامي في غرفته
بالسجن ، كان أول ما طلبه مني - والى أشعر بالسرور لذلك -
أن يسمح له بالكتابة لزوجته شاكرا . . . وقد وجدت لها فرصة لكي
أكيل المديح لهذه الزوجة وأشيد بما اعزمه زوجها من الكتابة اليها .

وبعد ذلك ابتداء يردد الشكوى من المعاملة القاسية في السجن .
وأتم موكلونا زملاء عرابي اعداد دفاعهم عن أنفسهم ، في الوقت
الذي كانت الصحف المحلية فيه تتهم عرابي باشا بأنه باع وطنه
مصر الى الانجليز في التل الكبير ؟! مما سبب لنا التعب والانزعاج
. . . فهمت الى بعض المترجمين مترجمة عدة مقالات الى العربية عن
الصحف الانجليزية التي كانت تتعرض للحوادث العرابية وتبدي
فيها رأيها الحقيقي المجرى عن الهوى . . .

حكومة الخديو

ومعاملة عرابي في سجنه :

وسوف أتحدث الآن عن رجلين من الصحفيين كان لهما دور مذكور
في الحوادث التي تلت الثورة . . . وهما المستر ماكنتزي ولاس مراسل
« التايمز » في الاسستانة والمسيو جابريل تشارم مراسل
« الجورنال دي ديبا » في مصر .

والمستر ولاس رجل يحب البحث والجري وراء الحقائق . .
ولذلك فقد أسرع بأن قدمت اليه كل الوثائق والمستندات المتعلقة
بالحوادث العرابية وذلك لكي يعرف الأمور على حقيقتها كمؤرخ له
قيمته وله نظرياته وآراؤه . . . وحاولت أن أقنعه بكل الطرق
بمشروعية مطالب عرابي وأن حركته كانت ثورة حربية عامة ،
ولكنه كان لا يسلم بما أقوله .

على أنه اعترف معي بأن مصر كلها كانت مع عرابي وأن عرابي كان على رأس مصر .. وقد سررت لذلك الاعتراف منه ووددت لو أنه شاركني في كل آرائي ومعتقداتي الأخرى .

وأما المسيو جابرييل تشارلز فقد كان رجلا واسع الخيال والتصور .. ويكفي لادليل على ذلك أن أروى الحادثة التالية التي كتبها المسيو جابرييل .

ذات يوم ذهب المسيو تشارلز ولسون - العضو البريطاني في لجنة التحقيق الابتدائي - إلى دار وزارة الداخلية وهو غاضب حائق . وقال لذوي الشأن :

« لقد وعدتموني ألا تعذبوا المقبوض عليهم ، عرابي وزملاءه ولكن جنودكم يحرمونهم من النوم ، ففي أثناء الليل يأخذون في السير تحت التوافد بأحذيتهم الضخمة الثقيلة وهكذا لا يغمض لهم جفن من جراء هذه الأصوات المزعجة ، فكيف تظنون أنهم يقدرّون بعد ذلك على اعداد دفاعهم عن أنفسهم واستجماع أفكارهم لهذا الدفاع ؟ »

وفي نفس اليوم تلقى الجنود أحذية خفيفة بدلا من الأحذية الضخمة .. وصدرت اليهم الأوامر بالتحرك والتقل في هدوء .. ولكن مع ذلك جاء المستر تشارلز ولسون في اليوم التالي للوزارة وقال :

« ان عرابي لا يمكنه النوم . فحجرة سجنه منخفضة ورطبة وباردة . وصحته معرضة للخطر . »

وفي نفس الليلة نقل عرابي إلى حجرة مريحة دائئة ، ولكن السير ولسون ذهب في اليوم التالي إلى وزارة الداخلية وقال :

« انكم تعتمدون عدم اطاعة رغباتي واقتراحاتي بالرغم من انكم تتظاهرون بالطاعة فان فراش عرابي يجعله عاجزا عن النوم . »

وفي الحال استبدل الفراش . وأعد له فراش أنيق مريح .. ومع ذلك فقد عاد السير تشارلز ولسون يقول :

« اعترف بأن الفراش قد تحسن . ولكن لا توجد « ناموسية » عليه تحميه من البعوض طول الليل . وتعيّنه على أن يفكر في اعداد دفاعه . »

ثم عاد السير تشارلز ولسون إلى الوزارة ليقول :

« احترت معكم فقد حاولتم أن تحرموا عرابي باشا من النوم بكل الطرق ، في « الناموسية » التي وضعتوها ثقب كثيرة .. عدد

إلجوس الذى يمكنه أن ينفذ من هذه الثغوب أكبر من العدد الذى يبقى خارجها . . .

واستبدلت « الثاموسية » ولكن السير تشارلس لم يقنع بذلك فعاد يكرر مرة أخرى :

— عليكم أن تدرکوا أن عرابى الآن يعيش وحيدا ويجب أن تراه زوجته من أن لأن ، فمن الظلم والتعذيب أن يظل هكذا بعيدا عن أهله .

وفى تلك الليلة نفسها زارت زوجة عرابى زوجها فى السجن .
القرار يعقوب سامى وكيل وزارة الحربية
عما وقع عليه وعلى زملائه
من تعذيب قبل المحاكمة :

اسمى يعقوب سامى . نشأت نشأة تركية . . . وعملت منذ صغرى فى الجيش وفى وزارة الحربية . وخدمت مدة طويلة فى الميدان وتلت من وراء ذلك عدة أنواع وأوسمة .

منذ ثلاث سنوات — ومثل فى ذلك كفى من الزملاء — تزوجت من إحدى سيدات (حريم) القصر الخديوى ، ولما ابتدأت حركة عرابى الأولى كنت قليل المعطف عليه ، ولكنى بعد ذلك انضممت إليه بكل جوارحى .

انى أسف اذ أقرر الآن بأنى خنت الحركة التى قاتلت من أجلها . . . وانى شهدت ضد عرابى أمام لجنة التحقيق التى ألفها الخديو بعد الثورة ، وقد فعلت ذلك لأنهم أساءوا معاملتى أساءة كبيرة حتى فقدت حواسى تقريبا ولم أعد أقوى على التحكم فيها لحظة واحدة . . . فاجبرت بل اضطررت لأقرر ما قرره فى التحقيق حينذاك . . . ولا شك أن الحق الذى سأشهد به الآن يتناقض تمام التناقض مع الأقوال التى أدليت بها اذ ذاك .

وقبل أن أشرح الظروف التى اجتزتها وأنا وكيل لوزارة الحربية فى القاهرة يجدر بى أن أبين ما حدث لنا بعد الهزيمة . . . ان لم أقبل ذلك فلا يمكن أن أستحق أى احترام أو تقدير .

عندما عاد عرابى الى القاهرة بعد الهزيمة قررنا جميعا ألا نقاوم . . . لانه لم يعد هناك أمل فى تلك المقاومة ، وقد توليت شرح ذلك لكبار الضباط فى الجيش .

وقد رأيت أن أذهب الى القوات الانجليزية المحاصرة للاسكندرية

للتفاهم مع القواد هناك ، وعندما وصلت الى محطة القبارى التقيت
هناك بحسن أفندى فوزى وهو مساعد « تشريفاتى » لدى الخديو .
الذى ما رأى حتى صاح قائلا :

— اخرج من العربية .. واذهب مع هذا الضابط .

وأشار الى ضابط شركسى كان بالقرب منا يسمى محمد لاما .
كان قد سبق أن حوكم ونفى لانه حاول اغتيال أحمد عرابى باشا ،
وكان هناك بعض الجنود مع لاما فاقتادونى فى عنف الى خارج
المحطة . فشوارع المدينة .

وبعد أن سجنتم فى مدوسة رأس اثنين قادنوى وأنا عارى القدمين
الى محطة السكة الحديدية وهناك أعادونى الى القاهرة فى عربة
معدة لنقل الشحم والزيت .. وهكذا استحال على الجلوس .

عاد معى الى القاهرة بنفس الطريقة على باشا الروبى ومحمود باشا
فهجم وآخرون ، سرنا فى شوارع القاهرة كما حدث فى الاسكندرية
والجنود والضباط الشراكسة يحيطون بنا من كل جانب ، الى أن
بلغنا السجن العام وهناك ألقينا فى « زنزانة » صغيرة ، ووجدنا أن
خمسة عشر زميلا قد سبقونا بخمسة أيام عانوا أثناءها صنوف
التعذيب فى ذلك السجن .

وأقبل بعض الضباط الانجليز لمقابلتنا ، وبعد ذلك نقلنا الى
الدايرة السنية .

وفى اليوم التالى حضر الى حجرتى أربعة من ضباط الخديو
يحملون سيوفهم وأخذوا يعذبوننى فى قسوة ، وكان حسن أفندى
فوزى يشاهد أعمالهم من الخارج ، وبعد مدة تركونى ولكن الحراس
الذين بقوا خارج الحجرة ظلوا يقرعون الباب على بين كل لحظة
وأخرى طول الليل لكى يحرمونى من النوم ولو دقائق قليلة .

وفى الوقت الذى كان هذا يجرى بالنسبة لى هجم رجال الشرطة
على منزلى وأخرجوا أهلى بالقوة منه ثم أخذوا فى تعذيبهم كما فعلوا بى .

وذات يوم فتح الباب فجأة ، ومثلت أمام لجنة التحقيق التى
كانت تعقد جلساتها فى حجرة مجاورة ، كان أعضاؤها يتكلمون
دفعة واحدة فى أسلوب تهديدى ظاهر ، وازاء هذا قلت لهم بأنى
انضمت الى عرابى خوفا من نفوذه .. ولم يكن ما قلته حقا ، ولذلك
أود الآن أن أصبح اجابتي . اذ أنى أصبحت فى مأمن من العذاب .
ويميدا عن التهديد بالقضاء على اطفالى .

ولاشك أن كثيرين غيرى رووا كيف كان ضرب الاسكندرية والحوادث المختلفة التى صاحبت هذا الحادث ، وكيف قابل العربيون الاساطيل الانجليزية بالمثل .

وبما أنى جندى قبل أن اكون سياسيا أو مؤرخا فانى سوف أتكلم فقط عن طريقة الدفاع عن مصر : وهى الطريقة التى نظمت فى القاهرة والنصيب الذى قمت به فى ذلك الدفاع .

فبعد اعلان الحرب استقر الراى على تأليف مجلس وطنى يضم جميع العناصر وطبقات السكان ليضع الخطة التى يجب أن نسير عليها ، وابتدأنا بالتفكير فى تأليف بعثة تذهب الى الاسكندرية لتدعو الوزراء للعودة الى القاهرة حيث يجتمع المجلس الوطنى على أن تبدأ الاستعدادات للحرب دون توقف .

وأعد قطار خاص وصل الى قصر النيل فى صرعة ، وسافر فيه للبعوثون الى الاسكندرية ، وأخطر عرابى بالقرار الذى اتخذه المجلس وسهل الامور للبعثة لكى تبحث الامور وتحققها فى صراحة وجلاء .

واستقر الراى بعد ذلك على خمسة عناصر من الشيوخ الذين حنكتهم التجارب والذين اشتهروا بكفاءتهم ومقدرتهم .

وقد انضم الى الحركة أيضا اسماعيل باشا أبو جيل بعد عودته من الاسكندرية والمرعشلى باشا وابراهيم باشا خليل .

واختير كذلك ابراهيم باشا سامى ، وأحمد باشا نشأت وزير الدائرة السنية ، ورياض باشا قائد حامية القاهرة ، وحسن باشا مظهر قائد المدفعية ، واسماعيل باشا أيوب ، ورأشد باشا حسنى وخليل باشا وعبى بك يوسف قومندان اللواء الثالث المشاة ، وأحمد بك منير قومندان اللواء الثانى السوارى ، وأحمد بك رفعت سكرتير مجلس الوزراء ، ومحمود بك رمضان باشكاتب الدائرة السنية ، تكون منهم مجلس باسم « المجلس العرفى » كان أعضاؤه يجتمعون كل ليلة فى قصر وزارة الحربية خلال شهر رمضان .

وفى أثناء تأليف المجلس كان الامن والنظام مستتبين ، وحدث أن زارنى قنصلا روسيا وإيطاليا وقال لى بأن الفين من رعايا روسيا وإيطاليا يريدون الرحيل الى الاسماعيلية ولكنهم يخشون أن يهاجمهم الناس فى الطريق ، وفى الحال أمرت بأعداد قطارات خاصة قامت بالمهاجرين من الايطاليين والروس تحت حراسة الضباط والجنود المصريين الى أن وصلوا فى أمن وسلام الى الاسماعيلية .

وأبعد مدة وقد إسميت التاريخ بالضبط ، وصصلت رسالة مفادها أن عرابي باشا قد عزل من منصب وزير الحرية وكذلك وردت الى رسالة من عمر باشا لطفى أنه قد عين وزيرا للحرية بدلا منه ويرفقه هذين الكتاين أمر من الخديو بأن يحل عمر لطفى محل عرابي .

وضعت هذه الرسائل أمام المجلس الذي قرر أنه نظرا لعدم عودة البعثة التي أرسلت الى الاسكندرية فإنه من الواجب أن يجتمع مجلس عام للنظر في الامور يتكون من الامراء والاعيان والقضاة والمحافظين وأربعة أو خمسة من الاعيان عن كل مديرية من بينهم قاض وتاجر كبير .

وقد كان الغرض من ذلك كله في الواقع النظر في مسألة فصل أحمد عرابي .

وقد أحضرت علما بأسماء كل من ذكرت وقابلوني بعد ذلك في وزارة الحرية وعندما التأم جمعهم وقف على باشا الروبي وكپيل الوزارة المختص بالسودان وتكلم ، ولكنني لم أسمع ما قال لأنني كنت أجلس في ناحية بعيدة منعزلة عنه ، كانت الردة متسعة ، كما كان الحضور يزيدون عن الاربعائة . وبعد ذلك اتخذت مكانى وسط المجتمعين بصفتى رئيسا ، وأعلنت بأن رسالة وصلت من ديوان الخديو تفيد بأن « الجناب الصالى » قرر عزل عرابي من منصبه كوزير للحرية ، كما تلوت على الحاضرين ماكتبه عرابي الى بهذا الشأن . . وأخيرا قلت لهم :

— ما رأيكم بالنسبة لهذا القرار ؟ وإذا صدرت قرارات أخرى من الخديو ، فهل تقبلها أو لا ؟ أرجو أن تبدوا آراءكم جميعا .
وصاح الجميع في صوت واحد أن عرابي يجب أن يبقى مكانه ، وأضافوا قائلين .

— حيث أن الخديو قد جاوز الحدود فيجب ألا نطيع أوامره .
ووضعنا هذا القرار في صيفته الكتابية بمعرفة كاتب قدير من كتبة وزارة الداخلية كلفه بذلك حسين باشا الدرهملى وكپيل وزارة الداخلية وأخذ الجميع يوقعون عليه تحت اشراف الباشا المذكور .
ثم ذهبت الى وزارة الحرية لكى أدير شئونها ، وبعد يومين أو ثلاثة أحضر لى حسين باشا الدرهملى قرار المجلس . . لكى أحفظه في سجلات وزارة الحرية ، كما سلمتى القرارات الاولى التى أصدرها المجلس .

وتطبيقا لهذه القرارات كان يجب على كل المصريين ورجال الادارة أن يقدموا المؤن والنفقات اللازمة للجيش بأقصى سرعة ممكنة لمواجهة احتياجاته الجديدة الطارئة .

وهكذا أخذت تصلنا الرسائل من كل المديرين والمحافظين وأعيان البلاد وشيوخها وسكان جميع المديريات تفيض حماسة وحرارة وطنية نادرة .

ويجب أن أذكر لأن هذا الحماس لم يسبق أن عادله حماس ، بل انه في عهد الخديو اسماعيل عندما أرسلت حملة لفتح الحبشة لم يتقدم اليها من المتطوعين عشر العدد الذي تقدم الى الثورة العرابية .

فمن ذلك يمكننا أن نرى الى أي حد كانت الثورة العرابية اجماعية ، وأنها كانت حركة شاملة تتجه نحو غاية واحدة تجمع المصريين كافة في سبيل الدفاع عن بلادهم وأرواحهم .

اهتمام عرابي باخوته الذين في السجون

وفي ٢٩ من نوفمبر وافق (بلنت) على « التسوية » الخاصة بتعديل قائمة الاتهام التي سبقت الإشارة اليها فشارك المحامين الرأي في أن تلك (التسوية) هي خير ما يمكن الحصول عليه اذ ذاك على أن يترك أمر انصاف عرابي للتاريخ ولحكم المستقبل حكما هادئا متزنا . ولم يكن عرابي حتى ذلك اليوم قد عرف بأمر المفاوضات الخاصة بمصيره . بل كان مستعدا للمحاكمة ينتظر المثل أمام قضائه في غير جزع ولا رهبة . وكان الشيء الوحيد الذي يثير قلقه هو مصير أولئك الذين كان يسميهم (أخوته الذين في السجون) - أي أعوانه المقبوض عليهم .

وفي نفس الوقت استمرت لجنة التحقيق في اجراءاتها كما لو ان كل شيء كان يسير سيرا عاديا .

وفي صباح يوم ٢٨ من نوفمبر بينما كان المحاميان الانجليزيان (برودلي) و « نيبير » ينتظران رد « بلنت » على برقيتهما توجه (برودلي) الى السجن الذي كان يضم المتهمين فوجد اسماعيل أيوب رئيس لجنة التحقيق ينتجز الاجراءات الاخيرة في ملفات أولئك المتهمين . وكان يوجه الى كل منهم بعد استماعاته الى غرفة التحقيق سؤالا صاخرا عما إذا كان يرغب في توكيل المحامين

الانجليز ! وقد رفض عمر رحمتي ، سكرتير عرابي الذي كان رئيسه القديم في نذاله ، الاستعانة بمحامين من غير المسلمين معلناً انه مطمئن الى عدالة قضيتي ، واستدعى بعده محمود فهمي وزير الاشغال العامة في وزارة عرابي والمهندس الذي اشرف على تحصين الخطوط المصرية في كبر الدور وانتل انكبير وكان في الاربعين من عمره . وقد قبض عليه بينما كان يسجل تحركات القوات الانجليزية في قناة السويس فلما وجه اليه نفس السؤال اجاب صرعاً وعيناه السوداوان تلمعان في دهاء ، لن يكون لي محامون يدافعون عني الا محامو عرابي ، فقال اسماعيل ايوب وهو لا يخفي رغبته في تهديد المتهم موجهها كلامه الى « برودلي » - ولكن هل تقبل ذلك؟ يجب ان اذكرك من الآن باننا سنستدعي ضباطا بريطانيين يثبتون ان محمود فهمي كذاب اشر . واتضح بناء على شهادة شهود عديدين انه تجراً على ان يقول ان افندينا يجب ان يجمع ثيابه ويقيم في فندق شبرد ، فاجاب « برودلي » :

- مع احترامي لسيادتكم فافني لايهمني ان اجازف برغم ما سمعته عن الكذاب الاشر وملابس الخديو ان اقرر انني ساكون سعيداً بالدفاع عن محمود فهمي

وعاد اسماعيل ايوب يسأل :

- اقدافع عن سليمان سامي ايضا ؟ ربما كان هو الذي احرق الاسكندرية . ولكنه على أي حال لم يتحدث بتلك اللهجة المهودة من الاحترام عن صحو الخديو .

فاجاب « برودلي » :

- بكل تأكيد . لا - ثم غادر غرفة التحقيق برفقة موكله محمود فهمي فلما اختل به شخص اليه الاخير برهة ثم قال بعد تفكير :
- انت تعرف طبعاً انني سلمت للانجليز مختاراً - ويظهر ان قسما وجه « برودلي » قد كشفت جلياً عن عدم تصديقه لما سمع الى حد ان محمود فهمي انطلق يضحك وهو يقول « ارجوك ان تعذرني ولكنني اردت حقا ان اري أي نوع من الانجليز انت ! »

وبدا محمود فهمي يروي قصة ايمسالة بعرابي . وكيف أصبح عضواً في الوزارة الوطنية التي ألفها عرابي والمجالس التي اشترك فيها بالاسكندرية . وكيف صمم الاعمال الهندسية في كفر الدوار

والتل الكبير . وزيارته متفكرا للمخطوط الانجليزية وانتهى بأن قرر وهو يتنهد : لو كان قد قدر لي أن أجز أعمال الهندسية في التل الكبير لما استطاع مواطنوك أن يستولوا عليها بسهولة ..

ثم قصر عليه كيف قضى ليلته الاولى في الاسر بصد أن وقع في قبضة الانجليز :

ـ لقد كلفوا بحراستي ضابطا برتبة ملازم . فأخبرني في غلظة بأنني اذا تحركت فإنه سيطلق النار علي . وعندئذ أجبتة بالفرنسية : اننى جنرال واعرف واجبى . عليك انتم أن تعرف واجبك .

كان محمود فهمي من أكفأ أعوان عرابي . ولم يندم قط على إيمانه السياسي ولذلك ذهب الى المنفى مع كل أسرته المكونة من أبنائه وبناته دون أن يشكو . بل أنه سخر من فكرة مصادرة أملاكه وتجريده من رتبته لانه أثبت أثناء توليه وزارة الاشغال العامة أنه كان نظيف اليد . ولذلك تبين بعد الحكم عليه بالمصادرة أن جميع ما كان يمتلكه لم يستحق عناء بيعه .. كما تبين أن المرتب الجديد الذى تقرر صرفه له في المنفى قد زاد عن مؤرده المالية .. وأن الخسارة الكبرى انحصرت في القضية الوطنية التى وهب نفسه لها لانها كانت قضية استقلال بلاده ، وظل محمود فهمي على هذا الخلق بعد انتقاله الى «كولومبو» ـ عاصمة سيلان ـ فاحتفظ هناك بمظاهر كفسائته وأمانته ومرجه . وأصبح يمثل الروح المصرية الصميمة . وعكف على اعداد أبنائه لكي يؤدوا واجباتهم كمواطنين صالحين عند ما يدعون الى ذلك .

وفي صباح اليوم التالي ـ أى يوم ٢٩ من نوفمبر ـ ذهب «برودلى» الى السجن وتوجه توا الى الغرفة التى خصصت لعرابي . فشرح له في عبارة موجزة المفاوضات بشأنه وما انتهى اليه الاتفاق على «التسوية» . وقد دهش عرابي في بادئ الامر ثم صارح محاميه بأنه يفضل أن يحاكم محاكمة عادية . وأنه يرغب في أن يذبح قصته على الراى العام الاوروبى . وأن يواجه خصومه علنا في محكمة مفتوحة الابواب ثم تسأل : ألا يجوز أن يكفل الضوء الذى يلقي بهذه الوسيلة على الشئون المصرية تحقيق الاصباحات التى عجزت أسلحته عن تحقيقها ؟

وكانت الفكرة التالية التى خطرت لمرابي خاصة بأخوانه وزملائه في السجن فقد تسأل : اذا قبلت هذه الشروط التى تتحدث عنها

فماذا سوف يحدث لآخوني ؟ » وما ألد له وبرودلي انه لا يشك في ان ماسوف يتقرر بشأنه سوف يشاره به زملاؤه . عدد عرابي الى التردد وقال « نيف اعترف انني متمرد ؟ ألم أطلع اول اذسر اومر اسلطان والخديو؟ فلماذا إنتقل الخديو الى البوارج . لانجليزية أيمكن ان أسمي متمردا لانني أطلع زبنة الشعب بالمصري ؟ » واعترف «برودلي» انه عجز عن الرد على هذا السؤال . . . وعنى على على ذلك بقوله ان انجلترا قد انفتحت بصحة ملايين من الجنيهات على ما كان يحلو لها أن تسميه تمردا . «أو فتنة» فأصبح من غير المحتمل ان يقرر وزراءها أى حل لا يتضمن اقرارا لهذا الوضع وأضيف «برودلي» انه كان مقتنعا بأن أنصاف عرابي انصافا كاملا انما هو مسألة وقت . وصبر ، وتحقيق محايد . وعندئذ سأل عرابي ولكن هل سبق لانجلترا أن عاملت عدوا هزمت بهذه الطريقة ؟ فاستشهد «برودلي» بما حدث لنابليون . وقد دهش عرابي للمقارنة بينه وبين القائد الكورسيكي الذي كان قد درس حياته .

وعاد الى ذكر زملائه . واستسلم للتفكير طويلا ثم أخذ يقطع غرفة السجن ذهابا وجيئة والتفت الى محاميه قائلا : « عندما جئت الى هنا أئتمنتك على حياتي وشرقي . ومازلت على هذا الرأي الى اليوم لذلك فأنني مستعد لقبول نصيحتك . أما بشأن النياشين فأنني لا أهتم بفقدما لانني لم أسح قط اليها . وأما الاموال فليس لدى منها الا ماورثته عن أبي وهو لا يكاد يكفي ثمن الخبز الذي نحتاج اليه . » وسوف أكتب اليك خطابا أعهد اليك فيه بقبول أية شروط تراها عادلة ومشرفة . ولكنني أستشهدك على أن أكثر ما دفعني الى قبول ذلك هو الأمل في انقاذ أخوتي من العذاب لاسميا وراء مصلحتي الخاصة . »

وهنا يقرر «برودلي» انه لم ير عرابي أعظم مما رآه في هذه المواجهة وأن التوكيل الذي أعطاه عرابي كتابة له ، لم يكن توكيلا عاديا من هتهم الى محام فانه — بناء على تأكيد برودلي له — بأن الامور ستجري على مايرام . قد قبل أن يعترف بأنه مذنب في تهمة عقوبتها . الاعدام . وأما بشأن ماسوف يحدث بعد ذلك فان عرابي لم يكن يعتمد الاعلى كلمة برودلي .

وكان أول ما اتجه اليه التفكير هو العثور على بعض مواد في القانون العثماني يمكن تطبيقها على حالة التمرد البسيط .

ولم يكن هذا بالامر المسير فالمادة ٩٦ من قانون الاحكام العسكرية
العثماني والمادة ٥٩ من قانون العقوبات العثماني قد كفلتا تحقيق
هذا الغرض .

اذ ان المادة الاولى تنص على :

« يجوز الحكم بالاعدام على كل جماعة يبلغ عسدها خمسين
اشخاص فاكثر حاملين اسلحة اذا رفضوا ان يفرقوا او لم يوقفوا
حالة التمرد بعد ان تلقوا اوامر بذلك من سلطة عليا » .

كما ان المادة الثانية تنص على :

« يجوز الحكم بالاعدام على كل شخص يتولى قيادة فرقة او مكان
محصن او مدينة او غير ذلك بدون ان يتلقى امرا بذلك من الحكومة
او دون مبرر قانوني وكسل قائد يصمم - بدون مبرر قانوني -
على بقاء جنوده باسلحتهم بعد امر الحكومة بتسريحهم »

وقد وجهت لجنة التحقيق عقب ذلك الخطاب التالى الى المحامين
الانجليزين : السيدين برودلى ونبيير وكيل عرابى باشا . .

ترى لجنة التحقيق . ان هناك مايرر تقديم عرابى باشا الى المحكمة
المسكورية بتهمة التمرد طبقا للمادة ٩٦ من قانون الاحكام العسكرية
العثماني والمادة ٥٩ من قانون العقوبات العثماني . فاذا لم يكن
لديكم اعتراض فان اللجنة ستقدم المتهم للمحاكمة فورا امام المحكمة
المسكورية .

اسماعيل ايوب

وقد اجاب المحاميان الانجليزيان على هذا الخطاب بانهما لا اعتراض
لديهما . فعاد اسماعيل ايوب الذى كان عضوا فى المجلس الوطنى
وضيفا على عرابى فى كفر الدوار وكتب الى رؤوف باشا الذى كان
هو الآخر عضوا فى ذلك المجلس الوطنى الخطاب التالى :

« سماعة رؤوف باشا رئيس المجلس المسكرى :

أتشرف بأن اخبر سعادتكم أننا بعد ان استمعنا الى الشهود
وحققنا أدلة الاتهام ضد أحمد عرابى باشا . تبين لنا أن هناك ما يكفي
لمحاكمته أمامكم بتهمة التمرد التى تنطبق عليها المادتان ٩٦ من قانون
الاحكام العسكرية العثماني . ٥٩ من قانون العقوبات العثماني .
ولذلك تقدم أحمد عرابى المذكور بهذه التهمة اليكم . ونضع أدلة
الادعاء تحت تصرفكم »

ولم يبق بعد ذلك الا ورقة الاتهام ومشروع الحكم والمرسوم المزمع صدوره بتخفيف العقوبة ، وقد أنجزت هذه الاجراءات الشكلية خلال اليوم التالى أى ٢ من ديسمبر وتم الاتفاق على صيغة الوثائق الثلاث . وبعد ظهر ذلك اليوم سمح للمحامى « نيبير » بمقابلة عدد من المتهمين الآخرين فى سجنهم . وهم المتهمون الذين وكلوا المحامين الانجليزين . وكان من بينهم أمين بك الشمسى الذى أحضره من الرقازيق (١)

وكان مستر «بومورى» قنصل الولايات المتحدة العام فى ذلك الوقت يادى المعطف على الحركة الوطنية المصرية . وقد زار مصر اذ ذاك الجنرال « ولاس » سفير الولايات المتحدة فى الاستانة وأبدى هو الآخر - بعد أن جمع البيانات الكافية - تأييده للوطنيين المصريين وهو تأييد كان يشاركه فيه معظم المفكرين الاحرار من مواطنة .

وفى ساعة متأخرة من مساء السبت ٢ من ديسمبر اجتمع مختلف مسئلى الصحافة الاوروبية الذين بقوا فى القاهرة ليتلقوا نبأ بأن محاكمة أحمد عرابى ستكون فى الساعة الثامنة من صباح اليوم التالى . ولم يلبث النبا أن انتشر بين الجمهور فكان من المستحيل وصف شعور الدهشة الذى اعترى الجميع . فاذا كان بعض المراسلين الانجليز قد استشف فى اليوم السابق احتمال الوصول الى نوع من «التسوية» فان أهل القاهرة لم يكونوا يعلمون شيئاً عن ذلك قط . ولم تحسن الحكومة القديوية معاملة صحيفتها الصديقة ذات النفوذ القوى «الاجيبيشيان جازيت» اذ أخفت عنها الخبر فصدرت فى الصباح وفيها احدى حلقات اعترافات سليمان مسامى دون أن تشير بحرف واحد الى « نهاية القصة » التى اتفق عليها .

المحاكمة

وطلع فجر يوم الأحد الذى كان مقدرا أن يشهد ذلك الحادث الجلل كما جمل ما يطلع الصباح المشرق فى مصر . ولما وصل المحاميان الانجليزيان الى السجن كانت ساحته قد كنست ونسقت أثناء الليل ورايا الحرس المكون من الجنود الاتراك والشراكسة وقد وقفوا فى أماكنهم وقفة عسكرية . وبدت على أحد ضباط الصف من الانجليز الدهشة مما كان يجرى حوله . وكان المحاميان قد أحضرا معهما

(١) والد المرحوم على الشمسى باشا

حقيبة حملها أحد الكتبة تحتوي على ملابس الحماماء التقليدية . ولم يكاد يفادران عربتهما حتى حياهما حارس اسكتلندي تحية عسكرية وسألها عما اذا كان حقا أن مهمة أولئك الحراس في السجن سوف تنتهي وبذلك يدنو موعد عودتهم الى انجلترا .

وقد استقبلهما عثمان شريف مدير السجن باحترام وصحبهما الى قاعة الجلسة التي كانت أبوابها قد فتحت على مصاريهما كما لو كانت الرغبة منصرفة الى أن تكون المحاكمة علنية . وكان اسماعيل أيوب مهتما بتوزيع أوراق النشاف على المنصة التي كانت مخصصة لأعضاء المحكمة . وهي المنصة التي خصص في أحد جانبيها مكان للمصحافة وفي الجانب الآخر مكان للمتهمين . وكان صدره يشع بالنياشين كما أن السيف التركي الطويل المتدلى من ثوبه العسكري كان يحدث ضجيجا في القاعة المخالفة . وكان يساعده في تلك المهمة الضابط التركي رجب بك الذي قيل أنه حارب مع عرابي في التل الكبير .

وقد استقبل اسماعيل أيوب - رئيس لجنة التحقيق - المحامين الانجليزيين بمظاهر ترحاب قلبي وأكد لهما في حمس أن كل الأوراق الضرورية قد تم اعدادها في الليلة السابقة . كما أن رجب بك - الذي كان هو الآخر مرتديا ثوبه العسكري وقد لمعت عليه النياشين - أخبرهما في فرحة شديدة أنه عين بمناسبة المحاكمة رئيسا للتشريفات .

وبعد قليل أقبل مراسلو صحف «جرافيك» و «الاستريت» لندن نيوز» و «لوموند اللوسترية» و «اللوستراسيون» وبدأ هؤلاء المراسلون يسرعون في تسجيل ملاحظاتهم على قاعة هذه المحكمة وعندئذ تأوه اسماعيل أيوب - رئيس لجنة التحقيق - المسكين ولم يستطع أن يخفي آله من أن الجهود التي بذله قد ضاع عبثا لأن الباشوات أعضاء المحكمة العسكرية سيجلسون على مقاعدهم مدة لا تتجاوز خمس دقائق تلتقط أثناءها صورهم وبذلك يخلد ذكرهم دونه .

وبعد المحاميان الانجليزيان الى الغرفة التي سجن عرابي فيها . وكان قد انتهى من ارتداء ثوبه العسكري وفوقه معطف خفيف . ولف رقبته بوشاح حوري ، بدا عليه الارتياح عند وصولهم وأبدى اهتمامه بثوب الحماماء التقليدي الذي كانا يرتديانه وكان قد وقع

وختتم الاقراءين اللذين أعدهما «سانتيلانا» وقد نص في الاقرار الاول :

« بمحض ارادتي الحرة وبناء على مشورة محامي أقرر أنني مذنب في التهم التي تليت على الآن » : ٣ ديسمبر ١٨٨٢

وكانت الساعة اذ ذاك قد بلغت الساعة فابلغ المحامي «برودلي» بأن اعضاء المحكمة العسكرية يودون رؤيته في غرفة المدافلة وصحبه اسماعيل أيوب ثم قدمه الى كل واحد منهم ، وكانوا جميعاً يرتدون ثياب «التشريف» الكبرى ، وكان رؤوف باشا رئيس المحكمة طويل القامة نحيفاً أسمر البشرة في الخمسين من عمره ويبدو قلقاً مضطرباً لم يكن يحمل الا نجمة الضابط الاكبر ، من الوسام المجيدى . ولم يكن هناك ما يستحق التسجيل بالنسبة لباقي اعضاء المحكمة وهم ابراهيم باشا الفريق واسماعيل باشا كامل وحسين باشا عاصم وخورشيد باشا وسليمان نيازي باشا وعثمان لطيف باشا وسليمان نجاني بك الا أن رئيس هذه المحكمة رؤوف كان سوداني الاصل على حين أن باقي الاعضاء كانوا إما أتراكاً أو من المماليك الشراكسة أما العضو التاسع أحمد حسنين فكان مصرياً صميمياً مرح الوجه معروفًا لزوار مصر الاجانب اذ كان قائداً عاماً للاستطول النيل المصري وكانت الدول الأوروبية تتنافس في الانعام وتكرار الانعام بنباشيتها وأوسمتها عليه وبذلك امتلأ صدره بعدد كبير منها كان بينها وسام فرقة الشرف من درجة ضابط . ولم يتردد أحمد حسنين في تهنئة «برودلي» على «التسوية» التي انتهت اليها بشأن المحاكمة وصارحه بأن تلك «التسوية» كانت حلاً سعيداً أرضى مختلف التيارات . وبينما كان «برودلي» يتحدث الى القائد البحري المصري كان اسماعيل أيوب مهتماً بالكتابة ثم اقترب من المحامي الانجليزي وفي يده ورقة وأخبره أنه يأمل - في سبيل انقاذ المظاهر - الا يعترض «برودلي» على تلاوة ماكتبه في قاعة الجلسة وعندئذ أجابه برودلي بأنه اذا تليت أية ورقة لم يتم الاتفاق على تلاوتها فان عرابي سيمعلن أمام المحكمة بأنه ليس مذنباً . وعندئذ تأوه اسماعيل أيوب ووضع ماكتبه تحت فرخ من الورق النشاف دون أن يعلم أحد ما كان يود تلاوته .

وأخرج القضاة اختتامهم التي كانت معلقة في سلاسل ساعاتهم وتاهبوا ليشهدوا المحاكمة الرسمية التي كانت قد أعدت . ودخل

« سير تشارلز ويلسون » أيضا الى قاعة الجلسة مرتديا ثوبه
العسكري .

ولما عاد برودلى ليلحق بزميله « نيبير » في الغرفة التي كان عرابي
مسجون فيها اعطاه الكاتب خطايا من « مدينته الصحفي » « جابرييل
شارم » يرجوه فيه أن يمكنه من الجلوس على مقعد بقعة الجلسة
يستطيع منه أن يسجل ملاحظاته على المحاكمة . كما يرجوه أن
يساعد صديقه بشارة تكللا صاحب جريدة الوطن لكي يتمكن - ولو
صحفي مصري واحد على الاقل - من مشاهدة المحاكمة . علق
« برودلى » في كتابه على شخصية بشارة تكللا بقوله انه صحفي
سوري ذو كفاية عظيمة وأنه كان يؤيد الحركة السريانية حتى
الهزيمة فسافر الى سوريا ثم عاد لتأييد حكومة الخديو ؟

وقد اتفق « برودلى » مع زميله « نيبير » على أن يبقى الاخير مع
عرابي حتى يستدعي لدخول قاعة الجلسة وذهب « برودلى » ليري
ما يمكن عمله لصديقه الفرنسي « شارم » فتبين أن الامر لم يكن
يستدعي جهدا شاقا لاجلاسه في مكان مناسب لان عدد النظارة
لم يكن يتجاوز أربعين شخصا ، وكان يجلس أمام منصة القضاة
مباشرة (بيل) مراسل (التايمز) و (شبرول) مراسل «ستانفورد»
و (ماكدونالد) مراسل (الديلي نيوز) و (جودال) مراسل (ديلي
تيلجراف) و «برنارد» مراسل (نيويورك هيرالد) ، و «شارم» مراسل
(جورنال دي ديبا) ، ونحو خمسة عشر مراسلا آخرين بينهم سيدة
كانت تراسل صحيفة سويسرية . وفي الساعة التاسعة تماما
دخل القضاة التسعة الى قاعة الجلسة وجلسوا على مقاعدهم ذات
المساند المبطنة بالمخمل الاحمر وجلس سير «تشارلز ويلسون»
الى يمين المكان المخصص للمتهم وجلس «برودلى» أمام منصة
مواجهة له . وكان مقعد المدعى العام خاليا .

وبعد بضع دقائق ظهر عرابي من الباب المفتوح يصبر الودعة
مع « نيبير » محاميه وعثمان شريف مأجور السجن وحارسين
شركسيين وبدأ طريقه من باب القاعة الخلفي فسار فيها من أولها
الى آخرها ثم جلس الى جانب « برودلى »

ومعاد صمت رهيب . .

انجال عرابي بصره يادى الامر في عصبية ثم لم يلبث أن استرد
رباطة جأشه . .

وفتح رؤوف باشا - رئيس المحكمة - حقيبه الصغيرة وأخرج منها ورقة قرأ فيها :

« أحمد عرابي باشا - أنت متهم أمامنا بناء على تقرير لجنة التحقيق بتهمة التمرد ضد سمو الخديو وهي التهمة التي تنطبق عليها المادتان ٩٦ من قانون الاحكام العسكرية العثماني ، ٥٩ من قانون العقوبات . هل أنت مذنب أو غير مذنب ؟ »

وعندما بدأ رؤوف باشا يتكلم وقف عرابي . فلما انتهى رئيس المحكمة . قال عرابي : سيجيب محامي نيابة عني ، وعندئذ وقف برودل وقرأ ترجمة فرنسية للاعتراف بالتهمة وقدم الاقرار الكتابي باللغة العربية الموقع عليه بامضاء عرابي والمختوم بخاتمه وتولى تلاوته أحد الكتبة . فلما انتهى من التلاوة نظر رؤوف باشا الى عرابي فأومأ برأسه اشارة الى الموافقة فأعلن الرئيس تأجيل الجلسة الى الساعة الثالثة بعد الظهر .

ولم تنقض خمس دقائق حتى أعيد الى السجن . وتفرق النظارة اقليلون الذين شهدوا تلك المحاكمة التاريخية . لقصيرة كما انصرف أعضاء المحكمة التسعة وقد ركب كل منهم اما عربة من النوع الذي تجره الجياد أو متطعيا بفلا أو على ظهر حمار متواضع ..

ولما كانت معظم غرف السجن تطل على ساحة السجن المركزية . فقد تمكن الكثيرون من المسجونين من رؤية عرابي . وأثارت رؤيته مشاعرهم .

وفي خلال الفترة بين المحاكمة والحكم ذهب « برودل » الى غرف باقي المتهمين في القضية الكبرى ليسألهم عما اذا كانوا يرغبون في أن يستفيدوا من (التسوية) التي طبقت على عرابي . فوافقوا جميعا على القرار الذي اتخذته زعيمهم .

وعرف أهل القاهرة جميعا أن عرابي قد حوكم في صباح ذلك اليوم قبل أن يتأخر معظم القاهريين دورهم ، وأنه اعترف بأنه مذنب في تهمة التمرد وأنه سيحكم عليه بعد الظهر . تجمع الناس في الطريق الذي كانت تقع فيه الدائرة السنية واحتشدوا حول دار المحكمة . احتل عدد من السيدات الانبيات أماكن قريبة ، وكان نوبار باشا يطل مبتسما في ارتياح على ذلك المنظر ..

وفتحت جلسة بعد الظهر ، فآخذ عرابي يجيل بصره بهدوء في المنظر المحيط به .

وأخرج رؤوف باشا في عصبية مستنديين من حقييته السوداء ،
وبدا أنه لم يكن مطمئنا الى قدرته على اتحدث علنا فبعد أن أعلن
أن المحكمة ستتلو الحكم طلب من كاتب الجلسة أن يتلو ذلك الحكم
بصوت عال :

« حيث أن أحمد عرابي باشا قد اعترف بأنه ارتكب جريمة
التحريض التي تعاقب عليها المادتان ٩٦ من قانون الاحكام العسكرية
العثماني ، ٥٩ من قانون العقوبات العثماني » .

وحيث أنه أمام هذا الاعتراف لايسع المحكمة الا تطبيق المادتين
سالفتي الذكر اللتين تعاقبان على ارتكاب جريمة التحريض بالاعداد .
بناء عليه حكمت المحكمة « بجمع آراء أعضائها - على أحمد
عرابي باشا بالاعداد لارتكابه جريمة التحريض على صحو الخديو
بالتطبيق للمادتين سالفتي الذكر » ويرفع هذا الحكم الى صحو
الخديو للتصديق عليه » .

وانقضت لحظة صمت . وأخرج رؤوف في هدوء الورقة الثانية
من حقيبته وقال مخاطبا المتهم :

« أحمد عرابي : سيتلى عليك المرسوم الصادر من صحو الخديو
ونهض كاتب الجلسة ثانية وتلا مايتلى :
« نحن محمد توفيق خديو مصر » .

بما أن أحمد عرابي باشا قد حكم عليه اليوم بالاعداد من المحكمة
العسكرية تطبيقا للمادتين ٩٦ من قانون الاحكام العسكرية ، ٥٩ من
قانون العقوبات » .

وبما أننا نرغب لاسباب خاصة بنا أن نستعمل بالنسبة لأحمد
عرابي باشا المذكور حق العفو الممنوح لنا وحدنا . فقد أمرنا بما
هو آت :

تستبدل عقوبة الاعداد الصادرة ضد أحمد عرابي بعقوبة النفي
المؤبد من مصر وملحقاتها » .

لايكون لهذا العفو أثر نافذ ويصبح أحمد عرابي المذكور عرضة
لتنفيذ حكم الاعداد عليه اذا دخل مصر أو ملحقاتها » .

على وزيرى الداخلية والحربية والبحرية تنفيذ امرنا هذا .

التوقيع - محمد توفيق »

وصاد السكون :

ونهض القضاة متساهلين للاتصاف . ومنه واحد أو اثنان من مراسلي الصحف الذين كانوا يبدون اهتماما خاصا بالحركة الوطنية المصرية أيديهم لمصافحة عرابي . وكانت زوجة د نبيير ، قد وضعت ياقه من الورد على المنضدة أمامها متاهية لتقديمها الى عرابي عقب المحاكمة ولكن رجلا كان جالسا الى جانبها تناول تلك الباقة - في حركة آلية لا شعورية - ووضعها بين يدي عرابي .

وفي أثناء عودة عرابي الى سجنه . صاحبت السيدة التي كانت تراسل احدى الصحف السويسرية التي كانت تناصر حرية الشعوب طالبة منه حديثا شخصيا .

ولم يكده عرابي يصل الى غرفته بالسجن حتى ركم فوق سجاده المصنوعة من شعر الجمل وصلى شكرا لله الذي أنقذه من ايدي أعدائه . وكان محاميه الانجليزيان قد تبعاه فلما رأياه قد بدأ كتابة خطاب شكر الى مستر د بلنت ، المفكر الانجليزى الحر الذى دافع عنه دفاعا حارا تركاه واقصروا .

وقد أثارت باقة الورد التي كانت قد أعدها زوجة د نبيير ، لتقديمها الى عرابي دهشة بالغة في القاهرة . وتهامس أعضاؤه « النادى الخديوى » في شأن استبعاد اسم المحامى د نبيير ، من عضوية النادى ، ثم تبينوا أنه لم يكن عضوا فيه . !

وفي ٧ من ديسمبر مثل الباشوات محمود سامي وعلى فهمى وعبد العمال وطلبة أمام القضاة أنفسهم . وأعلنوا الاعتراف نفسه . وقضى عليهم بالعقوبة نفسها وتلى عليهم المرسوم نفسه بالعمو .

وبعد ثلاثة أيام تكرر الامر بالنسبة لمحمود فهمى وميقوب سامي وقد وقعا جميعا اقرارات كتابية بالصيغة نفسها التي وقعا عرابي ، ولم يكن الاهتمام بمحاكمتهم عظيما لان زعيم الحركة كان قد تمت محاكمته .

وبذلك انتهت المحاكمات السياسية الثلاث الكبرى الخاصة بالثورة المصرية عام ١٨٨٢ .

وشهدت ليلة ٣ من ديسمبر أهل القاهرة أجمعين يحتفلون خفية بنجاة عرابي مما كان محتملا أن يقع له . وقد تعمد أهل القاهرة - بقدر الامكان - أن يخفوا شعور الفرح تحت ستار الظلام وخلف

الابواب الموصدة • ولكن المحامي الانجليزى « برودى » أثبت فى كتابه أنه تبين باكثر من دليل أن ذلك الشعور كان عاما ومنبتقا من نفوس مخلصه صادقة - وقد لاحظ أن الفقراء تعمدوا ارتداء أحسن مالهديهم من ثياب - وأن الاثرياء كانوا يوزعون الصدقات وأن الصلوات كانت تقام شكرا لله على انقاذ عرابى ، وإن ذبائح كانت تنحر اظهارا لهذا الشكر أما الخديو والأتراك والشراكسة فهم وحدهم الذين لم يشاركوا الشعب فرحته وكاد غيظهم من «التسوية» التى تمت بشأن محاكمة عرابى ينسبهم انتصارهم القريب العهد على العرابيين •

وقد ذهب برودى مبكرا فى صباح اليوم التالى لزيارة عرابى الذى صارحه أنه لم يعد يشغل باله الا ثلاثة أمور ، أولها أن يتأكد أن زملاءه المتهمين الآخرين المودعين فى السجون لن يهددهم بعد خطر ما • وثانيها أنه يرغب فى معرفة الوسائل التى تمكنه من أن يثير الراى العام فى انجلترا وفى أوروبا وأن يشرح له تماما البواعث التى دفعتة الى القيام بحركة قد تبدو لأول وهلة متعارضة مع الاعتراف الذى ادلى به أمام المحكمة عن تهمة التمرد • وثالثها أنه يتوق الى أن يقدم شكره الى الذين ساهموا فى وضع « التسوية » الخاصة « بمحاكمته » • وقبل أن يصل برودى كان عرابى قد انتهى من كتابة خطاب طويل الى صديقه الحميم « بلنت » • وبعد حديث عن مركزه بعد الحكم وعن مستقبل السياسة المصرية المحتمل قرر عرابى أن يوجه الى برودى مذكرة فى موضوع (أخوته الذين فى السجون) وأن يوجه خطابا الى صحيفة «التايمز» يفسر فيه الاعتراف الذى تلاه أثناء المحاكمة وأن يوجه خطابات أخرى الى لورد «دفرين» و (سير تشارلز ويلسون) و (سير ادوارد ماليت) القنصل البريطانى بالقاهرة •

وفى ساعة متأخرة من بعد ظهر ذلك اليوم ارسل عرابى هلم الرسائل الخمس الى معاميه •

وكانت الرسالة الاولى مقتصرة على مصير زملائه قادة الثورة العرابية •

« صديقى العزيز مستر برودى :

أود أن أصور أنتى انقلت حياتى دون أن أذكر أخوتى الضباط والعلماء والعلماء المسجونين منى هنا أو فى مختلف مديريات مصر •

لذلك أرجو أن تطلب من لجنة التحقيق أن تسمح لك بحضور التحقيقات التي تجرى معهم لأننى أصارحك بأنه لا دليل عليهم . وهم أبرياء من أية تهمة ضد أى قانون من قوانين البشر ، أما عن التهمة المنسوبة الى سليمان سامى بشأن حريق الاسكندرية فلا يسعنى أن أنفيها عنه أمام الادلة القوية القائمة ضده واعترافه شخصيا بها كما اننى لا علم لى بصحتها . ألا اننى أقرر أنه لاهو ولا غيره من ضباط الجيش قد ارتكبوا أى عمل من الاعمال الوحشية التي حدثت بالاسكندرية يوم ١١ من يونيو . واكرر رجائى أن تعنى بمصير جميع زملائى المسجونين .

القاهرة فى ٤ من ديسمبر ١٨٨٢ .

احمد عرابى المصرى

وكتب عرابى الى صحيفة « التايمز » :

« لقد اتبعت نصيحة وكيلى السيدين (برودلى) و (نيبير) اللذين لا أستطيع أن أوفيها حقهما عما أبدياه من تفان وحماسة فى صيبل الدفاع عنى واعترفت بانى مذنب فى تهمة التمرد ضد الخديو . أن الوزراء الانجليز طالما وصفوني بانى متمرد ولا أتوقع أن يغيروا فورا هذا رأى كما أنه ليس فى الامكان حقا بالنسبة لهم أن يغيروه فى الوقت الحاضر . »

اننى لا أشكو المصير الذى قدر لى ولا من الحكم الذى صدر على والذى يسجل - على أية حال - براءتى من جرائم سفك الدماء والتخريب والاحراق التي لم أشارك فيها بأدنى نصيب والتي كانت تتنافى تماما مع مبادئنا السياسية والدينية . »

بعد وقت قصير سوف تزول الرقابة الثنائية الانجليزية الفرنسية على مصر وسوف تتخلص مصر من أيدي عدد ضخم من الموظفين الاجانب الذين يشغلون المناصب كافة بعد حرمان المصريين منها . وسوف تتظهر محاكمنا الوطنية من المساواة . وسوف تسن التشريعات الصالحة كما انها - وهو أكثر أهمية - سوف تطبق تطبيقا عادلا . وسوف يؤسس مجلس أعيان يكون له صوت مسموع فى شئون الشعب المصرى . كما أن القرى المصرية سوف يتم انقاذها من قطمان المرابين . »

اننى ، كابن فلاح ، حاولت بكل ما املك من قوة أن أحقق كل

هذه الإصلاحات لوطنى العزيز الذى أحبه ولكن حتى السيرة لم
يمكننى من ذلك »

وقد أحس عرابى بمشقة شديدة عندما بدأ يحور خطابه الى
« سير ادوارد ماليت » - القنصل البريطانى - الذى كان عرابى
يصفه - ويقره محاميه الاندليز « برودى » على ذلك - بأنه لم يفهمه
منذ بادى الامر ، كما أنه كتب خطابا فى يوم ٥ من ديسمبر الى
زميله فى السجن أحمد رفعت .

وفى مساء اليوم الذى تمت فيه المحاكمة كان « برودى » مدعوا فى
مطعم حديقة الازبكية الى عشاء أقامه مستر « بومروى » - ممثل
أمريكا وقنصلها العام تكريما للجنرال « دلاس » وزير الولايات
المتحدة المفوض فى الاستانة . وقد حضر تلك الحفلة عدد من
الامريكيين ، كان عرابى محور الحديث فأشار « برنارد » مراسل
صحيفة « نيويورك هيرالد » الى أنه يفكر فى مشروع خاص بتسليم
عرابى الى السلطات الأمريكية . وقد انصت الجنرال (دلاس) الى
ذلك الاقتراح باهتمام ، وعلق « برودى » على ذلك فى كتابه بأنه علم
من مصدر موثوق به أن سيدة روسية من أسرة ثرية كتبت الى
السلطات الانجليزية تعرض الزواج من عرابى ولكن لورد دفرين لم
يحول خطابها الى الناصر السجن . .

كما ذكر « برودى » - بصدد تلك الحفلة - أن الحديث عن عرابى
فيها كان يتمم بطابع قوى من الروح الجمهورية التى كانت روح
الامريكيين ، الداعى ومدعويه . وقد أشير فى ذلك الحديث الى جزيرة
« فيجي » كمكان يمكن أن ينفى اليه عرابى واحتمال خطف الامريكيين
له وجراة بحارة السفن السريعة الامريكيين الذين يحتمل أن يقوموا
بخطف عرابى ، والاستقبال الذى ينتظر عرابى بعد وصوله الى
الولايات المتحدة . .

تنفيذ الحكم :

الرجيل عن الوطن

الى المنفى الى سيلان

وقد عني « برودى » بوصف اجراءات اعلان الحكم بالنفى وتنفيذه
فقرو :

بعد ظهر يوم ٢٦ من ديسمبر سنة ١٨٨٢ وعند الساعة الثانية

تقريباً وقفت عربتان من عربات الركوب بالاجرة فجاء أمام قصر
الدائرة السنية الذي كان قد اتخذ سجنًا لأحمد عرابي باشا وزملائه
المحكوم عليهم بالنفى . وفي الحال صدرت الأوامر اليهم بأن يرتدوا
معاطفهم وأن يتبعوا مدير السجن عثمان شريف . وقد فعلوا ما أمروا
به في تردد ظاهر وخوف من خيانة مبيتة .

وعندما وصلوا إلى أبواب الدائرة رافقهم الجنود إلى داخل
العربتين . كان عرابي وزملاؤه يرتدون الملابس العادية بل أن
بعضهم لم يتسع لديهم الوقت الكافي لارتداء الاحذية . وسارت
العربتان بعد ذلك في طريقهما إلى قصر النيل ماويتن بالاماكن
والشوارع غير المطروقة . وكان في الانتظار بساحة ثكنة قصر
النيل فئة من الجنود المصريين أخذت تقوم ببعض تشكيلات عسكرية
بينما وقف الجنود البريطانيون في شرفات القصر يشاهدون
ويصفقون .

وأوقف المحكوم عليهم في وسط الجنود المصريين . وصاح أحد
الضباط بصوت عال قارئاً الأمر الخديوي الصادر بالنفى وانتهى بأن
قال (يعيش الخديو) ! وبعد ذلك سأل المحكوم عليهم عن
سيوفهم وحوائجهم فأجابوا بأنها لم تستحضر اليهم من منازلهم .
وعادوا عقب ذلك إلى العربتين . وعندما هم عرابي بالدخول إلى
العربة اقترب منه ضابط برتبة القائمقام يسمى ألفي وقال له
(يا عرابي لقد تسببت في دخول الانجليز إلى مصر) والواقع أن
هذا الشعور كان يسيطر على بعض المصريين . على أن كثيرين من
الاهالي كانوا قد اجتمعوا واخذوا يهتفون (الله ينجيك يا عرابي) .

ومن المعتاد في مثل هذه الظروف أن تحطم سيوف المحكوم عليهم
وتنزع من فوق أكتافهم الشارات العسكرية ويمزق التطريز القصبي
من على صدورهم ويكون تحطيم السيف بواسطة كسر على الركبة .
ولكن شيئاً من كل هذا لم يحدث .

وذهبت إلى داخل السجن ومعى زميلي الاستاذ نبيير المحامي الآخر
عن عرابي وزملائه . كنت قد علمت أن السفينة (مريوتس) التي
سترحل إلى جزيرة سيلان - المقر الجديد للمحكوم عليهم بالنفى -
في طريقها بالقناة إلى ميناء السويس . وسرت لذلك السرور كله
لان الحكومة المصرية كانت تتمهل قدوم السفينة التي ستقتل عرابي
وزملاءه من بلادهم . بل كان يخفيها ويزعجها أن يبقى هؤلاء مدة
طول بالبلاد .

كان المحكوم عليهم بالنفى فى حاجة الى المال • بل كان بعضهم لا يملك شئ نقيض • وقد تمكنوا فى النهاية من أن تحصل لكل منهم على سلفة مقدارها ثلاثون جنيهًا على أن يقوموا بسدادها بعد وصولهم الى جزيرة سيلان •

وعرابى الذى زعم أنه كان يمتلك ما يقرب من المليون جنيه اضطر الى اللجوء الى الاصدقاء ليحصل على ملابس وماعطى أرسلت فيما بعد اليه بطريق السكة الحديدية قبل مغادرته مصر واضطرت أسرته الى أن تقبل منحة من الحكومة مقدارها عشرة جنيهات شهرية • وقد ترك يعقوب سامى - ذراع عرابى اليمنى ومحافظ القاهرة وقت الحرب كان فى إمكانه أن يحصل على ثروة عظيمة فى لحظات - مصر وهو لا يملك شيئًا بل تراكت عليه ديون كثيرة رهن لاجلها اثاث منزله الصغير •

ولم تنس سيدات الاسر الراقية فى القاهرة أحمد عرابى وهو فى تلك اللحظة التى كان يودع فيها بلاده الى المنفى • ففى صمت وسكون وفى هدوء - خوفًا من الخديو توفيق - أرسلن الى عرابى هداياهن الثمينة • فبعثت واحدة اليه بمعطف فاخر • وأرسلت أخرى بمصحف كبير شريف ، وثلاثة سجادة صلاة ، ورابعة بحقيبة ملأى بالملابس وهكذا •

وكان العزم موطدا على أن يغادر القطار ثكنة قصر النيل الى السويس فى الساعة التاسعة من مساء يوم ٢٦ ديسمبر المذكور وكان موقف القطار فى داخل الثكنة • فوصلت بعد الظهر أمتعة المحكوم عليهم بالنفى بما فيها الهدايا المرسلة لعرابى الى ثكنة قصر النيل وسمح بعد ذلك للسيدات بأن يزرن أزواجهن المحكوم عليهم بالنفى وأن يودعهم •

ونتيجة وصلت رسالة بأن السفر يجب أن يتأخر بسبب ردة الجو فى السويس • ولكن فى الساعة العاشرة جاءنا من يقول لنا أن عرابى وزملائه على أهبة الرحيل فأسرعنا الى الدائرة السنية • وهنا يجب أن أذكر أن موعد السفر كان مجهولًا لعرابى وزملائه •

وعندما وصلنا الى الدائرة السنية قيل لنا أن عرابى وزملائه قد انتقلوا الى الثكنة فى قصر النيل • فسادرت الدائرة فى سرعة الى الثكنة بينما ذهب قبيير الى منزله استعدادًا للرحيل الى السويس • وكان منظر قصر النيل فى المساء مثيرة • فقد كانت الليلة مقمرة •

ونور السماء يغمز القاهرة • وعندما وصلت الى الثكنة كان القطار ينساب الى الداخل وسط المباني وقد أحاط الجنود به من كل ناحية ، واحتشد كثيرون في الشرفات المطلة على طريق القطار • ولم يكن هناك افريز ينتقل منه الركاب الى القطار بل كانت قضبان السكة الحديدية في نفس مستوى ارض الثكنة •

وبدت زخرفة القصر وأعمدته من الداخل تحت ضوء القمر فخمة رائعة • بالرغم من أن هذا الضوء الساحر تشويعه أضواء المشاعل التي كان يحملها الجنود هنا وهناك •

ووقف عدد من كبار الانجليز في الانتظار أمام العربات وكان بينهم السير تشارلز ولسون والمستر مكري ولاس ومعهما عثمان غالب باشا •

كان القطار طويلا • ومؤلفا من عدة عربات احتل الاطفال والسيدات العربات الاولى • أما العربات الاخرى فخصصت للحقائب والخدم ثم قوة من الحرس الانجليز تحت رئاسة الصاغ فريزر • وكان يرافق الجنود الانجليز والمحكوم عليهم بالنفى بعض الضباط والجنود المصريين أيضا وخصصت عربة من عربات الدرجة الاولى في الوسط للمحكوم عليهم •

وعندما وصلت كان المحكوم عليهم بالنفى قد أخذوا أمكنتهم • عرابي ومحمود فهمي وعبد المال حلمي في « ديوان » واحد • وأحمد طلبة وعلي فهمي ومحمود سامي ويعقوب سامي في ديوان آخر • وكان يبدو عليهم جميعا السرور وخيل الى أنه لو كان هناك انجليز في مثل موقفهم في الطريق الى المنفى لما أبدوا ذلك السرور • وتقدمت الى النوافذ راغبا في توديعهم • وأنتهز عرابي هذه الفرصة وكال في المدح والشكر •

« كان القطار على وشك الرحيل عندما وردت أنباء بأن البوليس المصري رفض أن يصرح لزوجبة ابن عرابي وشقيقتها بالخروج من المنزل فما العمل ؟ كان الوقت متاخرا • ونظر اللحظة يصير على الا يتأخر القطار بعد ذلك • والحي الذي يقع فيه منزل عرابي بعيد عن الثكنة • وهنا قال السير ولسون لثمان غالب باشا في لهجة حازمة حادة بأن القطار لن يتحرك قبل أن تحضر السيدتان المتنوعتان من

الرسيل • ومثلهم يسع غالب باشا إلا أنه يبدى الاهتمام وأن يرسل
عربة لكي يحضرهما •

• وساد لفترة طويلة جو من السكون والانتظار • وتقدم كثيرون من
الخدم ليوعدوني • وحجز نيبيير مكانا خاصا له • وأقترب كثيرون
من الضباط الانجليز يضغطون على يد عرابي مسلمين • وبعد مدة
وصلت السيدتان وهما ترتديان الملابس البيضاء • وبسرعة دخلتا الى
أحدى العربات • وعندما أغلق الباب خلفهما أعطيت في الحال إشارة
القيام • وبعد قليل اختفى القطار الذي يقل عرابي وزملاءه خلف
جدران ثكنة قصر النيل •

كانت الساعة ذاك منتصف الليل تقريبا • ولكني بقيت مدة
في الثكنة بدعوة من الضباط وكانت القوة العسكرية هي فرقة المشاة
الخفيفة الثانية • وقد سررت من التطلع الى حجراتهم المزخرفة الجميلة
التي أتخلوها لنومهم وراحتهم والتي كانت قبل أربعة أشهر فقط
مكانا لاجتماع الجمعية الوطنية المصرية •

يمكنني أن أختتم وصفي لحاكمة عرابي بما ذكرته عن رحيله هو
وزملائه من ثكنة قصر النيل وهو نفس البناء العظيم الذي شُهد
نجاحه القديم وانتصاراته كما شهد خاتمة دوره في التاريخ المصري •

من هذا القصر أعلن حقوق المصريين من الجنود والضباط في
صراحة •

من هذا القصر سار في موكبه الحافل الى قصر عابدين للمطالبة
بهذه الحقوق •

وفي هذا القصر • قصر النيل • • باشر عرابي سلطته وزيروا
للحربية •

وفي هذا القصر ايضا • تألف المجلس العرفي الذي ترك له قيادة
النولة والدفاع عنها •

وفي هذا القصر يمكنني أيضا أن أسدل الستار على ذلك الجزء من
التاريخ المصري الحديث الذي حاولت أن أسجله •

تري ماذا كان يدور في رأس عرابي من خواطر وهو جالس
هنا في ثكنة قصر النيل • تحت ضوء القمر • في انتظار رحيل
القطار • ذلك القطار الذي كان سيبعده بعد دقائق قليلة عن مسرح
مجدده والذي سيحملة الى منفاه !

المرأة المصرية : تأييدها وعونها للثورة العراقية واشتراكتها فيها :

يمتاز الفرق بأن النساء فيه ذوات سلطة سياسية • وتأثير أقوى من تأثيرهن في أية جهة أخرى في العالم • ولا يوجد بلد من بلدان الشرق لتساونه بالنساء مصر من نفوذ وسيطرة وعلى الاخص في الميدان السياسي • قد يبدو هذا غريبا لكن الواقع أن عرابي وجد في سيدات مصر أكبر عون في ثورته فقد ساعدته منذ الخطوات الأولى مساعدات لها قيمتها وظلن يقمن هذه المساعدة حتى بعد أن فقد آخر أمل في انتصاره •

بل أن أميرات الاسرة الخديوية - ويمكن أن نستثنى منهن والددة الخديو وزوجته - كن يعطفن عطفًا كبيرًا على عرابي باشا • ففي عدة يوم ضرب الاسكندرية بالقنابل أعلن في « الجريدة الرسمية » أن والددة الخديو اسماعيل وابنته الاميرة جميلة هانم قد تبرعتا بكثير من الخيول والعتاد والهدايا الى جيش عرابي • وتألفت عقب ذلك عدة جمعيات مهتمة بمساعدة ومواساة الجرحى في موقعة كفر الدوار • والاستعداد لمواجهة مصاعب القتال القادمة الى حد الاشتراك في الصفوف ذاتها •

ولاشك أن هذا خير رد على أولئك الذين يدعون أن حركة عرابي لم تكن الا حركة فردية • فهي في الحقيقة حركة شعبية أسهم فيها المصريون جميعا •

بعد أن تمت محاكمة عرابي ببضعة أيام دهشت اذ فوجئت بزيارة من خادم مخلص كتوم للاميرة أنجه هانم أرملة المرحوم سميد باشا وائل مصر السابق • وأحدى السيدات المحبوبات جدا من الجميع في مصر لكرمها ووطنيتها •

وقد قدم الى الرسول خطابا من سيدته كما أعطاني وزميلي نبيير المحامي الآخر عن عرابي وزملائه عدة هدايا فخمة •

وأجندني مضطرا الى أن أميط اللثام عن هذه الرسالة التي كان لها أبلغ الاثر في نفسى لا بين الى أي حد كان عرابي يلقي المطف والتأييد •

كانت الرحالة هكذا :

« الى المحامي مستر بروولي :

بعد تقديم تحياتى وشكرى الى شخصكم المحترم اود أن أنتهز
الفرصة لأقول لكم ان مصر قد تشرفت بقدمكم اليها • وأنة
كفى من أهلها أقدر تماما مقدار ما بذلتموه فى الدفاع عن قضية
الانسانية والعدالة • ونحن أهل مصر سوف ندعو دائما لك بالسعادة
فى مستقبل حياتك راجين من الله تعالى أن يديم على هذه البلاد
الرحمة والعدل •

وأنى أشكر مستر بلنت من صميم قلبى لشعوره بنجاحنا •
أن مصر فخور بكل ماقدمته اليها من خدمات ولا يمكن فى
الا أن أبدى لكم تقديرى •

انجـه

القاهرة فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ •

وبعد أيام أخرى حظيت بلقاء أميرة لا أجد نفسى فى حل من
ذكر اسمها • وقد أرادت أن تتكلم فى صراحة عن موقف الاسرة
الخدوية من الحوادث التى قلت فشل الثورة العرابية •

قالت الاميرة :

— كانت كل واحدة منا — نحن الاميرات — تعطف على عرابى منذ
البداية لاننا نعرف أنه كان يرغب أصلا فى تحقيق آمانى المصريين
جميعهم وقد كان الخديو توفيق نفسه فى صفه ولو أنه بعد ذلك
عد حركته خيانة له • وقلب له ظهر المجن وبالرغم من أن الاميرة
أنجـه قد خاطبت الخديو مرتين فى هذا الصدد الا أن كلامها لم
يكن له تأثير لديه •

كنا جميعا ننظر الى عرابى نظرة الرجل المدافع عن البلاد أزا
الانجليز الذين التجأ اليهم الخديو • فقعدت مجالس كثيرة من
وجلات مصر فى القاهرة • اشترك فى بعضها الامير ابراهيم والامير
كامل والامير احمد وقررت هذه المجالس مساعدة عرابى حتى يسير
بالحرب الى النهاية • رأينا فيه القائد وكانت لدينا كل الثقة به •
فكتبنا له الرسائل والبرقيات مشجعات مهنشات • بل ان احدى
الاميرات كتبت له خطابا غريبا تطلب منه الزواج بها لانه منقلد
مصر وقد أجاب عرابى عليها بأن طلب منها أن تلزم قصرها ••

وحدث فى أيام شهر سبتمبر أن عاد عرابى الى القاهرة وكنت
قد سمعت أنه أحضر معه رأسى الجنرال ولسلى والاميرال سيهور •

ولكننى تأكدت أن ذلك لم يكن حقيقيا وأنه فى الواقع قد هزم
فاستولى علينا جميعا الحزن حينما تأيدت هذه الاخبار . وقد عوقبت
الاميرة التى طلبت الزواج من عرابى على ماكتبته لعرابى شر عقاب
بالرغم من أن والدتها أعترفت صراحة انها هى التى كتبت الخطاب
ووقعته باسم ابنتها ولكن والدته الخديوى اسماعيل وقد سبق أن
أشرنا الى انها ممن ساعدن الثورة المرابية عرفت كيف تؤدب ذلك
الذى وشى بسر ذلك الخطاب الى الخديو توفيق فصرخته بمقعد
فى رأسه .

وأخيرا صدرت الينا الاوامر بأن نذهب جميعا الى القصر ، وكانت
كثيرات منا يبكين من الخوف والذعر وبصد ان وبختنا والدته
الخديو توفيق قالت لنا أن عرابى سوف يسلمه الانجليز الى الخديو
وأنه سوف يقتل شر قتلة جزاء ما فعل ! وأخيرا أمسكت بكشف
طويل فيه كثير من أسمائنا مع العقوبات الموقعة علينا . وعندما
علمنا أخيرا ان حياة عرابى مهددة ساد الحزن والوجوم فى دوائر
القصر كان أحدا من الاسرة نفسها قد مات .

واختتمت الاميرة حديثها بأن قالت لى :

— بعد كل ماحدث لا يمكن أن يستتب أمن فى البلاد لا لنا
ولا لكم . . ولا لمصر .

سنتحت لى الفرصة بعد ذلك لارى الخديو توفيق مرتين بصفة
خاصة فى قصر عابدين . فعندما وصلت الى هناك فى ١٢ من
ديسمبر وجدت الحراس الانجليز على الابواب وبعد أن تساولت
القهوة فى حجرة رئيس التشريفات فى الدور الاول من القصر قادنى
الى الدور العلوى عن طريق سلم رخامى يوصل الى أبواب من
الفخامة بمكان كبير .

وقد وجدت توفيق باشا جالسا على أريكة فى نهاية أحد الاجنحة
والى جواره على بعد قليل زائر آخر جلس الى كرسي فى عنده علمت
بعد ذلك انه بطريك الاقباط .

والخديو قصير القامة . ملؤه الجسم . عصبى المزاج . يبدو
عليه ذكاء محدود . وتدل عيناه على الضعف والتردد . وبالرغم
من انه درس فى مصر الا أنه يجيد الانجليزية ويحقق الفرنسية بل
انه صديق لكثيرين من الانجليز . وتفكيره ومثله كلها شرقية
محضة .

وبالرغم من ان الفرصة أتاحت لتوفيق لكى يقود الوطنيين من المصريين الى النصر وبذلك يكسب محبة الشعب . فانه لم يتمكن من انتهاز تلك الفرصة .

بعد ان قدم لى سبيجارة ابتداء الحديث عن محاكمة عرابى وزملائه وقال لى ان فكرة المحاكمة لم تفهم على حقيقتها فى الخارج . وأكد لى انه لم يكن يرغب فى اعدام العرابيين . فأبدت له أسفى من ان الصحافة لم تعبر التعبير الكافى عن آرائه وأنها شوهت أفكاره .

وبعد قليل غير مجرى الحديث وأخذ يتكلم عن أفراد أسرة الخديو فنسب الى بعضهم أنهم جحدوا أفضاله . وشكا لى أن إحدى الاميرات قد نقلت أقوالا مشوهة للورد دفرين - المعتمد البريطانى فى مصر - وتمنى لو انه لم توجد السنة للاميرات ولا أقلام للصحفيين ..

وشكا لى أيضا من والدته الخديو اسماعيل الذى كان بايطاليا إذ ذاك بعيدا عن بلاده . وقال لى أن والدته - اسماعيل - وصفته لأحد الصحفيين بأنه ضعيف ! وأن هذا الصحفى نشر هذا الوصف فى جريدة « التايمز » . وقد حاولت بعد ذلك أن أتحدث عن عرابى . وهنا قال لى الخديو توفيق انه يعتقد أن عرابى رجل طيب . وانه لم يخطر له أن عرابى كان يريد قتله لانه لو أراد ذلك لفعل فى إحدى المرات المدينة التى تقابلا فيها .

وقد قابلته - برفقة فيبير - مرة أخرى فى ٣٠ من ديسمبر مستأذنين فى السفر الى الخارج بعد انتهاء مهمتنا فى مصر . فأتاحت لى هذه المقابلة أن أحادثه حديثا مباشرا عن المحكوم عليهم بالنفى الذين كانوا قد رحلوا بعيدا عن مصر الى جزيرة سيلان .

وقد دهشت حينما وجدت يهرف أدق التفاصيل عن محاكمة عرابى وزملائه ، على أنى وجدت أنه يكره جميع الناس الذين أردت أن أطربهم بمناسبة سفرى من مصر .

ولم يشك لى هذه المرة من تصرفات الاميرات المصريات بل تحدث عن العلاقات الطيبة بينه وبين الباب العالى فى الاستانة .

وفى النهاية وجدنا من الملانم الاقتصار على ماتم فى هذه المقابلة عن حديث وأستاذنا فى الانصراف .

وبعد أن شكرنا الكرم وحسن الضيافة اللذين قبولنا بهما غادرنا
القصر ثم غادرنا مصر .
ومما قرره « برودل » في كتابه « كيف دافعنا عن عرابي » .

الآراء الحايطة عن الثورة العرابية في أعقاب هذه الثورة : عرابي ذروة البطولة والشرف والامانة

حاولت وأنا أسرد قصة أحمد عرابي وحركته ان أبين الوقائع
تلو الوقائع . والحقائق تلو الحقائق لكي أنتهى منها الى أن الحركة
الوطنية في مصر كانت حركة اجماعية فريدة تشمل كافة المصريين ،
وأن عرابي قد اختير بواسطة خمسة ملايين من مواطنيه المصريين
لكي يكون رئيسا وزعيما ، وأن أغراض الحركة التي قادها كانت
ترمي كلها الى تحقيق الطلبات للمشروعة ، واصلاح الاحوال الادارية ،
وحماية الحريات الشخصية ، والمساواة السياسية .
وسوف أبين الان بعض الاسباب التي أدت الى اساءة فهم الحركة
وتشويهها :

بعد انتهاء الحرب العرابية بقليل تساهل ضابط انجليزى كبير ،
حاز الشهرة من وراء هذه الحرب ذاتها ، عما اذا كانت مطالب عرابي
مشروعة ، ثم أجاب توا :

كانت حركة عرابي باشا حركة وطنية قومية ، بل أن كثيرا من
الانجليز أطلق عليها هذا الاسم منذ مايو سنة ١٨٨٢ عندما
أبتدأت الاحوال تسوء بمصر ، وبين هؤلاء الانجليز كثير من رجال
البحرية البريطانيين المعروفين الذين أرسلوا الى ميناء الاسكندرية
ويمكن أدراك المسألة من وجهة النظر المصرية - بغض النظر
عن الوجهة الأوروبية - فلما لا ريب فيه أن عرابي كان ينال عطف
المصريين وتأييدهم الصالح ، أما الاجانب فقد كان من الصعب عليهم
أن يفهموا الحقيقة المجردة ، وكان العرابيون يقولون أن حركتهم
كانت ترمى الى الاصلاح فائتبت الوقت أن البلاد كانت فعلا في
حاجة الى هذا الاصلاح .

انى لا أكتفى بأن أقول « أن كل مصر كانت مع عرابي » ، ...
بل أضيف الى ذلك أن موقف عرابي باشا ... وزملائه كان موقفا
يرقى الى ذروة البطولة ، والشرف ، والامانة ، والانسانية ، وهي
صفات جديرة بأن تخلد لهم الى الابد .



أحمد عرابي في مسودة تذكارية مع أولاده وأحفاده
بعد عودته من المنفى حيث استقر في حي المنيرة ..

ولقد عقد اجتماع هام في لندن عقب نفي أحمد عرابي . وتكلم رئيس الاجتماع المستر « دفرى » فقال ما معناه : أن حركة عرابي باشا كانت ترمي إلى جمع المال من الناس لزعماء الحركة ! ولست بحاجة إلى أن أبين أن هذا الكلام أبعد ما يكون عن الصحة والصدق ولا يقوم على أى أساس إطلاقاً .

لست أشك لحظة في أن عرابي وزملاءه كانوا قادرين على أن يتولوا بأنفسهم قيادة أمتهم وحكومتهم مع القيام بالإصلاحات التي تتطلبها البلاد .

لم يكن عرابي باشا حالماً أو واهماً أو متحمساً ، بل كان - من وجهة النظر المصرية - رجلاً مثقفاً وقديراً بطبيعة تكوينه ، يحب وطنه وبلاده وتنتظر بلاده منه الخير والإصلاح ... ولم تكن مصر في حاجة إلى أكثر من ذلك .

لم تكن مصر في حاجة إلى « تاليران » أو إلى « كافور » .. بل أن كل ما كانت تريده زعيماً من بين ابنائها يعدل بين المواطنين ، ويعامل الفقير منهم والغنى على قدم المساواة .
ولقد كان عرابي أقدر الناس على الاضطلاع بذلك .

الرقيق الأسود



كان ذلك في عام ١٨٩٤

وكانت الاسر الثرية في مصر لا تزال محتفظة بعادة شراء الجوارى واستخدامهن في القصور والدور الكبير استبقاء المظهر من مظاهر السيادة الغابرة . وكانت الجوارى يستحضرن بوساطة بعض النخاسين من الحبشة والسودان عن طرق مختلفة تفضيلا لاولى الامر الذين أنشأوا في ذلك الوقت مصلحة أطلقوا عليها اسم « مصلحة الرقيق » كان يرأسها موظف انجليزى يدعى شيفر بك وقد تعهدت تلك المصلحة بتنفيذ شروط المعاهدة المصرية الانجليزية التى أبرمت عام ١٨٧٧ بشأن منع الاتجار بالرقيق والتى صدر تطبيقا لها امر عال من الخديو فى ١٤ من أغسطس من

العام نفسه ينص على « أن يبيع الرقيق السودانى أو الحبشى من عائلة الى عائلة يمنع كلية فى القطر المصرى بعد مضى اثنتى عشرة سنة من تاريخ المعاهدة المذكورة وعلى ذلك يبيع الرقيق فى المدة المذكورة لا يكون ممنوعا وبعد مضى المدة المحكى عنها اذا كان أحد من رعايا الحكومة المحلية يخالف الامر ويتجرأ على بيع رقيق مسودانى أو حبشى تصير مجازاته بالاشغال الشاقة لمدة أقلها خمسة أشهر وأكثرها خمس سنوات »

وقد نص الامر العالى على طريقة محاكمة المتهمين فى قضايا الرقيق فجعل ذلك من اختصاص المجالس العسكرية التى يدعوها سردار الجيش المصرى الى الانعقاد . وتعرض للجوارى والعبيد الذين كانوا عند صدور الامر موجودين لدى بعض الاسرات المصرية فقرّر بشأنهم ما يأتى :

« وإذا كان بعض الرقيق السودانى أو الحبشى موجودا ضمن عائلات فى داخل القصر المصرى وملحقاته ولم يحصل منه شكوى للحكومة بطلب عتقهم ثم حضر أحد للحكومة وأخبرها بوجود رقيق بالعائلات المذكورة وتحقق للحكومة أو تلك العائلات لا يكونون

متجرين بالرقيق فلا يجوز للحكومة ضبط الرقيق من طرف العائلات المذكورة ولا يقبل سماع قول من أجل ذلك مادام لم يحصل شكوى من الرقيق ،

هذه هي القواعد التي قررها الامر العالي بشأن قضايا الرقيق ، والتي كانت تشرف على تنفيذها « مصلحة الرقيق » مراعاة لروح الحضارة والمدنية ومبادئ الحرية والمساواة التي كانت مصر اذ ذاك تنزعم الدعوة اليها في القارة الافريقية .

ولم يكن اتجاه مصر الى الرقي مقتصرًا على منع الاتجار بالرقيق واطلاق الحرية لآلاف العبيد والجواري - وهي الدعوة العريضة التي كان يجاهر بها المحتلون ليوهموا بها العالم أنهم يريدون انقاذ مصر من العبودية والذلّة - بل كانت هناك أمور أخرى على جانب عظيم من الاهمية تنبّه لها الشعب المصري . وأعظم تلك الامور شعوره بالكرامة ازاء السلطات الحاكمة . وتمسكه بوجوب أن يمثل تمثيلاً نياياً صحيحاً وكان نظام التمثيل النيابي اذ ذاك منحصرًا في « مجلس شوري القوانين » الذي كان يرأسه على باشا شريف ، وقد بدأ ذلك المجلس يظهر وجوده وكيانه أمام الحكومة ومن ورائها المستشارون والموظفون الانجليز . وأخذ يكون بعض تقاليد تقضى بوجوب محاسبة الحكومة على أعمالها على ضوء مصلحة الشعب وحقوقه .

قافلة :

وحدث في أوائل أغسطس سنة ١٨٩٤ أن أقبلت قافلة من الجنوب برئاسة أحد النخاسين يدعى محمد شغلوب عن طريق واحة سيوه . ونزلت في عزبة مجاورة لاهرام الجيزة تسمى عزبة نصار ومعهما ست جوار من السودانيات بفرض بيمن لبعض سراة مصر وأغنياؤها .

وفي ٨ من أغسطس هبط أحد أفراد القافلة الى القاهرة وتقابل مع أحد الوسطاء وعرض عليه فكرة بيع الجواري فصحبه هذا الوسيط الى بستانى على باشا شريف رئيس مجلس الشورى الذى وعد بعرض الامر على سيده ثم عاد وأخبرهما باستعداد الباشا لشراء الجواري بعد رؤيتهن .

وقد عرضت الجوارى على شريف باشا فاختار منهن ثلاثا من حليلة وسعدية وقراشينه ودفع لهن ثلاثين جنيهاً وأخذ ايصالا

بالمبلغ . وبعد ذلك توجه النخاسون الى منزل الدكتور عبد الحميد بك شافعي وعرضوا عليه الجوارى الثلاث الباقيات فاختر لنفسه واحدة وأرسل الثانية الى منزل محمد باشا الشواربى أما الثالثة فأرسلت الى منزل حسين باشا واصف الذى كان اذ ذاك مديرا لاسيوط .

وانقضت بضعة أيام بعد ذلك . لم يشعر أحد بما وقع لانه مع توقيع المعاهدة وصدور الامر العالى كان الناس لا يزالون متأثرين بالاولضاع القديمة فلم يكن فى شراء الجوارى ما يعد خروجا فى عرفهم ، على النظام العام ! ولكن مجلس شورى القوانين كما قلنا كان قد أحفظ صدور المحتلين بمشاعباته وعناده فانتهز الموظفون الانجليز هذه الفرصة السانحة ليضربوا المجلس ضربة قاضية ، وفجأة فى يوم ١٤ من أغسطس عام ١٨٩٤ ذاع الخبر بأن شريف باشا قد اشترك فى ارتكاب جريمة الاتجسار بالرقيق مع بعض النخاسين المقيمين بجوار الاحرام . وكلفت مصلحة الرقيق ضابطها المقيم فى الاحرام بضبط النخاسين الذين اقبلوا مع القافلة فورا . وضبط أربعة منهم . أما الخامس فلم يتمكن من ضبطه . ثم توجه المقدم محمد أفندى ماهر الى منزل الدكتور عبد الحميد الشافعي بك وسأله عن التهمة المنسوبة اليه فاعترف بأنه اشترى الجارية وبأنه أرسل اثنتين الى الشواربى باشا وواصف باشا .

اجراءات عنيفة :

اتسع نطاق التحقيق بعد ذلك . تولاه شيفر بك مدير مصلحة الرقيق ووضعت لذلك شبهة خطة مرسومة . وأخذت جريدتا الاحرام والمؤيد تشيران من يوم الى آخر بالاهتمام الذى تبديه الحكومة نحو مسألة الرقيق .

الى ان كان يوم ٣٠ من أغسطس فامر شيفر بك باستدعاء على باشا شريف رئيس مجلس شورى القوانين ولما ذهب اليه الشافعي الى مكتب الموظف الانجليزى وأراد الدخول عنده أمره حاجب شيفر بك بالانتظار حتى يأذن رئيسه . وانتظر شريف باشا نحو ريع ساعة حتى أذن له بمقابلته .

وعندئذ واجهه بتهمة الاشتراك فى الاتجار بالرقيق دهش شريف باشا . وأراد أن يتصل تليفونيا بقائمقام الخديو باعتباره رئيسا

لأعلى سلطة تشريعية في القطر وهو مجلس شورى القوانين . ولاعتقاده أنه يجب أن تراعى في معاملته بعض المجاملات اللازمة في مثل تلك الظروف . ولكن شيفر بك رفض السماح له بذلك الاتصال رغم الحاج الباشا . وعندئذ أثار شريف باشا أنه إيطالي يحتج برعاية دولة إيطاليا وبامتيازاتها ١٩ وأخيرا سمح شيفر بك بأن يحول شريف باشا الى دار الوكالة البريطانية مخفورا لتتصرف هي في الامر . . فذهب وانتظر هناك فترة أخرى حتى سمح له بارسال التلغراف الذي كان يريد إرساله الى قائمقام الخديو . وهنا كانت المسألة قد تطورت تطورها الخطير . فالتأم « مجلس النظر » برئاسة نوبار باشا ونظر في الموضوع . ثم تالفت لجنة قضائية كانت مهمتها أن تبحث هل شراء الرقيق معاقب عليه طبقا للمعاهدة والامور المالية المتمة لها أم أن العقاب مقصور على الاتجار بالرقيق وببيعهم ؟ وقد أفتت هذه اللجنة بأن الشاري لعقاب عليه . ولكن سلطات مصلحة الرقيق أصرت على وجوب محاكمة المتهمين «هما كان مركزهم . .

وأخذت الصحف على اختلاف نزعاتها تبدي اهتماما عظيما بتلك القضية . فنددت جريدة « البوسفور » بالقبض على المتهمين وطعنّت « الجورنال اجيبسيان » في الاجراءات العنيفة التي اتخذت ازاءهم طعنا شديدا . وذكرت أنها دسيسة مدبرة من الانجليز للاضرار بمجلس الشورى الذي أصبح له في البلاد شأن خطير لا يحقق أغراض الانجليز .

أما جرائد الاحتلال فقد اضطرت أكثرها بالرغم منها الى الاعتراف بأن الامر العالى الصادر في شأن الرقيق لا يجوز لرجال الشرطة اجراء ما أجروه . واستندت الى أن الامر العالى ينص على وجوب أن يطلب الرقيق تحريره حتى يحل للحكومة طرق المنازل ودخولها . وذكرت « الاهرام » اذ ذاك أن المستر جورست رد على ذلك بأنه كان في نية الحكومة الانجليزية أن تعاقب الشاري وان لم ينص صراحة على ذلك في المعاهدة .

المجلس العسكري :

وفي يوم ٤ من سبتمبر سنة ١٨٩٤ انعقد المجلس العسكري العالى برئاسة زهدي باشا . وقدم اليه كل من محمد باشا الشواربي وحسين واصف باشا والدكتور عبد الحميد بك الشافعي والخامسين

الذين جلبوا الجوارى من السودان • أما على باشا شريف فلم يقدم الى ذلك المجلس بل أُرِجِئت محاكمته نظرا لاشتداد المرض عليه • ولأن المخابرات كانت لا تزال دائرة بين الحكومة المصرية وقنصلية إيطاليا حول صحة انتمائه الى الرعية الإيطالية ١٠٠ ولو أن القنصلية الإيطالية كانت قد قررت أنه وإن كان اسمه مدرجا في دفاترها القديمة إلا أنه لم يتم بسداد الرسوم المستحقة عليه منذ زمن طويل • ولذا لا يمكن اعتباره إيطاليا ، وبدأت إجراءات المجلس العسكري بحلف اليمين وتوجيه التهمة وكانت مكونة من شطرين :

الشرط الاول : الاتجار فى الرقيق وذلك أن المتهمين كانوا الواسطة فى احضار ست جوار سودانيات للمحروسة - أى القاهرة - بقصد بيعهن •

الشرط الثانى : التدخل بالاتجار فى الرقيق اذ كانوا مشتركين فى الاجراءات الخاصة ببيع الجوارى السودانيات •

وقد حضر عن مصلحة الرقيق حسن بك حارس كمدع عام فوجه التهمة الى الباشوات وقال وهو يشير الى النحاسين :

« ان مثل هؤلاء النحاسين المساكين لم يتجشسوا الاتعاب ويكابدوا المشقات فى استحضار الرقيق الا لعلهم بوجود مشترين مثل هؤلاء الباشوات ! »

وطلب فى ختام اقواله استعمال الشدة مع النحاسين والرافة مع الشواربى باشا وواصف باشا والشافعى بك الذى أفاد اعترافه القضية فائدة كبيرة •

وقد سمعت شهادة الجوارى فى الجلسة فتناقضت بعض أقوالهن ولم تستطع زنوبة - وهى شابة كاعب فى ثياب قلدة أجلست فى منتصف القاعة - لإجابة على ما وجه اليها من أسئلة عما اذا كان الشواربى ذا لحية أم لا ؟ وعما اذا كانت قد لاحظت شيئا فى لحيته ؟ وقررت أنه غير موجود بين المتهمين مع أنه كان موجودا • وكان ذلك مثار دهشة الحاضرين •

كما سمعت شهادة الكثيرين ممن شهدوا بفضائل اخلاق المتهمين وسعة مداركهم وطيبة قلوبهم •

وقد دافع الاستاذ اسماعيل بك عاصم عن حسين باشا وواصف فندد بالاجراءات التى اتخلت للقبض عليه واهانتة برغم مركزه

السامى وخدماته الجليلة للدولة فى المناصب العسكرية والمدنية
وختم دفاعه بقوله :

« سمعتم أقوال مريم وزنوبة وسعيدة عند سؤالهن حل رأيتن.
عبد الحميد الشافعى يقبض نقودا من واصف باشا فالكل أجمعين.
على أنهم لم يرين شيئا من ذلك » وعن اللاتى أتى المتهمون من
أجلهن الى هنا ليحاكموا أمامكم فى اللاسف » أصبحت الجوارى أحرارا
ونحن صرنا أرقاء » .

وعلى وجود الجارية فى منزل واصف باشا بأنها أرسلت من
منزل الدكتور الشافعى لتعليم الطلى نظرا لصلة الصداقة بين حرم
الدكتور الشافعى وحرم واصف باشا .

ثم وقف الاستاذ خليل بك ابراهيم ودافع عن محمد باشا
الشواربى فذكر تاريخ أسرته وخدماتها وتعرض لمسألة الشراء من
وجهتها القانونية محاولا أن يثبت أنه ليس هناك شراء بالمعنى الوارد
فى الشريعة الاسلامية أو فى القانون الرومانى . ثم سلم جدلا بأنه
هناك شراء واستند الى نص الامر العالى الصادر فى سنة ١٨٧٧
والذى يقصر العقاب على الاتجار والبيع دون التعرض للشراء .

واستمرت المحاكمة أسبوعا . .

وفى جلسة ١٣ من سبتمبر قام مريت بك نائب الاحكام العسكرية
بفحص القضية وأيد اختصاص المجلسسكرى بنظرها . كما أيد
تهمة اشتراك المتهمين جميعا فى الجريمة سواء طبقا للقانون الجنائى
المصرى أو للقانون المسكرى الانجليزى وبذلك تجب معاقبة البائع
والمشتري والجالب ، أى النحاس .

واختلت هيئة المجلس للمداولة حوالى الساعة ٩ر٢٥ صباحا ثم
أعيدت للانعقاد فى الساعة ٩ر٤٥ وطلب الرئيس من حسن بك
حارس المدعى العام كشفا بسوابق المتهمين فأتضح من ذلك أن
حسين باشا واصف كان قد حكم عليه بالحبس ٢١ يوما لتهمة
متصلة بالرقيق ، عندما كان مديرا لاسيوط وأنه عزل اذ ذاك
بسببها . كما اتضح أن الشواربى باشا والشافعى بك ليست لهما
سوابق . وأن لبعض النحاسين سوابق فى الاتجار بالرقيق . وقد
ظن البعض أن التهمة التى سبق أن وجهت الى واصف باشا كانت
لاتجاره بالرقيق ولذا قام محاميه الاستاذ اسماعيل بك عاصم وفند
ذلك فذكر أن تلك التهمة كانت لاهماله كمدير لاسيوط فى ضبط
حادثة رقيق . وطلب فى الحاح اثبات ذلك بمحضر الجلسة .

الحكم :

وفي جلسة ١٤ من سبتمبر سنة ١٨٩٤ قرر المجلس العسكري براءة الشواربي باشا وحسين باشا واصف من شطرى التهمة وإدانة الدكتور عبد الحميد بك شافعى فى الشسطر الثانى . وقد علم القارىء أنه كان المتهم الوحيد الذى اعترف بما نسب إليه . وقضى عليه بالحبس مع الشغل لمدة خمسة شهور كما قضى بمدد مختلفة على باقى المتهمين من النخاسين .

ولما رفع هذا القرار الى « السردار » للتصديق عليه كما هى العادة . فى قرارات المجالس العسكرية لم يصادق على القرار فيما يختص بالشواربي باشا وواصف باشا « لأنه رأى أن شهادة الشهود أمام المجلس لا تؤيد براءتهما » .

ولكن عدم المصادقة لم يكن له أثر على أن قرار المجلس حاز قوة الشيء المقضى فيه الذى لا يمكن تعديله .

اعتراف شريف باشا :

أما على شريف باشا فقد كان اذ ذاك ملازما الفراش لمرضه فلم يحدد موعد لمحاكمته . وفى يوم ٢٣ من سبتمبر رفع الى سمو الخديو استقالته من رئاسة مجلس شورى القوانين وجعل سببها المرض والتقدم فى السن .

وفى اليوم التالى انتدب السردار طبيبين انجليزين ليكشفوا عليه فوافقا على أنه مصاب بمرض شديد فى القلب وضعف فى الجسم وقد علق « المؤيد » اذ ذاك على ذلك بقولها :

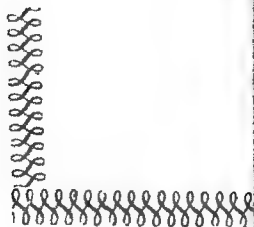
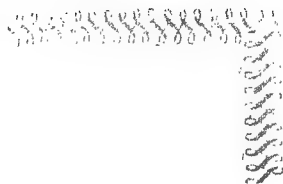
« وعليه يتبين للقراء كيف كانت عاقبة تلك المعاملة التى فوجئ بها رجل شىب وشباب على الكرامة . وكيف كان تأثير اهانة الرجل العظيم » .

ويظهر أن خطة كانت قد رسمت للعفو عن شريف باشا اذا اعترف بالتهمة والتمس العفو . اذ توجه اليه فى منزله كل من المقدم فرج والراند محمد بدر بحضور محامى الباشا ووقع على باشا شريف اقرارا هذا نصه :

« أقر أنى اشتريت ثلاث سودانيات للخدمة بدائرتنا وبقين فى الدائرة لحد يوم تسليمهن الى الحكومة وأعترف بأنى مذنب فى هذا العمل لعلمى أن هذا غير جائز . ولكن حصل ذلك منى بنوع الاحماله والآن قد ندمت وتأسفت على حصول ذلك وعليه أطلب العفو والسماح من لدن أولى الامر ! » .

ولم يجد السردار بعد ذلك سحلا لمحاكمته وأصدر الخديو أمرا بالعفو عنه .

رواق الشوام بالأزهر



وبه . .

كان ذلك في عام ١٨٩٦

وكانت مصر اذ ذاك قد أصيبت بنوع من « الكوليرا »
انتقلت عدواها اليها من بعض الاقطار الشرقية فتكت
بالاهالي فتكا ذريعا حتى بلغت الوفيات نسبة لم يكن
لمصر عهد بها من قبل . لذلك اضطرت « مصلحة
الصحة » الى اتخاذ تدابير سريعة قاسية للمحافظة على
الاهالي من عدوى الذين ماتوا فريسة الوباء . وقد
ازدحمت المقابر بحيث الموتى فضاقت بها على رحبها
وعجز « الحانوتية » عن غسل الموتى فكانوا يدفنونهم
بدون الفصل المعتاد . واحتج بعض المسلمين على
ذلك . وافتي فضيلة شيخ الجامع الازهر بوجود
اتمام الاجراءات الشرعية قبل الدفن .

وحدث في الساعة التاسعة والدقيقة الاربعين من صباح يوم اول
يونيو عام ١٨٩٦ أن ابلغ معاون شرطة قسم الدرب الاحمر بوجود
اصابة في أحد طلبة الازهر برواق الشوام . فخطر طبيب الصحة
الدكتور رضوان زيور وانتقل معه الى مكان المصاب بالرواق حوالى
الساعة العاشرة . ولم يكده الطبيب يجرى الكشف على الطالب حتى
اتضح أن الإصابة من النوع الوبائي الخطير . وأنه يجب نقله حالا
الى المستشفى وعزله عن باقى زملائه منعا لتفشى العدوى بينهم .
وكان الطلبة اذ ذاك قد تجمعوا حول المكان الذى وقف فيه الطبيب
مع معاون الشرطة فاعترضوا على نقل زميلهم بحجة أن مصابا قبله
قد نقل أيضا ولقى حتفه .

وعرضوا استبعادهم للعناية بزميلهم حتى يشفى . وصاح أحدهم
ويدعى ابراهيم الديباغ بصوت عال :

« اننا لا نسمح لكم بنقل المريض من هنا ولو زعمت ارواحنا
جميعا » .

وجاء طالب آخر من نفس الرواق وصاح : « لا يمكن نقل المريض
مهما وصلت الدرجة » وقد ألقى هذه الكلمات في لهجة حماسية
فصنق له الطلبة الباكون تصفيقا شديدا . وبدأت تظهر على الطلبة
المحتشدين امارات التمرد .

ابن شيخ الازهر :

وأشار بعضهم على معاون الشرطة أن يخبر شيخ رواق الشوام -
وهو الشيخ عبد القادر الرفاعي - بالامر لعله يتصرف فيه . ولما
توجه اليه أحاله الى شيخ الازهر دون أن يبت في الامر .

وعندئذ استدعى معاون الجندى المكلف بالمحافظة على النظام في
الجامع الازهر وأمره بأن يتوجه الى فضيلة شيخ الجامع ويخبره
بمعيان الطلبة لامر الطبيب وامتناعهم عن تسليم زميلهم المصاب .
وعاد الجندى ليخبر معاون بأن فضيلة الشيخ أمره بأن يفرق الطلبة
وأن يرسل أحد الخدم الى شيخ الرواق .

ولكن معاون الشرطة كان قد رأى تزايد حماسة الطلبة قاستدعى
قوة عسكرية من القسم حضرت بسرعة ووقفت على باب الرواق .

ولما خرج معاون من الجامع بلغه أن وكيل المحافظة قد حضر .
فمر معاون من باب الصعاينة الى باب الشوام من الخارج حيث تقابل
مع وكيل المحافظة ودخلا معا من ذلك الباب . فصاح الطلبة صياحا
عاليا وألقوا عليهما الطوب والتراب . أصيب الوكيل بطوبة فأسرع
الاثنان بالخروج .

وعندئذ أنتهز الطلبة هذه الفرصة . أغلقوا باب الجامع الذي دخلا
منه ، فلم يجد معاون مناصا من أن يأمر الجنود بأقفال جميع
الابواب الأخرى وأن يتولوا حراستها . وأرسل في طلب تجندة
أخرى . .

معركة في الازهر :

وأقبل بعد ذلك مستر روب مفتش الداخلية الانجليزي ووقف
مع وكيل المحافظة والمعاون . كان الطلبة إذ ذاك يفتحون أحد مصراعي
الباب بين برهة وأخرى ويلقون منه الطوب والحجارة ثم يسرعون
بأقفاله ، استمروا على ذلك حتى حضر المقدم منسفيلد ثم ماهر

باشا • والد على ماهر باشا وأحمد ماهر باشا • ووقف على مسافة قريبة من الباب • رجح أنه لو دخل وحده فقد يخيل للطلبة أنه لن يتعرض لهم • وفعلًا أقدم على الدخول بعد أن استعمل المقسم منسفيلد القوة حتى تمكن من دفع الباب • ولكن المحافظ لم يكذب يدخل الجامع حتى صرخ الطلبة في وجهه وألقوا عليه الطوب والحجارة • صاح بهم • أنا المحافظ • أنا المحافظ • فلم يعبأ به أحد • استمروا في القاء الطوب عليه فأصيب بجرح فوق حاجبه وخدش في شفته كما أصابته إصابة مؤلمة في ركبته •

وأصيب المقدم منسفيلد في الجزء الأيمن من رأسه إصابة أسالت الدم على ثيابه • ويظهر أن الطلبة عندما تبين لهم أنهم تمكنوا من إصابة المحافظ زادت ثورتهم فتعالى ضجيجهم وأخذوا يصيحون « المحافظ أه • أدله ! » • وكان ماهر باشا إذ ذاك يعتزم البقاء حتى تهدأ نائرة الطلبة خشية أن يتهم بالجن • ولكن تبين أن بقاءه داخل الجامع معناه موته فعاد إلى الخارج • عندئذ عاد الطلبة إلى إغلاق الباب كما كان • ووضعوا خلفه شباكًا من حديد ليزيدوه مناعة وقوة •

إطلاق النار :

وأقبل كولسي باشا حاكمدار • مدير الأمن • العاصمة الانجليزية ، وقف برهة مع ماهر باشا على مسافة قريبة من باب الرواق تبادل الاثنان أثناءها حديثًا قصيرًا لم يعلم أحد ما قيل فيه • ولكن « الحاكمدار » تقدم بعد ذلك إلى باب رواق الشوام ، كانت القوة التي طلبها المقدم منسفيلد أثر الاعتداء عليه وعلى المحافظ قد وصلت وتمت بوساطتها محاصرة الجامع من جميع جهاته • ومنع مرور الناس من حوله ، وقف مدير الأمن الانجليزي أمام باب رواق الشوام وأمر الجنود بأن يحطموه فانقضوا عليه حتى خلعوا أحد مصراعيه • انفتحت ثغرة أمكن للجنود إطلاق النار منها فيما بعد وعاد الطلبة إلى القاء الطوب من تلك الثغرة •

وتقدم مدير الأمن ومعه بندقية أطلق منها طلقة في الهواء إرهابًا للطلبة ولكنهم لم يعبأوا بذلك فأمر جنوده بإطلاق النار • وأطلقوا فعلا نحو خمس عشرة رصاصة من خلال الثغرة المفتوحة على الطلبة الثائرين داخل الرواق فأصيب عديدون ولكن أشد الإصابات كانت

في خمسة من الطلبة توفى أحدهم وجرح الأربعة الآخرون جرحا خطيرة .

كانت نتيجة إطلاق النار أن تفرق الطلبة في أنحاء الجامع ضد أن كانوا مجتمعين عند الباب والنوافذ يلقون منها الطوب والحجارة . ودخل رجال الشرطة إذ ذاك فوجدوا بعض الطلبة مختفين في زوايا الجامع . كما أن بعض العلماء الذين تصادف وجودهم في الجامع كانوا يلتمسون ملجأ يقيهم شر الطلقات النارية .

تحقيق وتقدير :

أخطرت السلطات الرئيسية فوراً بالحادثة فاهتمت اهتماما عظيما ، كان الخديو في الاسكندرية فأرسل له ناظر النظار - رئيس مجلس الوزراء - برقية موجزة عن الحادث . وكلف النائب العام تقديم تقرير عنها . فانتدب يوسف بك سليمان رئيس النيابة للانتقال وتحقيق الحادثة .

سمعت أقوال معاون شرطة قسم الدرب الأحمر الذي سرد معظم الوقائع التي عرفها القارىء . ولكن ماكاد المحقق يسأل المعاون عن أول من أطلق النار حتى تردد واختلس بضع نظرات الى مدير الأمن كولسى باشا الذي كان حاضرا التحقيق فتقدم « الحكمدار » إذ ذاك وقال بالفرنسية :

« اننى أول من أطلق الرصاص . ثم تبعنى مستر روب ثم الجنود بأمرى » .

وقد كلف كل من ماهر باشا المحافظ ووكيل المحافظة وشيخ الجامع الأزهر بتقديم تقرير على حدة . فكان تقرير ماهر باشا أشد التقارير لهجة . ذكر فيه كيف أن حياته كانت مهددة بالخطر وهو يتلقى هجمات الطلبة الثائرين . وذكر عن شيخ الجامع الأزهر ما يأتى :

« يسوؤنى جدا أن أقول أن غياب حضرات شيخ الجامع الأزهر ومشايخ الأروقة وباقي العلماء وقت الحادثة له العجب . لأنهم إما أن يكونوا ساخطين على هذا العصيان أو راضين عنه . فإن كان الأول فذلك من أقوى الدلائل على أنهم ليسوا موضع الاحترام فيما بينهم أى بين الطلبة . وتكون الرئاسة اسمية فقط وإن كان التالى فالمصيبة أدهى وأمر » .

وذكر المحافظ أيضا أنه انتقل الى محل الحادثة في نحو الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة . والرصاص لم يطلق الا نحو الساعة الواحدة بعد الظهر . أى أن هيئة الشرطة التى كانت فى محل الحادثة تصرفت بمنتهى الحكمة . وضبطت النفس مدة ساعتين .

أما تقرير شيخ الجامع الأزهر فقد انحنى فيه باللائمة على رجال الشرطة لأنه لم يلجأ اليه أحد منهم فى بادئ الأمر ، وذكر أنه قال لماون الشرطة عندما قابله « إذا كنت قد أحضرت قوتك وأقمت هذا الهرج قبل أن تسألنى شيئا فماذا أعمل الآن وماذا تريد منى ؟ » وأنه ذهب بعد ذلك الى المحافظة فوجد أن ماهر باشا قد انتقل الى الجامع مع قوة عسكرية . ولما عاد الى الجامع توجه الى مكتبه بإدارة الأزهر وانتظر عبثا أن يحضر المحافظ لمقابلته . ثم سمع طلقات الرصاص .

عن الذى أمر بإطلاق الرصاص :

وهنا يجب أن نتساءل « من الذى أمر بإطلاق الرصاص ؟ » .

فقد ذكر معاون الشرطة فى التحقيق أن « الحكمدار » كولسى باشا هو الذى بدأ بإطلاق النار . وأقره « الحكمدار » على ذلك . ولكن تبين أن « الحكمدار » وقف برهة مع ماهر باشا قبل أن يتقدم الى باب رواق الشوام تبادل أثناءها حديثا معه . فهل أشار عليه المحافظ — وهو رئيسه المباشر — بإطلاق النار ؟

هنا تضاربت أقوال الصحف المصرية اذ ذاك . ذكر « المؤيد » أن المحافظ لم يأمر كولسى باشا بإطلاق الرصاص بل بالعكس أمره بتجنب ذلك . وأنه اضطر أن يخفى هذه الحقيقة فى تقريره المرفوع الى « عطفة » ناظر الداخلية خشية أن يتهم بالجبن . كما ذكرت أن وكيل المحافظة عندما قابل « ناظر » الداخلية صباح يوم الحادثة وأطلعه على تفاصيل ثورة الطلبة فى رواق الشوام حذره الناظر كل التحذير من اطلاق الرصاص على الطلبة وأمره باستعمال منتهى الحكمة .

مكالمة المحافظ :

واجتمع مجلس « النظار » بعد ذلك وعرضت عليه التقارير المرفوعة اليه من الهيئات المختلفة . فقرر الانعام باليشان العثماني على ماهر

باشا المحافظ وتمطيل رواق الشوام سنة كاملة • ونفى نحو ستين طالبا وهم الذين قبض عليهم ولم توجد أدلة كافية لإقامة الدعوى ضدهم • وكانوا اذ ذاك مسجونين في الحوض المرصود • كما قرر كذلك استمرار النيابة العامة في اجراءاتها القانونية لمحكمة ١٤ طالبا من رواق الشوام ضبط منهم ١١ والثلاثة الآخرون كانوا لا يزالون فارين ••

المحاكمة :

وفي يوم ١١ من يونية عام ١٨٩٦ عرضت القضية على محكمة السيدة زينب وجلس في كرسى النيابة يوسف بك سليمان الذى طلب تطبيق المادتين ١٢٧ ، ١٢٨ من قانون العقوبات • وترافع الاستاذ اسماعيل عاصم عن المتهمين •

وفي الساعة الخامسة من مساء اليوم المذكور قضت المحكمة ببراءة اثنين وبالحبس سنتين على الطلبة الثلاثة الفارين وعلى ابراهيم الدباغ ومحمد وقوت لثبوت اعتدائهم على المحافظ وعلى هؤلاء أيضا بالحبس ستة أشهر عن تهمتي القذف فى حق المحافظ وسببه علنا • كما قضت على سبعة متهمين آخرين بالحبس ستة أشهر عن تهمتي القذف فى حق المحافظ ومعاون الشرطة وسبهما علنا •



سَرقة النلغرافات



تلفراف « السردار » :

كانت الحملة المصرية قد سافرت عام ١٨٩٧ الى السودان برئاسة السردار لقمع الثورة المهدية . وكانت الصحف المصرية تهتم كل الاهتمام بنشر أخبار الحملة وتنقلاتها خصوصا عندما جاءت الاشاعات بأن وباء خطيرا قد تفشى في جنود الحملة المصرية ، لاتكاد تفتح صحيفة من الصحف التي تصدر في مصر في ذلك الحين الا وتجد في أبرز مكان بها أخبارا ورسائل وبرقيات عن تلك الحملة .

وأقبل يوم ٢٨ من يوليو عام ١٨٩٦ فصدرت جريدة « المؤيد » التي كان يديرها ويرأس تحريرها المحرم الشيخ علي يوسف عدو الاحتلال البريطاني للدود ، وفى الصفحة الرابعة من تلك الجريدة مقال بعنوان « أحوال الجيش المصرى فى الحدود » جاء فيه :

« تفيد التلغرافات الاخيرة والواردة من كوشه أسس الى نظارة الحربية التفاصيل الآتية عن حالة الجيش المصرى فى الحدود . وقد أظهر سعادة « السردار » أسفه . وأنه لم يتمكن منذ أيام من ارسال تفاصيل لأنه كان شديد القلق من الكوليرا التي انتشرت هناك فى كل نقطة ومركز من مراكز خط المواصلات .» للمسكرات .»

ثم تضمن هذا المقال :

« وقد حصل فى أسوان بين عساكر الحضرة الخديوية ٢٩ إصابة توفى منها ١٥ شخصا . أما فى كروسكو فقد حصلت ٢٢ إصابة توفى منها ١٣ . وفى حلفا ١٥٦ إصابة توفى منها ٩٨ . وست وفيات فى الجيش البريطانى . واستمرت جريدة « المؤيد » فى ذكر بيان الاصابات كما وردت فى تلفراف السردار الى أن ذكرت : « ولم تحصل اصابات فى الجيش .» مولوده .» وأمل سعادة

السردار أن الاحتياطات التي اتخذت تدفع عنه عائلة الوياه . ولكن هذا الداء شديد الوطأة جدا بين اللاجئين الى « سوارده » من الاهالى والآتين اليها من الجنوب بقصد الاحتماء . وقد توفي منهم عدد كبير .

وقد تأخر وصول قطارات السكة الحديدية الى هنا بالنظر الى سوء حالة « الوابورات » القديمة وهذا استوجب تأخير وصول الادوات اللازمة الكافية لاستمرار العمل بدون انقطاع . والا فكان يجب أن يصل القطار الى هنا من زمن طويل ويوجد الآن « وپوران » جديدان فى الطريق والمأمول أنهما يساعداننا ، و « الوابورات » المستعملة اشتغلت أكثر من احدى عشرة سنة . وأناسف أن أقول لسماحتكم أن فيضان النيل ليس بكاف لتسيير السفن التجارية فى الشلالات . ويظهر أن الدراويش عولوا على المدافعة عن دقتلة ولكن الصعوبات التى كانت توجد الآن أمامنا قد زالت ولذلك ستزحف لاحتملال الإقليم .

تحريرات :

ولم يكده المؤيد ، ينشر تلك التفصيلات حتى حاج أولو الامر فى وزارة الحربية - أو النظارة كما كانوا يسمونها اذ ذاك - واشتدت دهشة « ناظر » الحربية لدى اطلاعه عليها . اذ أنها ترجمة حرفية وردت اليه باللغة الفرنسية من سردار الجيش المصرى . وأصدر الناظر أمره الى ملحم بك شكور أحد كبار موظفى الحربية بأن يقوم بعمل تحقيق دقيق وتحريرات سريعة لمعرفة سر تلك السرقة . كان من نتيجة ذلك نقل ستة من موظفى الحربية الى أقصى الحدود لشبهات حامت حولهم .

ولكن بقي هناك سر لم يستطع أحد الاعتداء اليه . ذلك أن التحريات الاولى أسفرت عن أن برقية السردار وصلت الى مكتب تلغراف الازبكية فى الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة من مساء يوم ٢٦ من يوليو سنة ١٨٩٦ كانت تلك البرقية باللغة الفرنسية وموجهة من السردار الى ناظر الحربية ويبلغ عدد كلماتها ٥٦٦ كلمة تتعلق بحملة السودان .

ابتدأ عامل التلغراف حسن أفندى حسنى فى نسخها واستمر فى عمله تحت اشراف وكيل المكتب نجيب أفندى اسكندر حتى أتمها فى الساعة العاشرة والدقيقة الحادية والأربعين مساء . أى بعد البده فى تبليغها بأكثر من سبع ساعات . ولم يكده ينتهى منها حتى

سلمها الى موظف آخر لتقيدها ووضعها في مظروف . استغرقت هذه العملية نحو أربع دقائق . ثم سلم البرقية الى رئيس الساعة الذين يشتغلون بالمكتب في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والاربعين . بحث ذلك الرئيس عن زملائه فلم يجد أحدا منهم في المكتب ولذا انتظر حتى حضر الساعي أحمد صالح في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة مساء فسلم اليه البرقية داخل المظروف وتوجه الساعي به توا الى نظارة الحربية وسلمه الى الضابط الانجليزى النوبتجى الذى تسلمه منه في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والاربعين . وهذا الضابط كلف أحد سعاة الحربية بالذهاب به الى منزل سعادة الناظر الذى فُض المظروف وقرأ التلغراف ثم وضعه في مكان لا يمكن الوصول اليه الى أن رآه منشورا في « المؤيد » الصادر في اليوم التالى أى في ٢٨ من يوليو .

كيفية وصل التلغراف الى « المؤيد » ؟

لقد أمر ناظر الحربية بمعاينة ستة من موظفى نظارته بالنقل الى الحدود ولكنه ظل متشككا اذ اتضح له مما سبق أن التلغراف لم يمر على أحد من موظفى الحربية بل وصل اليه مطلقا مختوما كما صدر من مكتب تلغراف الازبكية الذى أكد رئيسه أنه لا يشتبه في أحد موظفى مكتبه .

وبقى السر العميق مستورا لا يعرفه أحد .

تلغراف آخر :

حدث بعد يومين أن توجه الدكتور فارس نمر صاحب جريدة « المقطم » الى مكتب التلغراف نفسه وأخبر رئيسه بأنه قد ورد له تلغراف من مراسله بمركز ببا في ٢٧ من يوليو سنة ١٨٩٦ ولكنه دهش اذ رآه منشورا في اليوم نفسه بجريدة « المؤيد » أى أنه وصل الى « المؤيد » في الوقت الذى وصل فيه الى « المقطم » مع أنه وارد من مكاتب « المقطم » وقد أكد المكاتب أنه لم يرسله الا الى جريدته .

عندئذ لم يجد رئيس المكتب مناصا من تكليف أحد موظفيه وهو محمد أفندى زيد بمراقبة زملائه للوصول الى سر ذلك التلاعب الخفي .

وبعد يومين قدم ذلك الموظف تقريرا بنتيجة قيامه بتلك الرقابة اذ قرر أنه رأى توفيق أفندى كيرلس - أحد موظفى المكتب - ينقل

صورة تلغراف اتضح أنه مرسل من مكاتب جريدة « الدليل
تيليجراف » الانجليزية الى جريدته . وتحقق وكيل المكتب أن الورقة
التي نسخها توفيق أفندي مازالت في جيبه لأنه لم يبرح المكتب .
فتوجه معه الى الرئيس الذي سأله عما نسخ فاجاب بأن الورقة التي
معه لا قيمة لها وأنه مزقها . ولكنهم فتشوا المكان الذي كان جالسا
فيه فلم يجدوا شيئا . عندئذ كلفه وكيل المكتب بإبراز ما معه
وفتشوه فعلا فعثروا معه على صورة التلغراف . وقرر رئيس المكتب
ووكيله والموظف محمد أفندي زيد أنهم رأوا توفيق كيرلس اذ ذاك
يستغفر رئيس المكتب .

خيل للمحققين اذ ذاك أنهم وضعوا أصابعهم على السر المنشود .
وحام الشك حول توفيق كيرلس . اتضح أنه في ليلة ورود تلغراف
السردار كان موجودا في « النوتجية » بالمكتب . وكان جالسا
وقت تلقي الإشارة بجوار الآلة التي تتلقى البرقيات . ولكنه لما
سئل ووجهت اليه تهمة افشاء سر التلغراف - وهي الجريمة التي
تنطبق عليها المادة ١٤٥ من قانون العقوبات - اجاب أنه لم يفش
ذلك السر . أما صورة التلغراف التي وجدت معه فادعى أنه لم
ينسخها الا ليبرن نفسه على اصطلاحات اللغة الانجليزية وأن جميع
زملائه يعلمون عنه تلك المادة وأن ما ذكره وكيل المكتب من أنه لم
يقبل إبراز ما معه من الاوراق غير صحيح . بل انه قدمها له بمجرد
أن طالبه بها . كما قرر بأنه كان موجودا أمام الآلة عند ورود
تلغراف السردار ومن المستحيل عليه نسخ صورته . خصوصا وأن
عدد كلماته يبلغ نحو ٦٠٠ كلمة .
القضية خطيرة :

• واتسع نطاق التحقيق .

تولت النيابة العامة الامر اذ ذاك بنشاط تام . اذ سمعت أقوال
العديد من موظفي مكتب تلغراف الأزيكية ومن الخارج .
وعلمت تحريات دقيقة عن حالة توفيق كيرلس وحياته الخاصة
ودرجة يساره ومبلغ اتصاله بالشيخ علي يوسف .

كان من أهم ما توصل اليه المحققون شهادة عزيز أفندي فهي
أحد موظفي مكتب الأزيكية بأن توفيق كيرلس طلب منه نسخ صورة
عن تلغراف السردار .

وشهد محمد أفندي زيد الذي كلفه رئيس المكتب بالرقابة بما رآه .

واستشهد باثنين من السعاة أيداه في شهادته ولكنهم خالفوا شهادة وكيل المكتب فيما يختص بتفتيش كيرلس اذ قرروا أنهم رأوا الوكيل يبحث عن شيء ضائع في المكان الذي كان يجلس فيه كيرلس ثم سمعوه يطلب منه مسسورة تلفراف الجريدة الانجليزية ويهدده بالتفتيش .

واتضح من التحريات التي قام بها البوليس أن توفيق كيرلس كان يتردد على الشيخ علي يوسف . وأن الاخير كان قد توسط له مرة لدى قليني بك أحد كبار موظفي « نظارة » المالية لكي يلحقه بإحدى الوظائف . وأنه تردد على مطبعة « المؤيد » لطبع بعض بطاقات الزيارة ولكن ليست له صلة بصاحب « المؤيد » .

وبدأت جريدة « المقطم » اذ ذاك - وعداء الشيخ علي يوسف لها معروف - تهمس بأن التحقيق قد كشف عن أمور هامة . وأن النيابة سوف تستدعي صاحب « المؤيد » للتحقيق معه .

ولم يسكت الشيخ علي يوسف بل أخذت جريدته تنشر كل يوم تقريرا كلمة في صفحة الاخبار تشير فيها الى الاشاعات التي تذاغ عن قضية سرقة التلفرافات .

ولكن الشيخ علي يوسف برغم ذلك استدعى للتحقيق في يوم ١٤ من سبتمبر فلم يصرح بمصدر وصول التلفراف الى المؤيد محتجا بسر المهنة .

وقرر فيما يختص بملاقته بتوفيق كيرلس أنه كان يعرفه بالاسم وبالذات ولكنه لم يعرف أنه موظف في مصلحة التلفراف الا بعد توجيه التهمة اليه . كما قرر أنه لم يكتب عنده في « المؤيد » قط . وكان قد تلقى أخيرا رسالة غير ممضاة يقول كاتبها ان أربعة اشخاص قابلوه وأغروه على مهاجمة « المؤيد » واشراك صاحبه في تهمة سرقة التلفراف . ففهم ان تلك الرسالة من توفيق كيرلس ولكنه لم يعرف من هم أولئك الاشخاص الاربعة الذين ورد ذكرهم في تلك الرسالة . ولم يكده يصل التحقيق الى هذا الحد مع صاحب « المؤيد » حتى أبدى الحق رأييه بحفظ التحقيق بالنسبة للشيخ علي يوسف باعتبار أنه لم تثبت عليه تهمة الاشتراك في الافشاء .

تلفراف ثالث :

كان النائب العام الانجليزي - كما يتضح من كتابات « المؤيد » في ذلك الوقت - قد رأى في تلك القضية فرصة سانحة للانتقام من أحد خصوم الاحتلال فلم يوافق على حفظ القضية .

لم يكذب الشيخ على يوسف يعلم ذلك حتى نشر في « المؤيد »
الصادر بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٨٩٦ كلمة بعنوان « محاكمة
صاحب المؤيد » عرض فيها بالنائب العام واتهمه بأنه يريد الوصول
عن طريق القضية الى شهرة كاذبة ترفع رأسه بين أبناء وطنه ثم
قال ما نصه :

« غير أننا وغبنا اليوم مساعدته بدليل جديد في التهمة . فقد
تحصلنا من نظارة الحربية التي لانسخها . أو من مكتب التفراف
الذي لم يبق لنا فيه عامل . على نص لتفراف وارد من حلغا الى
« عزتلو » دليري بك السكرتير الحالي في نظارة الحربية هذه ترجمته
بالحرف الواحد :

« حلغا في ١١ أكتوبر الساعة ٤٧١٠ دقيقة صباحا . .

— صنبارح حلغا هذا اليوم ومعنا الكتيبة التابعة لنا الى القاهرة ،
خبر تعيينات الحربية ، روجرس : ميرالاي . »

فعل ذلك النائب العمومي المتطوع أن يضم هذا الى دلائل التهمة
التي يتحصل عليها والتي استجمعها الى الآن . فان هذا البرهان
الجديد أنفع من النقود التي تصرف في هذه الظروف على البوليس
السرى وبعض السماسرة في سبيل تأييد التهمة وتقويتها . . .

ولم يكتف بذلك بل نشر في نفس العدد ترجمة لكلمة نشرت
جريدة « صدى الشرق » الفرنسية بشأن ما يتهامون به من أن
وثاسة الشرطة قد وزعت منشورا سريا على جميع مأموري الاقسام
في العاصمة يأمرهم فيه بالبحث والتفتيش بكل وسيلة لجمع الأدلة
أو القرائن أو الشبه التي تؤيد التهمة ضد الشيخ على يوسف وعامل
التفراف وأضاف « المؤيد » أن تاريخ المنشور ١٠ من أكتوبر
سنة ١٨٩٦ رقم ٢

وفي اليوم التالي أي يوم ١٦ من أكتوبر أعيد التحقيق مع توفيق
كيرلس بشأن الاربعة الذين ورد ذكرهم في الرسالة التي أثار
اليها الشيخ على يوسف فأجاب بأنهم توفيق أفندي عزت ببوليس
مصر واسكندر أفندي تادوس بالداخلية وراغب أفندي منصسور
وناصف أفندي مرقص . وأن اسكندر تادوس قد حضر اليه وأنهم
موجب الاعتراف باشتراك الشيخ على يوسف معه . بفكرة أنه لابد
أن يحكم عليه بثلاث سنوات فلم لا يشترك صاحب المؤيد في تلك
المقربة ؟

الحكومة :

ولما انتهى التحقيق في تلك القضية وجهت تهمة افشاء سر التلغراف الى توفيق أفندي كيرلس كفاعل أصلي والى الشيخ على يوسف كشرىك بالتحريض . وقدمت القضية الى جلسة الجنع بحكمة عابدين الجزئية التى انعقدت يوم الثلاثاء ١٧ من نوفمبر سنة ١٨٩٦ برئاسة محمود بك خيرت القاضى .

ومثل النيابة النائب على أفندي توفيق فدلل على أنه لم يكن هناك وقت مطلقا لسرقة التلغراف الوارد من السردار منذ خروجه من مكتب التلغراف حتى استلام ناظر الحرية له . وأن التلاعب حصل فى نفس المكتب من توفيق أفندي بتحريض الشيخ على يوسف الذى ثبت اتصاله به من توصيته لقليني بك ومن اعتراف المتهم بأنه تردد عليه لطبع بطاقات فى مطبعة « المؤيد » . وانتهى الى طلب توقيع عقوبة تتناسب مع الجريمة وخطورة الاضرار التى نجمت عنها .

ودافع عن المتهمين الاستاذان ابراهيم الهلباوى وأحمد الحسينى . وقد كشف الهلباوى فى مرافعته عن شخصية اسكندر تادرس الذى شهد فى التحقيق بأن توفيق كيرلس اعترف له بسرقة التلغراف واقتضاه سره بتحريض صاحب « المؤيد » . وذكر الهلباوى أن اسكندر بجانب كونه موظفا فهو مكاتب « المقلم » ومحرر مقالات (الزارع للشر عبد ابليس) ضد المؤيد . وبذلك تكون شهادته غير صحيحة . وقرر بأن لديه اعتقادا ، برغم شهادة ناظر الحرية فى الجلسة ، بأن التلغراف قد أرسلت نسخة منه الى رئاسة مجلس النظار ولا بد أن يكون قد قيد فى دفاتر نظارة الحرية . وأشار الى الاشاعة التى واجت عند نشر التلغراف من أنه لا بد أن يكون أحد النظار الوطنيين هو الذى أعطاه للمؤيد واستشهد على أن التلغراف قد قيد فى دفاتر نظارة الحرية بما قرره ملحم بك شكور من أنه قد أجرى تحقيقا فى النظارة نقل بعده مسستة من الموظفين الى الحدود .

ثم تلاه أحمد الحسينى فذكر أن صحيفة « المقلم » كانت قد نشرت الحكم فى قضية الدكتور « ملتون » ضد جريدة « البوسفور » قبل صدوره من المحكمة المختلطة وبذلك أفشت سر الداولة ومع ذلك لم ينتقدوها أحد . بل استحسنا مسلكتها لأنها بذلت مجهودا فى الوصول الى هذا السر العميق . وذكر أيضا حكاية حصول مكاتب « التاپير » على معاهدة برلين . وأسرار المفاوضات التى سبقتها

بوساطة رشوة خادم أحد أعضاء المؤتمر . وصمم الاثنان على طلب
براءة المتهمين .

وفي منتصف الساعة السادسة من مساء الخميس ١٩ من نوفمبر
صدر الحكم بحبس توفيق أفندي ثلاثة أشهر لافشائه سر تلفراف
السردار وبراءته من تهمة افشاء تلفراف المقطم والزامة بالمصاريف .
وبراءة الشيخ علي يوسف من التهمتين .

وقد استؤنف الحكم فقضت محكمة الجنج المستأنفة بجلستها
للمعلقة في ١٥ من ديسمبر عام ١٨٩٦ بالفاء الحكم الصادر على
توفيق كيرلس من محكمة عابدين وبراءته .

وهكذا أسدل الستار على هذه القضية الغريبة وطلبت سرقة
التلفراف سرا مكتوما الى يومنا هذا . .



قصیدۂ دانشوای



انتقال :

وهو التعبير « التقليدي » الذي اصطلح عليه المحققون من أعضاء النيابة وضباط الشرطة . وقد رأيت من واجبي مادمت أعتزم اجراء شبه تحقيق جديد عن حادثة دنشواى أن أنتقل الى « محل الحادثة » أبحث عن بعض المتهمين الذين لا يزالون على قيد الحياة . وبعض الطاعنين في السن من الاشخاص الذين وردت أسماؤهم في محاضر تحقيق الحادثة عام ١٩٠٦ ، وفى أقوال الصحف والمجلات اذ ذاك . وقد أخذت معي مجموعة كبيرة من تلك المحاضر واستظهرت الأسماء التى لعب أصحابها أدوارا هاما فى الحادثة المشنومة . ثم سافرت الى دنشواى وأنا لا أعلم : هل أولئك الاشخاص قد طواهم الموت أم لا يزالون على قيد الحياة (١) .

كنت قد تبينت قبل سفرى أن الاتهام فى القضية قد حصر زعامة الحادثة فى أربعة أشخاص هم حسن على محفوظ ويوسف حسين سليم والسيد عيسى سالم ومحمود درويش زهران . فحكمت عليهم « المحكمة المخصصة » بالاعدام شنقا فى نفس القرية . كما حكمت على اثنين من المتهمين الآخرين بالاشغال الشاقة المؤبدة . وعلى واحد بالاشغال الشاقة مدة ١٥ سنة . وعلى ستة بالاشغال الشاقة سبع سنوات . وعلى ثلاثة بالحبس سنة مع جلدتهم خمسين جلدة على أن ينقل الجلد فى قرية دنشواى أيضا . وبرات باقى المتهمين الذين كان عددهم ٥٢ شخصا .

ودنشواى التى شهدت هذه المأساة قرية صغيرة . كانت اذ ذاك تابعة لنقطة شرطة الشهداء التابعة لمركز شبين الكوم . تقع كلها على

(١) أجرى المؤلف مسحا التحقيق فى التلايينات ونشره « دار الهلال » فى عدد خاص من إحدى مجلاتها القصيرة تضمنت صفحة الأولى صورة لإبراهيم العمام فى دنشواى .

الجهة اليسرى من السكة الزراعية والخط الحديدى الذى يصل
منوف بكفر الزيات • وأول ملاحظته عند حبوته الى القرية أبراج
الحمام المدينة المرتفعة فى جو القرية اذ يبلغ عددها نحو مائتى
برج • وهذه الابراج هى السبب المشسوم الذى جر على القرية
الوادعة تلك الكارثة الدامية التى ألبستها ثياب الحداد •

وصلت دنشواى واتجهت توا الى منزل عمدة الناحية • اتضح أنه
ابن الشيخ محمد الشاذلى الذى كان عمدة دنشواى عند وقوع
الحادثة • ولكنه لم يكن موجودا فى البلدة • سألت بعض الموجودين
عن المتهمين الذين حكم عليهم بالاشغال الشاقة وبالحبس والجلد
فاتضح أنهم توفوا جميعا ولم يبق منهم الا ثلاثة هم محمد على سمك
والعيسوى محمد محفوظ اللذان كان قد حكم عليهما بالاشغال الشاقة
سبع سنوات • وعزت عمر محفوظ الذى كان قد حكم عليه بخمسين
جلدة نفذت فى دنشواى • وقد حادثتهم جميعا كما حادثت شيخ
خفراء دنشواى فى وقت الحادثة • وأحد الخفراء الذين أصيبوا
برش بنادق الانجليز وبعض ورثة الذين حكم بإدانتهم • كان فى
مقلمة من اهتمت بسؤالهم من هؤلاء الورثة أم محمد زوجة محمد
عبد النبى مؤذن قرية دنشواى الذى حكم عليه بالاشغال الشاقة
المؤبدة ثم توفى بعد الافراج عنه • وذلك لان اسم « أم محمد »
هذه تردد كثيرا فى محاضر التحقيق وفى جميع الصحف التى ظهرت
اذ ذاك • فهى تكاد تكون السبب الاول فى الحادثة • اذ كانت
جالسة على « النورج » فى « جرن » زوجها محمد عبد النبى عندما
أطلق أحد الانجليز الرصاص ليصيد الحمام فاشتعل الجرن
وصرخت أم محمد • فأعاد الانجليز إطلاق النار ثانية • وأصابها
بعض الرش • ولما سقطت مقلبا عليها ظن أخو زوجها أنها ماتت
فصاح مستنجدا وأقبل زوجها وشيخ الخفراء وتجمهر أهل القرية •
كانت أم محمد عند وقوع الحادث لا تتجاوز السادسة عشرة من
عمرها فأصبحت فى الثانية والاربعين لكن الناظر اليها لا يشك فى
أنها تجاوزت الستين من عمرها لهول المصائب التى حلت عليها
متتابعة متلاحقة بسبب الحادثة ..

كان أروع ما يلاحظ عند معاينة أهل دنشواى تعلقهم المدهش
بذكرى المغفور له مصطفى كامل • لا يزالون جميعا يترحمون عليه •
ويعرفون جميله • اذ تمكن بجهوده الجبارة من الحصول على العفو عنهم
وعن ذويهم • كما أنهم يذكرون المدرسة التى بناها الزعيم الراحل فى
محل المشتقة التى نصبت فى دنشواى لتنفيذ الحكم ولم يتم بناؤها

بمسبب مرضه • وهم يشسرون الى تلك المدوسة الصغيرة الناقصة
كرمز حى لوفاء الزعيم لقريتهم الصغيرة •

١٣ من يونيو سنة ١٩٠٦ :

غادرت فرقة من جيش الاحتلال الانجليزى القاهرة فى يوم الاثنين
١١ من يونيو سنة ١٩٠٦ متجهة الى الاسكندرية عن طريق البر ، بعد
أن قطعت فى سيرها يومين وصلت الى ناحية كمشيش التابعة لمركز
تلا من مراكز مديرية ، المتوفية فى صباح يوم الاربعاء ١٣ من يونيو
سنة ١٩٠٦ • وكان قائد تلك الفرقة ، وهو الرائد بين كوتين ، قد
سبق له اصطلياد الحمام من أبراج قرية دنشواى فى أعوام سابقة
فاقترح على بعض رفاقه - وهم النقيب بول والضايطان بوتر وشميت
والدكتور بوستك طبيب الفرقة - أن يتوجهوا الى دنشواى لوفرة
الحمام فيها ولقربها من النقطة التى عسكرت فيها الفرقة •

كانت قد جرت العادة بأن تصدر الاوامر لعدد البلاد التى تمر عليها
فرق جيش الاحتلال بمساعدة الجنود عند الحاجة • فلما وصلوا الى
منوف أبلغوا مأمور المركز بأنهم يرغبون الصيد فى دنشواى لكى تعد
لهم المعدات اللازمة • قاموا بعد ذلك من كمشيش حيث عسكرت
الفرقة واتجهوا الى دنشواى فى مركبات أعدها لهم أحد أعيان الناحية •
ولكن حدث - لسوء الحظ - أن ضابط شرطة النقطة التى تقع دنشواى
فى دائرتها كان مهتما بتحقيق جناية كبيرة • وأن مأمور مركز شبين
الكوم كان مشتغلا باطفاء حريق شب فى عاصمة المديرية ودمر عدة
منازل بها • كما كان عمدة دنشواى المرحوم محمد محمد الشاذلى قد
استدعى الى المركز لحضور جمعية من جمعيات الصد ••

اكتفى ضابط الشرطة بتكليف « الأومباشى » أحمد حسن بالذهاب
الى دنشواى واعطاء الاوامر اللازمة بالمحافظة على الضباط الانجليز عند
حضورهم • واتجه « الأومباشى » المذكور فعلا الى القرية وأبلغ المرحوم
الشيخ عمر زايد نائب العمدة بتلك الاوامر كما أبلغها الى شيخ الخفراء
عامر علس •

لما وصل الضباط الانجليز الخمسة الى دنشواى لم يكن يظهر عليهم
بالطبع شكل فرقة من فرق الجيش • اذ كانت فرقتهما معسكرة على
مسافة أميال عدة من دنشواى •• كما أنهم حضروا لغرض لاغلاقة له
بصفتهم العسكرية وهو صيد الحمام - فقسموا أنفسهم قسمين ••
الاول وقف على السكة الزراعية التى تقع فى الجهة الشمالية من القرية

لصيد الحمام من خلال الأشجار الكثيفة كمادة الانجليز الذين سبق لهم الصيد في دنشواي في مرات سابقة ولم يفكر أحد في الاعتداء عليهم . وقسم آخر حبط القرية ومر في أجران القمح التي كانت مبتلثة وقتئذ .

حدث اذ ذاك أن حمامتين هبطتا على جرن لمحمد عبد النبي مؤذن القرية . وكانت أم محمد زوجة محمد عبد النبي جالسة على « النورج » تسوق المواشي . وكان شحاتة وهو أخ زوجها يصلح ما تحت عجلات « النورج » . فأقبل أحد الضباط الانجليز وأطلق رصاص بندقيته على الحمام الذي هبط على الجرن فصاح به شحاتة أن يكف عن ذلك خشية إحراق الجرن . ولكن الضابط لم يفهم ما قاله شحاتة واستمر في إطلاق الأعيرة قاصدا اصطلياد الحمام فأخطأ التصويب وأصاب أحد الأعيرة أم محمد فصرخت . . ثم سقطت على الأرض . . واشتمل الجرن .

عندئذ أخذ شحاتة يصيح ويستغيث معتقدا أن زوجة أخيه قد قتلت . وأمسك بالضابط الانجليزى وبالبندقية التي أطلق منها الرصاص وظل مستمرا في الصباح والاستغاث . فأقبل أخوه محمد عبد النبي زوج أم محمد كما أقبل باقي الضباط الانجليز لانقاذ زميلهم . . تجمعهم صبية القرية وأطفالها واتصل الخبر بشيخ الخفراء عامر عدس فحضر معه محمد شحاتة داود الخفير وبعض الخفراء الآخرين لمنع الأهالي من التعدى على الضباط الانجليز .

ولكن الآخرين توهموا خطأ أن الخفراء يريدون الفتك بهم فاطلقوا النار على أولئك الخفراء . أصاب أحد الأعيرة الفخذ اليسرى لشيخ الخفراء عامر عدس فسقط على الأرض . كما أصاب عيار آخر المخفير مجيد شحاتة داود وعلى الدبشة وقد توفي . معذرة أعوام .

اعتقد الجميع أن شيخ الخفراء عامر قد توفي فأخذ الصبية يلقون الطوب على الضباط الانجليز كما اعتسلى بعض الأهالي عليهم بالعصى فأصيب الرائد بين كوتين في ذراعه . وجرح الضابط سمحيث جرحا خفيفا . ولحسن حظ هذين الضابطين أن الخفراء احتجزوا مع ضابط ثالث وأخذوا الاسلحة منهم حتى حضر ضابط الشرطة فأوصلهم إلى المسكر . أما النقيب بول - وقد أصيب في رأسه - والدكتور بوستك فانهما عندما رآيا تجمعهم الأهالي تركا دنشواي وأخذوا يمدوان حتى قطعا ثمانية كيلومترات في ذلك الجو القاطئ الذي يمكن للقاري أن يتصوره اذا عرف أن الحادث وقع في ١٣ من يونيو أي في أشد أيام الصيف قيظا . فلم يكدر يصل الرائد بول إلى باب السوق التابع لشركة

الاسواق وهو القائم على مسافة قريبة من ناحية سرمنا حتى سقط على الارض فاقد الوعي . ثم توغى بعد ذلك بقليل .

اما الدكتور بوستك فيقال أنه ترك زميله وتابع العدو حتى وصل الى ترعة الباجورية وهي التي كان المسكر منصوباً في ضفتها الاخرى . التي بنفسه الى التربة وسبح حتى عبرها . اخبر جنود الفرقة الانجليز بما حدث لهم في دنشواي فأسرعوا بالقصان والسرابيل والاسلحة عدوا حتى وصلوا سوق سرمنا فوجدوا الرائد بول مطروحاً على الارض حيث تركه زميله الطبيب وقد اجتمع حوله الاهالي الذين لم يكذبهم حتى وقع على الجنود الانجليز حتى خائفوا وأسرعوا بدخول السوق وهنا اهتم بعض الجنود بضابطهم المصاب وحملوه الى المسكر .

واقضى البض الآخر اثر الاهالي الذين دخلوا السوق وقبضوا عليهم ثم اوثقوا اربعة منهم الا أن رجلاً خامساً من اهالي سرمنا يدعى سيد احمد سعيد لم يستطيعوا شدة وثاقه اذ أفلت منهم وهرب داخل السوق وظل يمدو حتى وصل الى طاحونة أعدتها شركة الاسواق فاختمها في فجوة تلك الطاحونة ولكن ذلك لم يدركه الموت اذ ظن الانجليز أنه اشترك في مقتل ضابطهم فقتلوه .

ولما اتصل خبر حادثة دنشواي بأولي الامر في وزارة الداخلية انتقل مدير المتولية ورئيس نيابتها ومامور مركز شبين الكوم وعدد كبير من ضباط المتولية وجنودها ومعهم اسلحتهم . كما حضر من القضاة مستشار الداخلية الانجليزي وأحد مفتشيهما ، بدأوا التحقيق في سرمنا وقبضوا على بعض اهله ثم انتقلوا الى دنشواي حيث كانت القوات العسكرية قد حاصرتهم اليها . أمر المحققون بالقبض على عدد كبير من اهالي البلدة وخاصة من كان ينتمي منهم الى أسرة محفوظ التي كان يرأسها حسن علي محفوظ .

وقد علمت من التحقيق الذي قمت به عند زيارتي لدنشواي أنه السبب الاول في القبض على أفراد أسرة محفوظ - وسيرى القاري - أن العدد الأكبر من المتهمين كان منهم - يرجع الى عداة قديم بين العمدة السابق للرحوم محمد الشاذلي ونائب العمدة المرحوم عمر زايد من جهة وبين حسن علي محفوظ من جهة أخرى - وما يدل على صحة ذلك أن حسن - وكان شيخاً في الخامسة والسبعين من عمره - عندما ضمه الى المشقة قبل تنفيذ الحكم عليه بالاعدام صاح بأعلى صوته وهو متجه الى قريته وبيته وابنائاه . يلقي عليهم النظرة الاخيرة داعياً لله أن يخرجه بيت العمدة ومن عاونه على الايقاع به ، وأن يقلبه كما قلته .

أخذ المحققون يعرون في دروب القرية ومعهم العدة ونائب العدة ومشايع القرية .. كان الجو لا يزال محسوماً . الحادثة في ذروة حرارتها . أقل شبهة . كافيّة للقبض على أي شخص يصادفه المحققون في طريقهم . وهنا يجب أن يذكر القارئ أن الحادثة عندما وقعت بجانب بحرن محمد عبد النبي المؤذن كما رأينا لم يكن هناك من شهود الإثبات سوى الضباط الانجليز . وهؤلاء لا يمكن أن يتبينوا وجوه عشرات الاطفال والرجال والنسوة الذين تجمهروا حولهم والقوا عليهم الطوب أو ضربوهم بالمصي . فاذا سلمنا جدلاً بصحة الوقائع التي نسبها هؤلاء الضباط لأهالي دنشواي فإنه كان من المستحيل تذكر وجوه المتهمين الذين اشتركوا في الضرب والإرشاد عنهم . وقد شعر أهالي القرية بهول الخطر الذي يهدد أبناءهم فأخذوا يصيحون ويضجون ويملاون الجو بكاء وعويلا وعندما سيق المتهمون المقبوض عليهم إلى مسجد القرية وهو المسجد الذي تحول إلى سجن بأمر المحققين ! لم يستطع أولئك المحققون أن يستمروا في تحققهم مع تلك المناحة التي سادت القرية فاضطروا إلى الانتقال من دنشواي إلى عزبة حسين شعير وهي تقع في الجهة الغربية من دنشواي .

بلاغ الحكومة :

أصدرت الحكومة بلاغها . وكان بلاغا مطولا جدا يشعر بالخطورة التي يعمد الحكومة أن تضيفها على أنحادثة . كما أنه يشف في الواقع عن وجهة نظر المحققين فيها . واني أكتفي بالفقرات الآتية : ابتداء الضباط بالصيد ورأى الكابتن بوستك واللفتنانت بورتر أن أهالي الناحية شرعوا يتجمعون قريبا منهم ويحيطون بهم . وأن تصرفهم تشتم منه رائحة التهديد . واجتمع الأهالي حول الكابتن بوستك من كل ناحية وأخذوا يتعرضون له . فلما رأى اللفتنانت بورتر ذلك ذهب إلى زميله ولكنه لم يقطع مسافة قصيرة حتى أحاط به الأهالي وشرعوا في نزع سلاحه منه . ورأى الميجر بين كوتين والكابتن بول الأهالي متجمهرين حول رفيقهما في المكان الذي كانا يصطادان فيه فأتيا إليهما . وأشار الدليل إلى اللفتنانت سميت بالمودة . وبعد ذلك نزع الأهالي البندقية منه بعنف فسمع في الحال صوت طلق عميق وانطلق العيار من البندقية . وقرر اللفتنانت سميت أنه سمع الطلق العميق ورأى الجمهور متفرقا . واتضح بعد ذلك أن خروج العيار من البندقية كان قضاء وقدر بعد نزعها منه وأنه نشأ عن الطلقة إصابة ثلاثة رجال وامرأة . ١٩

وهكذا جزم بلاغ الحكومة بقوله :

« اتضح أن خروج الميسار كان قضاء وقدرًا » . وهي نقطة لها
خطورتها التصوي في مجرى الحادثة وتطورها كان يجب أن يتركها
البلاغ إلى التحقيق وإلى تقدير المحكمة التي ستفصل في القضية بعد
استكمال الإجراءات القضائية ..

لم يكتف بلاغ الحكومة بذلك بل تعرض إلى نقطة أخرى وهي
إحراق جرن محمد عبد النبي المؤذن إذ ذكر عنه ما يأتي :
« شبت نار خفيفة في الجرن على مسافة مائة متر إلى الشمال الشرقي
من المحل الذي كان واقفا فيه الضابط بورتر فأطلقت في الحال ولكن
يظهر أن اشتعال النار زاد هياج الأهالي كثيرا لأنهم ادعوا أن الصيادين
هم السبب في اشتعالها » غير أنه ثبت من معاينة محل اشتعالها أنه
دعواهم ضرب من المحال . وأن الاقرب إلى العقل أنهم أشعلوها عمدا
إشارة للابتداء بالهجوم العمومي » ١٤

وهكذا استعمل بلاغ الحكومة كلمة « ثبت » قبل أن يتم التحقيق
وقبل أن تعرض القضية إلى المحكمة ..

أما مسألة قتل سيد أحمد سعيد من أهالي سرسنا وهو الذي تبعه
الجنود إلى داخل السوق فقد ذكر عنه البلاغ أن جثته وجدت في
« ثغرة في إحدى زوايا السوق وقد قرر الكابتن بوستك وطبيب المركز
اللذان عابنا الجثة بعد هذه الحادثة بعشرين ساعة أن الوفاة ناشئة
عن ضرب القتل بالة حادة وسيصير تحقيق هذه المسألة بعد ظهر
اليوم .. »

بعد ربع قرن :

هذا ما أرادت الحكومة أن تقول إذ ذاك غداة وقوع الحادث .
وقد انتقلت إلى دنشواي بعد أن انقضى على الحادثة نحو ربع قرن
(أوائل الثلاثينات) .. وبعد أن قضت المحكمة الخصوصية بحكمها
المرووف التي نكف بالشنق والسجن والجلد . وبعد أن حدثت
الاعصاب . بعد تلك الحقبة ذهبت إلى دنشواي فصالت بعض الذين
وردت أسماؤهم في محاضر التحقيق . وفي جلسات المحكمة . وفي
الصحف والمجلات . عما يذكرونه عن الحادثة التي خللت اسم
قريتهم في تاريخ مصر .

ولعل القارئ يوافقني على أنه لم يجد هناك ما يدعو هؤلاء جميعا
إلى الكذب وقد انقضت الحادثة بأحوالها وملاساتها . وأن أولئك

الاشخاص الذين ولي شياهم وشاع الشيب في رنوسهم لا يرومون -
بعد انقضاء ذلك الزمن الطويل وبعد أن منقطعت العقوبات كلها
بعض المدة على الحادثة - الا تقرير الحقيقة .

عزب عمر محفوظ :

كان أول من لقينه من المتهمين الذين لا يزالون على قيد الحياة
عزب عمر محفوظ . كان وقت الحادثة معتلى القامة . يادى
الشباب . قوى البنية . فرأيت في الخمسين من عمره وقد شاع
شيب خفيف فى رأسه . ولكنه ظل محتفظا بحيوية واضحة ومزاج
عصبى ظاهر . ولم اكده أسأله عما اذا كان يذكر شيئا عن الحادثة
التي اتهم فيها حتى ضحك ضحكة جافة قصيرة ورفع يده الجملة
ثم وضعها على ظهره وهو يقول : ازاى أنسى منها حاجة وأنا ضهرى
(بيضحوط) لفاية دلوقت ، ولعل القارىء يفهم ما يرمى اليه القروى
الشيخ اذا تذكر أنه قد حكم عليه بخمسين جلده نفدت أمام أهله
بجانب المشاق فى دنشواى ...

ثم استطرد بعد ذلك فسر تفاصيل الحادثة : « اعتاد الضباط
الانجليز أن يحضروا الى قريتنا قبل الحادثة بسنتين أو ثلاث سنوات
فيُنزل الإهالى للتفرج عليهم دون أن يتعرضوا لهم . وفى السنة
الرابعة - وهى سنة الحادثة - جاءوا كماداتهم وكان منزل عمى حسن
محفوظ - كما رأيته الآن - قريبا من السكة الزراعية . وكنت فى
الظهر جالسا معه أمام بيته فسمعنا طلقات نارية . عندئذ اتجه عمى
حسن واتجهت معه الى الناحية البحرية من البلدة عند السكة
الزراعية . وأشار الى الضباط الانجليز أن يبتعدوا قليلا عن منازل
القرية وأجرائها . ولما تبين أنهم لم يفهموا كلامه طلب من المترجم
الذى كان يرافقهم أن يفهمهم ذلك . ثم عاد الى بيته وأنا معه .
فاتجه الضباط الى الشرق وقسموا أنفسهم قسمين . الاول اتجه الى
الناحية البحرية والآخر الى الناحية القبلية حيث أجرا القمح التي
كانت متلثة بالغلة - متكسرة ومكومة - واستمروا فى الصيد ولم
تسمر الا والنار تشتعل فى الجهة القبلية بجرن محمد عبد النبي المؤذن
وسمعنا الإهالى يحفرون الانجليز النار طارت فى الجرن ما تقربوش
سلاح . وطلعت أم محمد زوجة محمد عبد النبي تصرخ « يا لفتى ! »
ففر بها أحد الضباط الانجليز « رش » وهنسا جاء شيخ الخفراء
عدي وقال : دهه ! دول بهضروا نار هو ده يصح ! هى دى

أصول ! ، وبعدين طار رشي ثاني واتلعت الإهالي وبدأت في تعذيب الطوب ولكنني لم أر أحدا يستعمل العصي في ضرب الانجليز .
سأله :

« وكيف اتهمت في الحادثة إذن ؟ »

فأجاب : « كان أحد أعاصمي شيخا من مشايخ البلد فلما حضر رجال الحكومة كلّفوا كل شيخ من مشايخ البلد بأن يخرج من يمتبه فيه من حصته . فأخرج نفرا وعندئذ قال له هذا النفر « أنت يا عم علي بتجيبني ونسيت ابن أخوك عزب يعني هو ما كانش فيها ؟ ! » .

وكان المفتش الانجليزى مارا اذا ذاك فقال لعمي :

« هات ابن أخيك » فأحضرنى وسجنت في شين الكوم خمسة عشر يوما ثم قدمونا الى المحكمة المخصوصة التي أستمريت ثلاثة أيام وقضت علينا بالجلد . فبتنا في السجن ثم نقلونا في العربات الى دنشواي وانفذوا الحكم فينا . فأعدم عمي حسن محفوظ شنقا . . . وجلدت أنا . . .

محمد علي سمك :

كان ثاني المتهمين الذين ذابلتهم هو محمد علي سمك وهو بخلاف غيره من الأشخاص الذين اتصلوا بالحادثة المشنومة لا يزال محتفظا بنظافة مظهره وشاربه المتقول . كما أنه على جانب من الادب والحياء . وقد أفضى بذكرياته عن الحادثة التي حكم فيها عليه بالاشغال الشاقة سبع سنوات :

« كنت حوالى الظهر يوم الحادثة في غيطي الواقع بالجهة الشرقية من البلدة وفي أثناء رجوعي الى البلدة لاحظت ازدحاما عند جرن محمد عبد النبي المؤذن فأتجهت الى الجرن ووجدت الضباط الانجليز هناك فأشرت اليهم بأن يبتعدوا عن الجرن . ثم منعت أهالي البلدة من الاقتراب من الانجليز وأبعدتهم عنهم بعد أن رأيت أم محمد مضروبة وواقعة على الارض وبجانها زوجها محمد يصرخ ظلما أن زوجته قد قتلت . . . في ذلك الوقت أخرج أحد الضباط الانجليز ساعة وقال لي :

« خذ دى بقشيش » ليكافئني على أني كنت أمتنع الإهالي من الاحتكاك بهم . فأخذت الساعة منه وأعطيتها لشيخ الخفراء عامر عدس . . . وعند ما رأى الضابط الانجليزى ذلك منى أخذ يربت على ظهرى شاكرا وبعد ذلك ذهبت الى منزلى . »

ولما لاحظت أن كل ما ذكره ليس فيه ما يعاقب عليه مسألته
« وكيف أتهمت في الحادثة إذن ؟ »

« عشان شيخ الخضر قال أنني أعطيته الساعة وسألني المدير
حي دى الساعة التي كانت معاك ؟ قلت له « ايوه فاعتبروا ده دليل
على أنني مشترك في الحادثة وحكمت على المحكمة المخصوصة بسبع
سنتين قضيت منها ٢٢ شهرا في ليمان طره لغاية ما تفرجوا هنا
يسمى المرحوم مصطفى باشا كامل » .

اليسوى محمد محفوظ :

أما ثالث المتهمين الذين لا يزالون على قيد الحياة فهو اليسوى
محمد محفوظ ولم أكن قد سألته حتى هممت بمغادرة دنشواي
فظنرا لاقترب موعد القطار الذاهب الى متوف قاسرع خلفي وقسم
نفسه :

« أنا اليسوى محمد محفوظ الى اتحكم عليه بسبع سنين .
حضرتك ما شبهتنيش ولا أخذتش سؤالى »

ثم أخبرني أنه لم يكده يعلم بوجودي في دنشواي حتى نزل من
بيته ليقدم الى المعلومات التي أريدها .

وأدلى الى بما يأتى .

« كنت في بيتي عند ما رايت الانجليز يصطادون الحمام ورايت
الحريق يشب في جرن محمد عبد النبي . أردت أن أذهب لارى ما
في الامر ولكن أشار على عمى حسن محفوظ الذى حكم عليه بالإعدام
ألا أذهب فبقيت . وفي اليوم التالى أقبل المفتش الانجليزى وأخذ يمر
في البلدة وطقش الاهالى منه ولكنى لم أفعل مثلهم . رآنى ذلك
المفتش واقفا أمام باب بيتي فقبض على لاننى قريب حسن محفوظ
الذى كان العدة السابق يكرهه . وأتجه التحقيق الى أن عمى
واسرته حرضوا الاهالى على ضرب الانجليز . وقد قضيت مدة ٢٢
شهرا في الإشفال الشاقة بليمان طره وأبى زعمال أن أفرج
عنى . »

أم محمد :

كان يعنى كثيرا أن أرى أم محمد وأتحدث اليها عندما غلصت
أنها لا تزال على قيد الحياة ولاشك أن القسارى قد لاحظ أهمية
ماحدث لتلك القروية الساذجة في يد الماساة . وقد حصلت منها

على ذكرياتها من الحادثة لا كنت بها الى في لهجة ريفية طيبة
لا تكلف فيها .

« كنت في الجرن فوق » النورج » يادرس الفلة أنا وشحاته آخر
زوجي . فلما نزل الانجليز علينا والعيال يتفرجوا عليهم جه القصر
ومعاهم شيخهم عم عامر عيسى والفقيه محمد شحاته داود علشان
يمتصوا الاهالي والعيال عنهم ويبعدوهم عن الاجران الى كانت مليانه
غلة . وما أفسح الا والنار تهب في الجرن بعدما ضرب الانجليز
« رش » ناحية الجرن . فصرخت واتلمت الناس تغطي في الفلة .
وجه زوجي محمد الله يرحمه يجري . في الوقت ده ضرب الانجليز
عيار قاني فجاء في وركي . اترميت على الارض وقعد زوجي جنبي
وقد رايت الانجليز يصبوب البندقية الى جهتي بعدما صرخت .
ولكني لا أستطيع أن أجزم اذا كان يريد قتلي أم لا . وقد مات
زوجي منذ خمس سنوات وترك لي بنتا عمرها سبع سنوات ولدا
سنة عشر سنوات ولكنه لم يترك لهما شيئا مطلقا . وأنا التي
اتكفل بتربيتهما الآن »

عامر عيسى :

شيخ في الستين من عمره طويل القامة نحيف أشيب كان
يشغل وظيفة شيخ خفراء في دنشواي في عام ١٩٠٦ عند وقوع
الحادثة :

« كنت في دوار العمدة أنا ونائب العمدة عمر زايد فجاءه
« الاومباشي » الذي كان مكلفا بمرافقة الضباط الانجليز وقال لنا
قوموا علشان جيش الاحتلال عند السكة الزراعية . فقمنا أنا
وبعض الخفراء ومنهم محمد شحاته داود ولقينا الحريقة والمة في
جرن محمد عبد النبي والانجليز واقفين جنبه . وكان بعض الاهالي
قد أمسكوا بالانجليز عندما رأوهم ضربوا نار وحرقوا الجرن .
فضربت أهل بلدنا وأبعدتهم عن الانجليز . ولكن أحد الضباط
كان أطلق عيارا فأصابني في وركي . وأصاب أم محمد . والمرحوم
على الدبشه والخفير محمد شحاته داود . لان العيار كان من نوع
الرش ينتشر ويتفرق بعد اطلاقه ولا يزال الرش موجودا في وركي
الى الآن . وجاء العمدة فحافظ على الانجليز حتى حضر ضابط
النقطة . ولم أر أحدا اعتدى على الانجليز أمامي » .

محمد شعاعه داود :

وهو الخفير الذي علمنا أنه رافق شيخ الخفراء الى محل الحادثة فاصابه الرصاص . قال : « الاومياشي الي كان مع الضباط الانجليز جه بيت العمدة علشان يطلع خفراء البلد فأمرني شيخ الخفر عامر أن أتوجه معه فرافقته الى الجهة القبيلة حيث جرن محمد عبد النبي ، وذهب جزء آخر من الخفراء الى الجهة البحرية . ولما طيننا عند الجرن لقيت أم محمد زوجة محمد عبد النبي فزلت من على « النورج » وبتصرخ . ولقيت يوسف محمد سليم الذي حكم عليه بالاعدام ومحمد عبد النبي الذي حكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة ماسكين في بندقية الضباط الانجليز فسالناهما : « ايه يا أولاد ؟ » فأجابوا « ده ضرب الرش في الجرن حرقه » وكان الانجليز ماسك البندقية من ناحية وهم يبشردوا من الناحية الثانية وما تشعرا الا والرش ساب من البندقية وجه في وش أم محمد وفي شيخ الخفر عامر وفي أنا وفي على الدبشة الله يرحمه . لاستطيع أن أؤكد اذا كان الانجليز تعمد اطلاق النار أو أن العيار خرج رغما عنه . ولكننا اتلهننا بعد ذلك في أنفسنا والانجليز جرىوا الى الجهة البحرية عند السكة الزراعية فجري الاهالي وراهم وأرجوهم . ولم أر أحد ضربهم . ولكني سمعت بعد ذلك أن الاطفال ألقوا الطوب عليهم . وأن البعض ضرب الانجليز . وقد نقلوهم الى مستشفى شبين الكوم ولم يسألني أحد عن كيفية اصابتهم .

هذا هو ملخص التحقيق الجديد الذي قمت به في دنشواي بعد الحادث بنحو ربع قرن . وعلى ضوء هذه الخلفية سيستبين للقراء كيف تمت محاكمة أولئك المتهمين أمام المحكمة المختصة .

التهمون أمام « المحكمة المختصة » :

لعل الطريقة التي حوكم بها المتهمون في حادثة دنشواي هي الظاهرة الوحشية في هذه القضية فقد رأينا أنها لم تعد حضور أربعة ضباط من الجيش الانجليزى الى القرية لصيد العمام من أبراجها فإذا سلمنا جدلا بصحة الوقائع التي نسبت الى المتهمين فقد كان واجبا أن تحقق معهم سلطات التحقيق العادية المألوفة في مصر ثم يقدمون بعد ذلك الى الجهة القضائية صاحبة الاختصاص الاصلى . ولكن المحققين أرادوا المفالة في الارهاب ظنا منهم بأن فيه اقرارا لهيبتهم . فتحايلوا على المواد الخاصة باختصاص المحاكم الاعلمية .

مدينة الى نبش لائحة قديمة كان اللورد كرومر قد أرغم الحكومة
الاهالى على إصدارها وهي لائحة « المحكمة المخصصة » أو القانون
التجيب الخاص بهذه المحكمة !

والواقع أن قانون هذه المحكمة شذوذ عن النظام القضائى العادى
فى مصر . وكان السبب فى إصداره مشاجرة بسيطة حدثت فى
مدينة السويس فى شتاء عام ١٨٩٢ بين بعض بحارة الاسطول
الانجليزى وبعض الاهالى . فلما حكمت المحكمة الاهلية على المتهمين
من الاهالى بعقوبات لم ترض اللورد كرومر أرغم الحكومة المصرية اذ
ذاك على إصدار « الديكرتو » الخاص بالمحكمة المخصصة . صدر
فى ٢٥ من فبراير عام ١٨٩٥ ونص على أن المحكمة تؤلف من « ناظر
الحقانية » رئيسا . ومن المستشار القضائى وقاض انجليزى من
قضاة محكمة الاستئناف يختاره ناظر الحقانية وأحد رئيسى محكمة
مصر أو الاسكندرية للإبتدائية على حسب اختيار ناظر الحقانية ومن
يكون قائما بأعمال المحاماة والقضاء فى جيش الاحتلال أعضاء ؟
وهى تفصل فى الجنايات والجنح التى يرتكبها الاهالى ضد جنود
وضباط جيش الاحتلال وضد بحارة السفن الحربية الانجليزية
الراسية فى أحد الموانئ المصرية . ونص القانون على أن المحكمة تعقد
جلساتها فى الجهة التى وقعت فيها الجناية أو الجنحة وأن ضبط
المتهمين يكون بناء على أمر من « حكامه » بوليس مصر أو الاسكندرية
أو من يتوب عنهما . وأن الدعوى تنظر فى جلسة علنية بمجرد
انتهاء التحقيق واختار « سلطات الشرطة » محاميا عنها لاثبات
التهمة ضد المتهمين . أى ليكون مثل الاتهام ! وقد وقع الاختيار
على الاستاذ المرحوم ابراهيم الهلباوى .

ولعل أغرب القواعد التى اشتمل عليها ذلك القانون نصه على
أنه لا يقبل الطعن فى الاحكام التى تصدرها تلك المحكمة بأى وجه !
بل أنها واجبة التنفيذ فورا ! وأنها غير مقينة بأحكام قانون
المقوبات بل تحكم فى الجنايات والجنح بالعقوبة التى تولى لزوم
الحكم بها بما فى ذلك الحكم بالأعدام .. ؟

المحكمة :

وقد عقدت « المحكمة المخصصة » فى الساعة الثامنة والدقيقة
الثلاثين برئاسة « صاحب العطفة » بطرس غالى بلشا . وعضوية

مستمر ولهم جود المستشار القضائي بالنيابة ومستمر بوند وكيل محكمة الاستئناف الاهلية والكولونيل لاديو القائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال . وأحمد قمتي زغلول بك رئيس محكمة مصر الابتدائية الاهلية وعثمان مرقص بك سكرتير الجلسة .

وقد حضر عن المتهمين الاساتذة أحمد لطفي السيد ، بك ، ومحمد يوسف بك وعثمان يوسف بك واسماعيل عاصم بك وهم المحامون الذين كونوا هيئة الدفاع .

ولا يتسع المقام هنا - طبعاً - لسرد كافة الاجراءات والشهادات والمرافعات التي استغرقت المحكمة في سماعها طيلة ثلاثة ايام كاملة . ولكنني أكتفي بأن أقدم الى القارئ بعض السمات الشاذة لهذه المحاكمة العجيبة ..

ولعل من أهم ماشد الانتباه شهادة الدكتور بوستك الذي كان بين من عدهم قرار الاتهام مجنيا عليهم . ففي تلك الشهادة كان يتجلى ميل الشاهد الى الصديق وعدم رغبته في تقرير أمور لم يكن في امكانه أن يقطع بصحتها . من ذلك أنه استطاع التعرف على المتهم الذي يدعى السيد الصوفي فقد قرر أنه في مقدمة من اعتدوا عليه ثم نودى على المتهم السادس فنظر الشاهد اليه وذكر أنه أشار في التحقيق الى أنه يعرفه من بين المستدين عليه . ولكنه لا يستطيع أن يفصل أمام المحكمة ما فعله كل من المتهمين ويكتفي بالقول بأنهم اعتدوا عليه . أخفت المحكمة تضاد المتهمين واحدا بعد الآخر فكان يصرف البعض ولا يصرف البعض الآخر . وعاد فقرر أنه لا يذكر ما فعله كل منهم على وجه التحديد .

ولما سألته الاستاذ لطفي السيد عما إذا كان يعرف سبب اعتداء الامامى عليهم ؟ أجاب أنهم اعتدوا عليهم ولكنه لا يعرف السبب ..

كشف طبي :

وقد لاحظ الهلباوى - ممثل الاتهام - أن الدكتور بوستك الشاهد قد رأى النقيب بول ساعة وفاته وأوقع عليه كشفاً طبياً فطلب منه أن يدل الى المحكمة بملاحظاتة عن تلك النقطة . أي برأيه الطبي في سبب الوفاة فأجلب أجابة لها خطورتها القصوى اذ قرر أنه كشف على النقيب بول كشفاً سطحيًا وأن سبب الوفاة من محققان في الخارج من « ضربة شمس » .

نودى بعد ذلك على الدكتور نولن الطبيب الشرعى الانجليزى فاجاب عن تلك النقطة ذاتها أنه بالكشف على جثة النقيب بول بعد اخراجه من القبر رأى أن حالة الجثة توافق تقرير الدكتور بوستك . وأن سبب الوفاة لاحتقان فى المخ من ضربة الشمس . وعقب على ذلك بقوله أن الضربة التى أصابت رأس النقيب بول - وهو الانجليزى الوحيد الذى توفى فى الحادثة - هى التى جعلت الشمس تؤثر بسرعة على المخ . فضربة الشمس هى السبب المباشر للوفاة ولكن أصابة الرأس هى التى جعلت المخ أكثر استعدادا للتأثر من ضربة الشمس . وهنا سأله رئيس الجلسة عما اذا كان يعتقد أنه اذا لم تحصل ضربة الشمس هل كانت تحصل الوفاة من أصابة الرأس ؟ فاجاب :

« لا تحصل الوفاة من الاصابة »

وسأله الاستاذ عاصم أحد أركان هيئة الدفاع عن المتهمين « هل اذا لم تحصل أصابة الرأس بالضربة المنسوبة الى المتهمين والتى أصابت الكابتن بول . كانت ضربة الشمس كافية وحدها للوفاة ؟

فاجاب « أنها كافية »

مرافعة الهلباوى :

فتحت الجلسة فى اليوم التالى عند الساعة ٨ والدقيقة ٢٠ صباحا فبدأ الهلباوى مرافعته التى استمرت أربع ساعات كما سبى القارىء فى حديثه المنشور فى هذا البحث ونظرا لما لتلك المرافعة من الاهمية رأينا أن نقتطف للقارىء بعض ما ورد فيها :

بدأ الهلباوى بالقول أن الحريق الذى شب فى جون محمد عبد النبى لم يكن بفعل الضباط الانجليز . ثم انتقل بعد ذلك الى الكلام عن سبب ارتكاب الجريمة فتسائل عما اذا كانت الجريمة بسبب الحمام ؟ أو بسبب آخر ؟ أو لان الضباط انجليز ؟ وأضاف - نقلا عن مندوب جريدة « اللواء » فى جلسات القضية - « أنا لا أستطيع أن أجيب على هذا السؤال فالطبيعة الشريرة تقبل كل جريمة لآى سبب كان . ونحن نسمع كل يوم أن الولد يقتل أباه . وأن الأب يقتل ابنه . فأمأنا الآن جريمة فظيمة تستحق أشد العقاب » ؟! وقد تعرض بعد ذلك لوصف كيفية اعتداء المتهمين فقرر أنهم كانوا يريدون قتل الضباط الانجليز . وأن هذه الفكرة كانت

سابقة لأن حضور الضباط كان معلوما . وقد اعترف بأن ما حصل من المتهمين لم يكن إصرارا معلقا مشروطا . ثم شرح ذلك فقال أن المعركة كانت على باب بيت حسن محفوظ الواقع بقرب السسكة الزوامية . وأنه كن أول من استقبل الضباط مع كثيرين من أفراد عائلته لانتظارهم بالشر . وفي وجوده الساعة الثانية بعد ظهر يوم الحادثة ودرجة حرارة الجو ٤٢ . وشهادة الشهود على وجوده في المعركة أدلة على أن له الزعامة في هذه الحادثة .

وقد عاد الهلباوى بعد ذلك الى هذه النقطة مرة أخرى فقرر أنه يصعب عليه أن يقول أن نية الإصرار كانت موجودة عند الاثنين والخمسين متهما المقدمين الى المحاكمة . ولكنه يقول ان النية كانت موجودة عند الزعماء .

وكانه شعر بأهمية شهادة الطبيب الانجليزى الخاصة بوفاة النقيب بول . وأن سبب وفاته ضربة الشمس لا ضرب الأهالي ، فلجأ الهلباوى الى شرح العلامة الفرنسى « جارو » لقانون العقوبات واقتبس منه حديثا خاصيا بأن « الضرب الذى يؤدى الى الموت لا يشترط فيه الا أن تكون علاقة السببية غير منقطعة . وأن الموت اذا نتج بسبب ما بعد الضربة الأولى فالضارب قاتل . ولو أن الضربة وحدها لا تنتج الموت ، واستشهد بعد ذلك بمبادئ واردة في مجموعة الأحكام يقضى أحدها بأن الوالد اذا ترك ولده في بستان وجاء طائر فقتله فيكون الوالد قاتلا . وأن اللص اذا سطا على قطار يخاف منه الركاب وقذفوا بأنفسهم من القطار وماتوا يعتبر اللص قاتلا ، وانتهى من ذلك الى أنه ولو أن النقيب بول قد مات من ضربة الشمس التي أصابته أثناء عدوه تلك المسافة الطويلة الا أن المتهمين قاتلون له لانهم اعتدوا عليه بالضرب أولا .

وأضاف أن قائد جيش الاحتلال أرسل خمس مذكرات تتضمن تاريخ حياة الضباط المجنى عليهم وكلها أطناب فيهم وثناء عليهم . وقدبها للمحاكمة . كما ذكر أن الرائد بين كوتين - وهو أحد الضباط الأربعة - قد قرر أنه حضر الى البلدة ثلاث سنوات فلم يجد الا الاحترام من أهلها وعلق الهلباوى على ذلك بقوله : « فإذا كانت هذه أخلاق الأمة وهؤلاء المتهمون قد خالفوا تلك الأخلاق بارتكابهم هذه الجريمة الفظيعة فهم يستحقون عليها أشد عقوبة تناسبها حفظا للنظام . فالمحاكمة الآن أن تحكم بما تشاء . ولكنى لا أطلب أن تحكم بالهوى بل بالقوانين . فالقانون الفرنسى يعاقب على

جريمة المتهمين بالاعدام • والقانون الانجليزي يعاقب بإعلاتم •
وهو لا يشترط مسبق الاصرار • وهنا سأل مستر بورد أحد
أعضاء المحكمة :

إذا كان القانون يعاقب على هذه الجريمة أفليس لنا أن نحكم
به ؟ « فاجاب الهلباوى ، هذه هى نصوص القوانين ولكم أن تحكموا
كما تشاءون حضراتكم غير مقيدين بقانون ! واسمحوا لى أن أقول :
افنى رجل مسلم ولنا أن نطلب معاقبة المتهمين طبقا للشريعة
الاسلامية ففى تبين الحقائق فى شرح الزيلعي أن القتل العمد
يعاقب عليه بالقتل عملا بنص القرآن الشريف (كتب عليكم
القصاص) حتى لو كان القتل بقشرة قصب • فكل القوانين تقضى
بالاعدام وقد قررت أنه إذا لم يتوافر شرط الاصرار فلکم أن تطبقوا
القانون الانجليزي الذى لا يشترط الاصرار ولكم أن تنظروا الى
مصلحة الامن العام التى تركها المشرع أمانة بين أيديكم . »

ولما انتهت مرافعة ممثل الاتهام الهلباوى بك رفعت الجلسة
للاستراحة ثم أعيدت بعد ذلك لسماع مرافعة الدفاع عن المتهمين •

مرافعة أحمد لطفى السيد :

وأكرر هنا أن المقام فى هذا البحث التاريخي لا يسمح بنشر
المرافعات التى قام بها المحامون عن المتهمين ولذا سأكتفى بأن أقدم
تبينة من مرافعة الأستاذ أحمد لطفى السيد المحامي - اذ ذاك -
كتمودج من الطريقة التى اتبعها الدفاع ، تكلم عن أسباب الجريمة
فذكر أنه « ليس من وظيفة الدفاع الا تقرير الحقيقة عن هذه الجريمة ،
بل الجرائم المتسلسلة » ونقول أن القدر ساقها ولم يكن للمتهمين يد
فيها سوى الانفعال الوقتي • أن سبب هذه الجرائم هو احراق
الجرن من الصيد أو من القضاء والقدر • وأن من البديهيات احتراق
الجرن لأن الأمر البديهي يصدق حسبا يقال • والشئ الذى يعرف
بالتجربة لا يحتاج الحال فيه الى البديهيات • فنحن قد عرفنا
بالتجربة أن الجرن اذا أطلق عليه عيار نارى سواء آكان من بعيد
أم من قريب فانه لا يحترق ولكن محمد عبد النبي لم يكن عنده من
البداهة ولا التجربة ما عندنا حتى يعتقد أن البندقية لا تحرق
الجرن • ونحن نرى أن الجرن احترق كما احترقت شبن الكوم
يومئذ • ولكن كل ذلك من ظروف مسيئة جرت على دثشواى
بالقضاء والقدر - كل هذه الجرائم • فمن الظروف السيئة أن يكون

الدليل الذي كان يرافق الضباط الانجليز هو عبد المال صقر النبي
اختفى وقت الحادثة ولم يظهر الا بعدها .

« ومن الظروف السيئة أن يكون المحافظ على الضباط هو
الأومياشي الذي ترك واجبه وذهب الى منزل محمد درويش وهران -
أحد المحكوم عليهم بالاعدام - ليتناول الطعام .

« ومن الظروف السيئة أن تتأخر الاشارة التليفونية ولا تصل
دشواي حتى وصلها الضباط وكانت المعركة . ومن الظروف
السيئة أن يكون يوم الحادثة يوما صائفا شديدا الحرارة فينتج من
شدتها احتراق الجرن وصياح نساء البلدة واصابة الكابتن يول
بضربة شمس . »

وقد نفى الأستاذ المحامي بعد ذلك صديق اصرار المتهمين وقد
أقوال الهلباوي في ذلك الشأن وتكلم عن القانون فقال أنه عبارة
عن قواعد عامة .

وقال « ونحن راضون أن نوكل امرنا الى المحكمة المختصة ولها
أن تطبق ما تشاء من العقوبات » وذكر الضمغان التي بين المتهمين
والعمدة وختم مرافعته قائلا « أن لي كلمة عامة بالنسبة للمتهمين
وهي أن المسؤولية تكون على قدر طاقة الكلف هؤلاء المتهمون نشأوا
في أفق أو في وسط . وذلك الوسط الذي نشأوا فيه أقل من الإنسان
الكامل فخذوهم بعذرهم ولكن الرحمة فوق العدل » ١٩

وهنا كلمة صريحة يجب أن نقولها انصافا للتاريخ . وهي أن
الدفاع عن المتهمين لم يكن من القوة والجرأة بحيث يتناسب مع
خطورة القضية وأهميتها سواء من وجهة النظر الوطنية . أو من
وجهة نظر أداء واجب الدفاع قضائيا . فقد دهشنا في الواقع ونحن
نقرأ مرافعات المحامين من أنهم كانوا يلتصقون بالرحمة ويفوضون
أمر المتهمين الى المحكمة كان التهمة ثابتة عليهم لا يحتاج امرها الى
مناقشة . وقد تعرينا عن هذه النقطة فأخبرنا الأستاذ أحمد بك
مصطفى المحامي بأنه كان وقتئذ يشغل بالعامام مع زميله
الأستاذين عبد العزيز « باشا » فهمي وأحمد لطفي السيد « باشا »
وأن لطفي « باشا » كان يبيت قبل نظر القضية والمرافعة فيها يعزبة
المرحوم محمود بك عبد القفار . وأنه أصيب ليلئذ بمضض شديد
فذهب الى الجلسة وهو مريض فآثر المرض والاجهاد في مرافعته . .

وقبل التعليق على الحكم الذى أصدرته المحكمة المخصوصة أحب أن أعرض لموقف الرأى العام إزاء المحكمة فى ذلك الوقت . فانها قبل أن تنظر القضية وقبل أن تفصل فيها كانت هدفا لحملات صحفية عنيفة . ويكفى لكى يكون القارىء فكرة عن تلك الحملة أن أقدم له ما نشرته جريدة « الإيجيبت » اذ قالت :

« أما ذكرى ١٨٩٥ الذى أنشأ المحكمة المخصوصة فلا ينطبق على هذه الحادثة بالمرّة لأن الضباط خرجوا عن كونهم ضباطا بمجرد تأهبهم للصيد وأخذهم عدته . فيكون الاعتداء قد حصل عليهم وهم صيادون كسائر من يرحلون الى القرى لهذه الغاية . »

وعلاوة على ذلك فإن الضباط خالفوا القانون بصيدهم فى نقطة تبعد عن البلد بأقل من كيلو متر وباطلاقهم بنادقهم على حمام الأعالى .

ثم تساءلت « الإيجيبت » عن الكيفية التى كانت تحاكم بها عصاة من أهل دنشواى اعتدت على أوروبى من أية جنسية أخرى ؟ هل تتبع معها الاجراءات التى اتبعت مع المعتدين على الضباط الانجليز ؟ أم تعامل معاملة المعتدين بوجه عام ؟ واستنتجت من ذلك أن حقيقة الحادثة مازالت موضع الشك ثم أضافت فى جراحة تثير الإعجاب :

« نحن نصرخ بأعلى صوتنا أن المحكمة ستحتقر العدل . وأن حكمها سيكون وحيدا فى بابه . »

الحكم والتنفيذ :

اتخذت المحكمة المخصوصة فى منتصف الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء ٢٧ من يونيو سنة ١٩٠٦ أى تمام اليوم الرابع عشر لوقوع الحادثة . اذ عرفنا أنها وقعت فى يوم الأربعاء ١٣ من يونيو وأصدرت حكمها وهو حكم مسهب ومطول . تعرض للحادثة . وشرح ظروفها على ضوء اقتناع المحكمة بادانة المتهمين . تعرضت لموت النقيب بول الذى قرر الأطباء الانجليز أنه مات متأثرا بضربة الشمس لا بضرب الأعالى فذكرت عن ذلك « وحيث أن الكشف الطبى الأول الذى أوقع على النقيب بول قبل وفاته يثبت أنها مسببة عن ارتجاج فى المخ ناشئ عن الضربة التى أصابته فى رأسه وعن إصابة الشمس التى نزلت به وهو يقصد المسكر . وأثبت التشريح الذى أجراه حضرة طبيب المحاكم الشرعى أن تلك

الضربة أحدثت الارتجاج حقيقة وأنها لم تكن كافية وحدها لاحداث الوفاة الا أنها أضعفت المصائب وأعدته لسرعة التأثر باصابة الشمس وسهلت موته .. » .

ثم تكلم الحكم بعد ذلك عن مسألة مسبق الاصرار الذي نفاه الدفاع اذ قرر أن الحادثة كانت بنت وقتها فرد على ذلك في أسبابه :

« وحيث أن هذه الجريمة كانت عن عمد ومسبق اصرار ظاهر من اقتران الحريق بتكاثر المعتدين فجأة على الضباطين اللذين كانا في الجهة القبليّة واماك يد الضباط بول في الجهة البحرية مع الاشارة الى ذلك الدخان الذي كان متصاعدا من الحريق وعدم وجود من يشفق على ضعيف لم يفعل أمرا يوجب التعنيف فضلا عن التغالي في الاعتداء الى درجة ازهاق الروح مع وجود القادرين على منع ذلك بين المتجمهرين . بل أن أولئك القادرين كانوا أشد هولا على الضباط ولا رحمة ولا حنان !

ثم انتهت المحكمة من ذلك الى سرد أسماء المتهمين الذين ثبتت ادانتهم في نظرها ووصفهم الحكم بأنهم « لم يتركوا بعملهم الفظيع هذا محلا للشفقة » فما كانوا من المشفقين !

وقسمت المتهمين الى قسمين . قسم الزعماء وقسم المتهمين العاديين . فالزعماء وهم حسن محفوظ ويوسف حسين سليم . والسيد عيسى سالم . ومحمد درويش وهران . قضت عليهم بالاعدام شنقا في قرية دنشواي .

وقضت على اثنين بالاشغال الشاقة المؤبدة أحدهما محمد عبد النبي المؤذن الذي علمنا أن زوجته أم محمد أصيبت برصاص الضباط الانجليز قبل الحادثة مباشرة .. وعلى واحد بالاشغال الشاقة ١٥ سنة . وعلى ستة متهمين بالاشغال الشاقة ٧ سنوات ومن بينهم محمد علي أبو سمك والعيسوي محمد محفوظ . وقضت على ثلاثة متهمين بالحبس مع الشغل سنة وبجلد كل منهم خمسين جلدة وأن ينفذ الجلد في قرية دنشواي . وقضت على خمسة من المتهمين بجلد كل واحد منهم خمسين جلدة تنفذ في دنشواي ومن بينهم عزب عمر محفوظ . وهو ثالث المتهمين الذين حدثناهم عند زيارتنا لدنشواي .

وقضت أخيرا ببرائة باقي المتهمين وكلفت مدير النوفية بتنفيذ الحكم .

كان أول ما فكر فيه المكلفون بتنفيذ الحكم هو اختيار مكان التنفيذ وساعته . أما المكان فهو نفس المكان في قرية دنشواي حيث سقط النقيب بول ، فأقاموا هناك آلة الاعدام « المشنقة » ، كما أقاموا بجانبها آلة للجلد . وبجانب الآتين نصبت ثلاث « خيم » . الأولى تبعد عن المشنقة بنحو عشرة أمتار وقد أعدت لغسل جثث المشنوقين بعد وفاتهم . . . والخيمتان الأخريان نصبتا في الجهة البحرية وأعدت احدهما للمحكوم عليهم بالاعدام والأخرى للمحكوم عليهم بالجلد .

ففي اليوم التالي لصدر الحكم . أي يوم الخميس ٢٨ من يونيو سنة ١٩٠٦ عند الساعة الأولى بعد الظهر أحضر المتهمون مكبلين بالسلاسل وقد أحاطت بهم فرقة من أورطة « الدراجون » وهي الأورطة التي يتبعها النقيب بول . وكان الجنود الانجليز منتظمين صفوفات جيادهم . حاملين البنادق خلف ظهورهم والسيوف مشهورة في أيديهم . وقد تبعتهم فرقة من فرقا السوارى التابعة للجيش المصري . ووضعوا المتهمين في الخيام التي أعدت لهم . ثم أقبل بعد ذلك مستر ميتشيل مستشار الداخلية الانجليزية ومعه مدير المنوية قوقفا بين المشنقة وآلة الجلد انتظارا للوقت المحدد للتنفيذ . إذ كان قد تقرر أن يكون الابتداء في التنفيذ في نفس الساعة والدقيقة التي وقعت فيها الحادثة . تقدم على حسن محفوظ ابن حسن محفوظ أول المحكوم عليهم بالاعدام . وطلب أن يسمح له بمقابلة أبيه لكي يتلقى منه ما يوصى به فرفض طلبه . . . وهنا يجدر بي أن أذكر أنني عندما زرت دنشواي - بعد ربع قرن من الحادثة - بحثت عن ورثة حسن محفوظ فلم أجد من بينهم في البلدة إلا عبد الرحمن حسن محفوظ . وقد طلبت إليه أن يسرد لي شيئا عن ذكرياته إذا كان يبلغ من العمر عند وقوع المأساة ٢٣ عاما . فحاول حورا أن يجيب طلبى ولكنه لم يستطع إذ أن التأثر كان يغلبه في كل مرة . وقد علمت من أهالى القرية أن هذا الابن لا يزال يذكر ذلك اليوم الأغبر الذى شفق فيه أبوه كأنه الأمس القريب . كل ما استطعت أن أعرفه منه أن شقيقه على حسن محفوظ وهو الذى رفض طلب مقابلة والده كان يشغل جنديا في فرقة المطافئ التابعة لمجلس بلدى شبين الكوم . وما كاد منتصف الساعة الثانية يازف حتى رفع الجندي « البروجي » بوقه ونفخ فيه إيذانا بحلول ساعة الحادثة وساعة التنفيذ فأسرع الجنود الى اعتقال جيادهم وشهروا سيوفهم ثم أقبل الحانوتية والمفسلون ومعهم أدواتهم المعتادة من

« علقت ، وإنه فيه عاء ، وكوز ، وقماش أبيض في دكة ونحش ،
وانتظروا في « الخيمة » التي بجانب المشنقة .. »

وبدأ تنفيذ الحكم بالإعدام في حسن محفوظ الذي كان بيته
لا يبعد عن المشنقة بأكثر من ٦٠ مترا فكانت زوجته وأولاده
وأحفاده ونسأؤهم واقفين على سطح المنزل يشاهدون مصرع رب
الأسرة . وذكر من شاهد الحادثة بأنه تقدم إلى المشنقة يقدم ثابتة
ثم اتجه إلى القرية مسقط رأسه ليلقي عليها نظرة الوداع الأخيرة ..

ولم يكد بصره يقع على أهله حتى ارتفع ضجيجهم وبكاؤهم
وعويلهم فرفع يده إلى السماء واستنزل اللعنات على عمدة البلدة
وبعض مشايخها .

واستمر التنفيذ على هذا النمط . إعدام واحد وجلد اثنين . وقد
وصف مندوب جريدة « اللواء » جلد المتهم عزب عمر محفوظ الذي ذكر
لنا - في يناير عام ١٩٣٢ - أن جلده « لسه يشعوط » ما يأتي :

« هو عزب عمر محفوظ . جرده وصبوه ثم ضربه ولم يتحمل
إلا أربع ضربات وبكى وأتم الضارب الخمسين جلدة والضروب
يتصب عرقا . ولم أتقن أن كان جسمه تمزق والدم يبع منه أم الذي
كان يلعب في ضوء الشمس هو العرق . ثم أنزلوه عن الصلب
وقادوه إلى رفاقه » .

ولست في حاجة إلى أن أنقل ما ذكرته الصحف إذ ذاك عن هول
ذلك اليوم الأسود . إذ أصبحت تلك القرية الهادئة الوداعة مناحة
رهيبة بكى شيوخها ونسأؤها وأطفالها . لم يخل بيت من ابن أو
زوج أو أخ أعدم . أو سجن . أو جلد . ويكفي أن أنقل إلى
القارئ الكلمة التي ختم بها الأستاذ أحمد حلمي - وهو من الصحفيين
المعروفين إذ ذاك - وصف ذلك اليوم إذ كان حاضر التنفيذ منفوها
عن جريدة « اللواء » قال :

« كاد دمي يجمد في عروقي بعد تلك المناظر الفظيمة فلم أستطع
الوقوف بعد ذلك من الذي شاهدته فقلت راجعا وركبت عربتي
وبينما كان السائق يلعب خيولها بسوطه كنت أسمع صياح ذلك
الرجل يلعب الجلاد جسمه بسوطه ، وهذا رجائي من القراء . أن
يقبلوا معذرتي في عدم وصف ما في البلدة من مآثم عامة وكآبة مادة
رواقها على كل بيت . وحزن يأسط ذراعيه حول الإهالي حتى أن
أجران غلالهم كان يدوسها الذين حضروا لمشاهدة هذه المجزرة

البهيمية . وتأكل فيها الانعام والحواب بلا معاودة ولا مانع كأن لا صاحب لها . ومعدرتي واضحة لاننى لم أملك نفسى وشعورى أمام البلا الواقع الذى ليس له من دافع الا بهذا المقدار من الوصف والايضاح .

نتيجة التحقيق :

ويحسن قبل أن أختتم هذا التحقيق الذى أجرته بعد انقضاء خمسة وعشرين عاما على الحادث . أن أحصر ملاحظاتي التى استخلصها من التحقيق فيما يأتى :

أولا : أن الضباط الانجليز قد اعتادوا الذهاب الى دنشواى نفسها فى سنوات سابقة على سنة ١٩٠٦ لصيد الحمام فكانوا يقابلون مقابلة كريهة كما قرر الشهود الانجليز فى جلسة المحاكمة ولم يقع على أحدهم اعتداء .

ثانيا : أن الطريقة التى كانت تتبع فى تنقلات أولئك الضباط من اخطار الجهة التى سوف يضطادون فيها بخبر قدمهم واشراف ضابط النقطة على تسهيل مهمة الضباط حتى يعلم الأهالى من قبل بأن جنودا أجانب سوف يحضرون الى قريتهم لصيد ليحتاطوا للامر اذا كان هناك ما يدعو للاحتياط .

ثالثا : أن ضابط شرطة نقطة الشهداء التى تتبعها دنشواى كان يتولى تحقيق حادثة جنائية فلم يمكنه الانتقال بنفسه ولذا اكتفى بتكليف أحد « الاومباشية » من مروسية بمرافقة الضباط الانجليز وقد تركهم هذا « الاومباشى » وذهب لتناول الطعام عند أحد أصدقائه وهو محمد درويش زهران الذى حكم عليه بالأعدام .

رابعا : أن الضباط الانجليز لم ينتبهوا الى وجود الفلال فى اجران القرية ولم يراعوا اشتداد الحرارة التى تساعد على التهاب الحريق فى الفلال لاقط سبب فاطلقوا النار من بنادقهم على أبراج الحمام . فلما طار الحمام وحط على الاجران تبوء . وكانت هناك حمامتان حطتا على جرن محمد عبد النبى المؤذن فاطلق عليهما أحد الضباط النار وصاحت أم محمد زوجة صاحب الجرن خشية احتراق القلة . ولكن الضباط لم يفهم قصدنا فأعاد الكرة وأطلق النار . وعندها لتهب الحريق فى الجرن .

وهذا التعليل هو أقرب الى العقل والمنطق من أى شئ آخر . اذ لم يكن هناك ما يدعو مطلقا الى أن يقدم الأهالى على اجراق غلالهم بأنفسهم

وقد كان في امكانهم - لو أن نية شركاكت مبيتة في صدورهم - أن يتحرشوا بالضباط الانجليز فيمنعهم من النزول الى الاجران . فاذا أصروا اعتدوا عليهم . وخاصة أنه لم تكن هناك قوة عسكرية تحمي اولئك الضباط .

خامسا : أن رصاص أحد الضباط أصاب أم محمد ومحمد وشحاته داود الخفير وعامر عدس شيخ الخفراء والمرحوم علي الدبشة . وقد اختلف في سبب تلك الإصابة فذكر الاتهام أنها كانت نتيجة تماسك الاهالي مع الانجليز فانطلق الرصاص قضاء وقدرًا . وذكر لنا عامر عدس شيخ الخفراء أن الضابط كان يصوب بندقيته الى جهة الجرن دون أن يمسك به أحد ولو أنها لم يجرما بأنه كان يقصد قتل الاهالي . ولكن النتيجة واحدة . وهي أن الضباط الانجليز لم يهابوا باشتعال النار في الجرن واستمروا على اطلاق الاعيرة النارية التي أصاب أحدها أم محمد التي كانت في السادسة عشرة من عمرها اذ ذاك فظننت أن الإصابة قاتلة . وعلا صراخها . وكان بجانبها شحاته أخو زوجها ، وزوجها محمد عبد النبي وبعض الاهالي الذين تجمهروا ومعهم أطفال القرية . ومن المعقول في مثل ذلك الموقف أن يتعرض البعض لمنع الانجليز من الاستمرار في اطلاق الاعيرة بإبعادهم عن الجرن والحيولة بينهم وبين استعمال بنادقهم وبخاصة أن بعض عقلاء القرية كانوا قد أقبلوا قبل ذلك ولبهوا الدليل الذي كان مرافقا للانجليز بأن يشير عليهم بالصيد بعيدا عن الاجران .

سادسا : أن بعض أطفال القرية انتهزوا فرصة التجمهر والازدحام وأخذوا يلقون الطوب والحجارة الصغيرة على الانجليز فأصيب بعضهم إصابات بسيطة وأصيب النقيب بول إصابة شديدة في رأسه .

ولكن لم يكن من المستطاع طبعًا في ذلك الموقف أن يتبين الانجليز وقد تجمهرت القرية كلها حولهم من الضارب . والذي يعزز رواية أن الأطفال هم الذين قاموا بالقاء بالطوب . وإن التمدد لم يكن جسيما ولم يكن هناك اصرار عليه ، نفس الإصابات الموجودة في أجسام الضباط الانجليز اذ أنهم كانوا أربعة فقط . وكانت القرية كلها مجتمعمة ومتجمهرة . ومع كل فرد من الاهالي عصا ولاشك أن الاهالي كانوا يستطيعون أن يجهزوا عليهم أجهازا تاما لو أرادوا . ولم يكن بهم من حاجة الى القبض عليهم . والإشارة الى المخاض المتصاعد من حريق الجرن . والى جسم أم محمد الملقى على الارض . وتهديدهم بالموت اذ ليست هذه وسيلة من وسائل النار في القرية المصرية .

سابقا : أن النقيب بول قد جرى مع زميله الدكتور بوستك مسافة تقرب من عشرة أميال تحت وطأة الشمس المحرقة ظهر يوم من أشد أيام الصيف قيظا وحرارة . وأنه قد سقط بعد ذلك العدو المنهك فتركه زميله وتابع سيره الى المعسكر . وقد قرر الطبيب الشرعى الانجليزى بأن وفاة النقيب حدثت من ضربة الشمس . وأنها كانت تكفى للوفاة وحدها . وأن الاصابات التى أصيب بها فى رأسه لم تكن تكفى وحدها للوفاة .

ثامنا : أنه كانت هناك ضغائن قروية قديمة بين العملة السابق الشيخ محمد الشاذلى وبعض مشايخ البلد وبين بعض المتهمين وعلى رأسهم حسن محفوظ . وأن العملة ومشايخ البلد لما رأوا هجوم أولى الامر على القرية واهتمام الحكومة اهتماما خارقا وشاذا بالحادثة انتهزوا تلك الفرصة للايقاع بخصوصهم .

ثاسما : ان المدعو سيد أحمد سعيد من اهالى سرسنا وهو الذى كان من بين من رأوا النقيب بول ملقى على الارض قد هرب عندما رأى الجنود الانجليز خارجين من معسكرهم ثائرين . وأن أولئك الجنود تبعوه . ويروى أنهم قتلوه ولكن مسألة موته لم تحقق تحقيقا كافيا .

عاشرا : ان السلطات قد أعطت الحادثة أهمية فوق أهميتها كحادثة جنائية عادية . وأنها اتخذت فيها اجراءات شاذة غريبة وخاصة فى الحكم الوحشى الصادر من المحكمة المختصة .

★★★

هذه هي نتيجة التحقيق التى قمنا به فى حادثة دنشواى . وما لفتنينا اليه أخيرا سبق أن اقتنع به الزعيم المفطور له مصطفى كامل رئيس الحزب الوطنى . فجمع المستندات الكافية عن الحادثة واتخذها وسيلة مشروعة ناجحة لمهاجمة الاحتلال الانجليزى وممثله اللورد كرومر . وقد توصل الى اقناع الحكومة الانجليزية بوجهة نظره فسحبت اللورد كرومر من مصر . واوزع الى الحكومة المصرية باصدار العفو عن المحكوم عليهم بالسجن وبالحبس من متهمى دنشواى فكان اعترافا صريحا بمدالة الحملة التى قام بها الزعيم الشاب .

ولم يكتف المرحوم مصطفى كامل بذلك بل انه دعا الى اكتتاب عام لانشاء مدرسة فى قرية دنشواى على نفس قطعة الارض التى

أقيمت عليها المشنقة وآلة الجلد • وقد أجاب الكثيرون دعوته ومن بينهم مستر بلنت الانجليزى الذى كان يناصر القضية المصرية • وجمع من ذلك مبلغا من المال وبني فعلا ببناء مدرسة دنشواى •

ولقد كنت أشعر أثناء زيارتى لتلك القرية التمسة بأبنى أشهد مأساة رائحة تتحرك فيها تلك الشخصيات الهرمة التى تسير متناقلة كتيبة وهى تنقل البصر بين جدران المدرسة الناقصة التى ترمز الى الذكرى المشنومة وبين المقبرة البعيدة التى ضمت جثث المتهمين الراحلين وهم ما بين ابن • وأب • وزوج • وأخ •

حديث للاستاذ ابراهيم الهلباوى :

بدأ الهلباوى بك حديثه قائلا : « اننى فخور بالدور الذى مثلته فى حادثة دنشواى ! واثق الآن بعد انقضاء أكثر من ربع قرن على الحادثة تتيج لى أن أصحح أمورا عدة اعتقدها الناس خطأ ورسخت فى أذهانهم • لاننى لم أرد أن أدافع عن نفسى ازاء ما كان يلقى به خصومى ، ولكى تعرف سر تلك الحملة التى قارتها صحف الحزب الوطنى ضدى يجب أن أعود الى شهر مارس سنة ١٩٠٦ ، كنت فى عزبتي بمدينة البحيرة فجاءني الكونت زيزينيا - وكان من سراق الاسكندرية - وطلب منى أن أحضر مع بعض رجاله فى قضية تضارب بينهم وبين أخوة الشيخ عبد العزيز شاويش •

كانت القضية أمام احدى محاكم الجنج الجزئية بالاسكندرية برئاسة القاضى عبد الرحمن سيد أحمد الذى عين فيما بعد وكيلًا لمحكمة النقض والابرام • فلم أجد غضاضة فى قبول الطلب •

حضرت عن المتهمين من رجال الكونت زيزينيا • وترافعت فى القضية فلم أنظر إلا الى ارضاء ضميرى وأداء واجبى • وأثبتت للمحكمة أن التعدى كان من جانب أخوة الشيخ عبد العزيز شاويش لانهم أرادوا منع حيافة الكونت زيزينيا لعقار بالقوة • وأنه لو ثبت اعتداء رجال الكونت فان القانون يعطيهم هذا الحق • وكانت نتيجة دفاعى أن قضى ببراءة موكلى وإدانة أخوة الشيخ شاويش •

وانقضت ثلاثة أشهر بعد ذلك ••

وفى يوم الاربعاء ١٣ من يونيو سنة ١٩٠٦ سافرت الى عزبتي • كان هناك خلاف بينى وبين أحمد خيرى باشا الذى كان مديرا لديوان العربية يرجع سببه الى • كوم صباخ مري • كان موجودا فى وسط

أرض خيرى باشا فأراد أن يشتريه ليستعمله فى تسبيخ أرضه .
ونصحنى أخى أن أنتهز تلك الفرصة فاطالب بذلك الكوم لنفسى .
وتطور الخلاف بينى وبين خيرى باشا فرأت مصلحة الاملاك الاميرية
أن توفد مديرها مستر أنتونى ومفتشها عبد العزيز بك أباطه لى
يحضرا الى العزبة ويقوما بتحقيق ذلك الخلاف والفصل فى أينا
أحق بذلك الكوم . وفعلنا حضرا يوم الجمعة ١٥ من يونيو الى العزبة
وطلبنا منى أن أرافقهما الى الحقل فقبلت . لم يكن خبر حادثة
دنشواى قد وصل الى علمى . لانه نشر فى الصحف يوم الخميس
وهى لا تصل العزبة الا فى ظهر يوم الجمعة . وقد فاتحنى مستر
أنتونى فى خبر تلك الحادثة . وأخبرنى بأنه قد قتل فيها أحد
الضباط الانجليز فشاركته الاسف على ما حدث . وقد انتهى
تحقيقهما فى موضوع الخلاف بينى وبين خيرى باشا بأن الحق
بجانب خيرى باشا .

وهذا يدل على أن الحكومة لم تكن لديها أية فكرة عن مجاملتى
أو التودد الى .

وكننت قبل سفرى قد تركت خيرا فى بيتى بأئنى سأعود فى قطار
الساعة ١٢ والدقيقة ٣٠ من مساء السبت . فركبت القطار الذاهب
الى طنطا وقد عزمتم أن أمر بدنشواى لأقدم نفسى متطوعا للدفاع
عن المتهمين فى الحادثة لأننى شعرت بأن مركزى كشيخ من شيوخ
المحاماة يحتم على أن أتلوع للدفاع عن أولئك المتهمين المساكين فى
حادثة جامة كتلك الحادثة . وكننت أتمسك بذلك المبدأ دائما . فقد
تطوعت قبل ذلك للدفاع عن نحو ثلاثين عاملا من عمال الاسكندرية
فى قضية كانوا فيها ضحية اضطهاد الشرطة برئاسة هارفى باشا .
واشترك معى فى الدفاع عنهم حسن بك فريد الذى عين فيما بعد
مستشارا بمحكمة الاستئناف والرحوم اسماعيل بك وكانا يعملان
معى كمحاميين فى مكتبى وظللنا فى خدمتنا لأولئك العمال ١٥ يوما
بعد أن امتنع كبار المحامين فى الاسكندرية عن قبول الحضور عنهم
توقيا لغضب رجال الشرطة خصوم العمال المتهمين .

وهذه القضية هى المعروفة بقضية الهاميل .

ولما وصلت الى طنطا لم أكن أعلم كيفية الوصول الى دنشواى .
ولما سألت ناظر محطتها المرحوم محمود بك طلعت عن ذلك أفهمنى
أنه يجب أن أنتظر القطار الذى يقوم من طنطا حوالى الساعة ١١ ،
وأطلعنى اذ ذاك على درجة حرارة الجو فاذا بها تجاوزت درجة ٤١ .

تصحتني لذلك بالآ أتم سفرى فى ذلك اليوم الشمسديد القيط .
وبخاصة أن طريق الوصول الى دنشواى هو محطة البتانون وبين
البتانون ودنشواى نحو ١١ كيلومترا . واسترعى نظرى أيضا الى
أنه ربما لا يكون هناك فى ذلك اليوم تحقيق مع المتهمين فلا داعى
اذن لحضورى .

لذلك تابعت سفرى الى القاهرة . لم أكد أصل محطتها حتى وجدت
ياور المرحوم مصطفى باشا فهمى « ناظر النظار » فى انتظارى .
فاخبرنى بأن الباشا ينتظرنى فى الديوان . وعندئذ استأذنت منه
وذهبت الى منزلى فأبدلت ثيابى وتوجهت الى ديوان وثاسة النظار .
هناك قابلت مع محمد باشا محمود (الذى أصبح فيما بعد رئيسا
لحزب الاحرار الدستوريين ورئيسا لمجلس الوزراء) . كان اذ ذاك
السكرتير الخاص لمستشار الداخلية مستر ميتشيل . ولما سألته
عن سبب استدعائى أجابنى بأن الحكومة اختارتنى لاملها فى قضية
دنشواى وسألنى عما اذا كان أحد المتهمين قد كلفنى الدفاع عنه
فأجبت بالسلب . عندئذ أخبرنى ان الحكومة انما اختارتنى لانى
كنت اكبر المحامين الموجودين سنا وأقدمية . وتذكرت أن نظام
المحكمة المخصوصة التى قدم اليها المتهمون فى حادثة دنشواى كان
قد جرى على أن يمثل الاتهام فيها شيخ من شيوخ المحاماة .

فقد كان أول تطبيق لقانون المحكمة المخصوصة فى حادثة قليبوب
وقد اختير لتمثيل الاتهام فيها المرحوم أحمد الحسينى بك وكان اذ
ذاك اكبر المحامين سنا ومقاما . لذلك رأيت أن الواجب يحتم على
قبول المهمة التى وكلتها الى الحكومة باعتبارى اكبر المحامين سنا
وأقدمية . وطلبت أتعابا عن ذلك مبلغ ٣٠٠ جنيه أى أننى اعتبرتها
قضية من القضايا العادية التى تعرض على مكتبى مع أننى فى تلك
السنة كنت قد اتفقت فى أكثر من خمس أو ست جنایات على أتعاب
لا تقل عن ٥٠٠ جنيه لكل قضية .

وأرجو أن تلاحظ أن ذلك المبلغ نفسه - أى ٣٠٠ جنيه - هو
الذى طلبته من الخديو السابق عباس باشا عندما كلفنى بالدفاع
عن على أفندى شلبى مأمور مركز طنطا فى قضية التعذيب التى اتهم
فيها المرحوم المنشاوى باشا بالاشتراف مع مأمور المركز فى تعذيب
بعض الإهالى الذين كانوا قد اتهموا بسرقة ثور من الثيران التى
تملكها « الخاصة الخديوية » .

وما دام الحديث قد جرنأ الى ذكر هذه القضية فيحسن أن أقول

أن الخديو قابلنى بوجه عبوس - بعد أن توافقت فيها وحصلت على حكم ببراءة المأمور - لانى وجدت من مصلحة موكلى أن أقرر بأنه لم يكن فى طاقته منع التصديب لانه كان واقعا تحت تأثير الخاصة !

وقد قررت ذلك مع أنى كنت فى ذلك الوقت مستشار الخاصة ومستشار « ديوان الأوقاف العمومية » ومستشار « ديوان الأوقاف الخصوصية » .

أعود إلى قضية دنشواى فأقول : اننى قبلت أن أمثل الاتهام فى القضية وجاء إلى مكتبى اذ ذاك مستر فوييرلى مفتش الداخلية ومستر مانسفيلد « حاكم دار بوليس » القاهرة ليكرنا تحت طلبى فيما يختص بالقضية . وقد طلبا منى أن أحضر التحقيق فقلت لهما أن كل ما يمكننى هو أن أزور محل الواقعة فى دنشواى على أن أترافع فى القضية بعد أن أتسلم الملف الخاص بها . وسافرت فعلا إلى دنشواى وهناك قابلت محمد باشا شكرى الذى كان مديرا للمنفوية اذ ذاك - وهو الذى تولى وزارة الزراعة بعد ذلك - وكان متوليا للتحقيق مع محمد ابراهيم رئيس النيابة - الذى تولى بعدئذ منصب النائب العام وأنعم عليه برتبة الباشوية ، والح الاثنان على أن أحضر التحقيق واشترك فيه كممثل الاتهام فرضيت .

انتظرت حتى انتهى التحقيق . وقانون المحكمة ينص على أن « حاكم دار البوليس » يحول القضية إلى المحكمة ومعه قرار منه بطلب تطبيق العقوبة التى يراها . وقد حول « الحاكم دار » القضية طالبا فيها أشد عقوبة . فرأيت أن الامر فى غاية الخطورة . وأن ذلك الطلب معناه اعدام ٥٢ متهما . فأبيت اقرار ذلك . وطال بشأن تلك النقطة الاخذ والرد وانتهى كبار الموظفين الانجليز الذين كانوا يتصلون بى من أجل القضية إلى الخضوع لرأىى وقبلوا أن يقتصر طلب الاعدام على عشرة فقط بدلا من اثنين وخمسين . . . ٨١

هنا من جهة . ومن جهة أخرى فهمت من أولئك الموظفين الانجليز أنهم يريدون أن يكون وصف الواقعة بأنها قتل عمد مع سبق الاصرار . وأنهم يريدون من نسبة الاصرار إلى المتهمين الذين لاعداء بينهم وبين الانجليز الإشارة إلى أنه لا بد أن تكون هناك يد حركتهم وأوحت اليهم بذلك الاعتداء . . . واستدلوا على ذلك بأن عبد المجيد باشا سلطان وهو أحد كبار أعيان ناحية الواط المجاورة لدنشواى كان متعودا فى كل عام أن يعد صيوانا لاستقبال أولئك الضباط

الانجليز وكان يستضيفهم ويعنى بامرهم . ولكنه فى تلك المرة لم يقبل ذلك . وكان قد أقنع على عبد المجيد باشا برتبة الياشوية قبل الحادث بمحترمين يوما قريبا . فكانوا يعلنون بأن لذلك الانعام دخلا فى الحادثة ..

ثم أنهم كانوا يضيفون الى ذلك كله بأن ضابط بقطة الشهداء وهو الذى لم يحضر كمادته للمحافظة على الضباط الانجليز هو ابن أخت حسين باشا محرم سر ياور الخديو

من هذين الطرفين . أعتقد الانجليز أن هناك يدا قوية دبرت الحادثة ويرمون الى أن لتلك اليد صلة بالخديو ، رفضت أن أسلم بصحة ذلك وأصررت عن عقيدة ثابتة لا عن مجاملة على أن الحادثة انما كانت بنت وقتها . وأن الكارثة التى وقعت كان سببها الحريق الذى شب فى جرن محمد عبد القى المؤذن وظن الاهل أنه سيلتهم البلدة كلها لكثرة الفلال وشدة الحرارة . وترافعت مرافعتى المعروفة على أساس أنه ليس هناك سبق اصرار . وأن الحادثة ليس مصدرها العداء بيننا وبين الانجليز .

وكانت الحكومة قد دعت نحو ٤٠٠٠ من كبار القطر ووجهاته لسماع المرافعة فكنت أرى على وجوه الجميع علامات الرضى عما قلته والاعجاب ؟

وهنا يجب أن أذكر لك أنني قبل المرافعة استدعيت محامى الدفاع الى غرفتى بسرارى المديرية اذ كانت قد أعدت لى ولكل القضاة غرفة خاصة . وأطلعتهم على ملخص المرافعة التى سوف أقدم بها فى الجلسة حتى لا يفاجأوا بها ويعدوا ما يرونه فى مصلحة موكلهم من المتهمين .

وقد ظلت مرافعتى أربع ساعات وأننى أعتقد بل أوقن بأنه لم يصبنى سوء الحظ فى مهنتى طول المدة التى اشتغلت فيها بها بأكثر من أن المقادير لم توفقتى للسفر الى دنشواى عند علمى بالحادثة وأنا فى طريقى الى القاهرة قبل مقابلتى لندوب « ناظر النظار » . وحرمتنى بعد ذلك من أن أكون فى صف أولئك البؤساء فاتشرف بالدفاع عنهم .

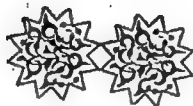
وقد صدر الحكم بعد ذلك بأعدام أربعة وسجن وجلد الباقين فكانت له رجة كبيرة وكانت الصفرة وعلامات الجزع تملو وجوه القضاة ، فلما انسحبوا الى غرفة المداولة سألنى بطرس باشا غالى

رئيس الجلسة بعد النطق بالحكم عن رأي فيه . فأجبت أنه مثل
مثل الوالدة التي يصاب ابن عزيز عليها بدءاً في ساقه يرى الأطباء
ألا سبيل إلى علاجها وأنه يجب بترها فلا يسع الوالدة أن تقابل ذلك
القرار إلا بالصراخ والمويل ..

وختم الاستاذ الهلباوى حديثه معي بقوله :

« لقد تقول الكثيرون الاقاويل عني وعن موقعي في قضية دنشواي .
واستغلها الشيخ عبد العزيز شاويش لكي يثار لآخوته الذين ترفضت
خدمهم وحرّض الصحف لكي تهاجمني . حتى جريدة المؤيد التي
كانت لسان حالى هاجمتني وطلب مني الكثيرون أن أكتب وأرد دفاعاً
عن نفسي فلم أقبل . »

وأشاع الكثيرون من كبار المحامين أن الحكومة عرضت عليهم أن
يحضروا عنها في قضية دنشواي فرفضوا . ولكني أقرر الآن وبعد
أكثر من ربع قرن من وقوع الحادثة بأن هذا لم يحصل مطلقاً .
وأن الحكومة لم تفكر إلا في أنا وحدي والدليل على ذلك أن التكاليف
حصل في يوم السبت وقد علمت بعد ذلك أن مستر أنتوني عندما حضر
إلى عزيتي وعلم أن المتهمين لم يوكلوني عنهم تكلم تليفونيا من كفر
الدوار مع مستر سيسل الذي عين فيما بعد مستشاراً بمحكمة
الاستئناف وأخبره بأنني لم أرتبط مع أحد . ومن ذلك يتضح أنه
لم يكن لدى الحكومة وقت للاتصال بفيري من المحامين . »



الربع فى دنشواى

أصدر برنارد شو الطبعة الاولى من مسرحيته « جزيرة

جون بول الاخرى » John Bull's other Island

عام ١٩٠٧ ، اى عقب حادث دنشواى مباشرة .

وكانت ايرلندة - وطنه الاصل - قد ثارت على

الحكم البريطانى مطالبة بالتحرر من السيطرة

البريطانية . وقد حالت تصرفات السلطات البريطانية

فى مصر بشأن محاكمة المتهمين والاحكام التى صدرت

عليهم . وطريقة تنفيذ هذه الاحكام . فأفرد فى

مقدمة تلك الطبعة الاولى التى جعل عنوانها : « مقدمة

الى رجال السياسة » صفحات عديدة جعل عنوانها :

« الربع فى دنشواى » . ولما أعيد طبع المسرحية

فى عام ١٩٣١ ، كان قد وقع حادث اغتيال سردار

الجيش المصرى سيرى ستاك . فأضاف الى المقدمة ما رأى اضافته

فى ضوء ما استجد من ظروف دولية . ولذلك فان هذه الوثيقة

الادبية التاريخية تكمله تبدو ضرورية لما ورد فى هذا الكتاب عن

قضية دنشواى ، وسوف يرى القارئ فى هذه المقدمة نموذجاً رائعاً

لسخرية برنارد شو من الاستعمار البريطانى فى مصر . ونقداً لازعاً

جريئاً لما اتخذ من اجراءات وحشية فى محاكمة المتهمين فى هذه

القضية وفى تنفيذ الاحكام عليهم . ودفاعاً صادقاً حاراً عن أهل

هذه القرية المصرية .



دنشواى قرية مصرية صغيرة فى دلتا النيل ، والى جانب الاكواخ

المتهاوية بين عيدان البوص النامى على جانب الطريق وأشجار

التخيل . تقوم أبراج من الطوب النىء . يعجز الفلاح الانجليزى

عن تحليل وجودها . هذه الابراج هى أبراج الحمام . فاهل القرية

يربون الحمام كما يربى الفلاح الانجليزى الدجاج ، وحاول أن

تشكيل شعور قرية انجليزية اذا فاجأتها جماعة من الضباط الصينيين

وبدأوا فى اطلاق النار على الازر والبطل والدبكة ثم جمعوا

ماتساقط منها وحملوها مؤكدين أنها طيور متوحشة كما يعتقد كل

انسان فى الصين ، وأن ما يتظاهر به الفلاحون (الانجليز) من

سخط انما هو ستار يخفون به حقدهم على الصينيين . أو - ربما يخفون به مؤامرة يدبرونها للقضاء على دين كونفوشيوس ولاقامة كنيسة انجلترا - أى المذهب المسيحى البروتستانتى - مكان ذلك الدين الصينى !

حسنا : هذا هو المقابل البريطانى لما حدث فى دنشواى عندما ذهبت جماعة من الضباط الانجليز لصيد الحمام هناك فى عام سابق . فقد اشتكى الاهالى وأبلغوا شكواهم الى السلطات ولكنهم لم يتلقوا ردا . فقد تخلل القانون عنهم فى الساعة التى كانوا فيها بحاجة الى حماية هذا القانون . ولذلك فان احدى الاسر ذات النفوذ بين فلاحى القرية الذين يتولون تربية الحمام والاحتفاظ به فى الابراج . وهى أسرة محفوظ . يشست من حماية القانون . فقرر رئيسها حسن محفوظ الذى يبلغ من العمر اثنين وستين عاما ألا يستسلم اذا تكرر الاعتداء على الحمام فى قريته . كما أن الضباط البريطانيين تلقوا أوامر بالآى صطادوا الحمام فى القرى بدون موافقة عمد هذه القرى . ولو أنه لم يتخذ أى قرار بشأن ما يمكن أن يحدث اذا تجرأ عمدة على رفض السماح للبريطانيين بالصيد !

تخيل شعور أهل دنشواى - فى ١٣ من يونيو ١٩٠٦ - عندما أقبل الى القرية أربعة ضباط بريطانيون يرتدون الملابس « الكاكي » ويحملون بنادقهم وأحدهم كان بين من اشترك فى العام السابق فى صيد الحمام بالقرية مما أثار الشكوى التى قدمت الى السلطات . وكان مع أولئك الضباط الاربعة . ضابط خامس يمتلئ مسهوة جواده ومترجم و « امباشى » مصرى من الشرطة . هنا غلا الدم الشرقى فى عروق حسن محفوظ وحذر البريطانيين أنه لن يسمح لهم بصيد الحمام . ولكن لما كانوا لم يفهموا اللغة التى حذرهم بها فان هذا التحذير لم يثمر . أرسلوا المترجم ليطلب من العمدة السماح لهم بالصيد . ولكن العمدة كان متغيبا عن القرية . وكل ما استطاع المترجم أن يحصل عليه من نائب العمدة - الذى كان يدرك مقبة رفض مثل ذلك الطلب رفضا باتا - هو الرد البديهي الرقيق بأن البريطانيين يستطيعون الصيد اذا ابتمدوا تماما عن القرية . وأستنادا الى هذا الترحيب اكتفى البريطانيون بالابتماد عن بيوت القرية مسافة تتراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ ياردة (هذه المسافات زعمت البيانات الرسمية فيما بعد أنها كانت نحو ٥٠٠ ياردة) وبدأوا فى اطلاق النار على حمام الفلاحين . فاحتج هؤلاء الفلاحون واعترضوا . وأخيرا أمسكوا بالبندقية التى كان يحملها أصغر الضباط الانجليز . وأثناء هذا التماسك انطلقت رصاصة من

السلاح فأصابته ثلاثة رجال وزوجة عبد النبي . وهو شاب في الخامسة والعشرين من عمره . وخيل الى هذه الزوجة أن أصابتها قاتلة . ولو أنه اتضح فيما بعد أنها قد أغشى عليها فقط من صدمة الاصابة . وأصبح شعور أهل القرية كشعور أهل القرية البريطانية التي دهمتها تلك الجماعة التي تخيلناها من الضباط الصينيين الذين لما اعترض عليهم أهل القرية قتلوا زوجة فلاح انجليزي . وعندئذ تأثر عبد النبي تأثرا عميقا . ويجب أن نعترف أنه كان هناك ما يبرر ذلك . فان جرن الغلة الخاص به قد اشتعلت فيه النار (النظرية الانجليزية زعمت أنه أضرمت النار في الجرن كإشارة البدء في ثورة يقوم بها العالم الاسلامي كله !)

وتجمع أهل القرية فورا في مكان الحادث . ولما رأى الضباط الآخرون أن زميلهم (الذي انطلقت من بندقيته الرصاصة) في مأزق التفوا حوله . وعمد عبد النبي الى ضرب من طن أنه قاتل زوجته بعضا . واستخدم حسن محفوظ هو الآخر عصا . وبدأ الاهالي والصبية يلقون الحجارة والطوب . لو أن هذا حدث لخمسة من ضباط الشرطة في لندن لادركوا أنه ما من شيء يمكن عمله الا الاعتماد . لانه لاجدوى من المناقشة مع جمهور تأثر وبخاصة اذا كنت لا تفهم لغته . ولو أن هذه الجماعة التي اقتحمت القرية لصيد الحمام كان يتولى أمرها « ضابط صف » لجاز أن يخرجها من القرية سالمة . ولكن الضباط حاولوا استعطف أهل القرية باستخدام الاشارات فسلموا أسلحتهم وقدموا ساعات ونقودا للجمع المحتشد . وقبض أقدم الضباط رتبة على أحدثهم - وهو الذي انطلقت الرصاصة من سلاحه - وتظاهر بأنه يقبض عليه بسبب قتل المرأة . وبطبيعة الحال . تزايد احتشاد الاهالي وتجمهرهم . . وكان أولئك الضباط اثنين إيرلنديين . . وثلاثة انجليز . فقدوا الأمل في معالجة الموقف . وتبينوا أنهم أصبحوا معرضين لخطر شديد . فأتجهوا الى عرباتهم . ولكن الاهالي أخرجوهم ثانية . بمسد أن أصيب أحد الحوذية . إصابة أفقدته الوعي . عندئذ اتفق الضباط على الهرب عدوا . على أن يعدو الانجليز - وهم أحدث الضباط - الى الشكنة البريطانية وأن يستحضروا نجدة لاتقاذ الايرلنديين . انطلق الضباط الانجليز عدوا طبقا لما اتفق عليه . ولكن قائلهم - وهو أصغرهم سنا - تبين شدة الموقف الذي يقفه الايرلنديان فعاد وانضم اليهما . وعقب عدو طويل تحت شمس بعد الظهر في مصر وصل أحد الهاربين الى القرية المجاورة فسقط متأثرا بضربة الشمس التي

أودت بحياته • أما الآخر فقد تابع العدو حتى التقى بدورية عادت لتتولى النجدة ، في نفس الوقت كان قد تم تخليص الضباط الثلاثة الآخرين - الذين تركوا في دنشواي - من أيدي الصينية ومن عبد النبي وحسن محفوظ بوساطة كبار السن والخبراء الذين أنقلوهم من أي أذى آخر ولكن بعد أن وقع عليهم اعتداء شديد • أذكرت عظمة من عظام الذراع اليسرى لأحدهم على مقربة من الرسخ • كما أن الأهالي جذبوهم إلى جرن القمح وأشعاروا إلى المرأة الجريحة معبرين بالإشارات عن أنهم يستحقون أن تقطع رقابهم جزاء قتلهم لها • كما أن أولئك الأهالي ركلوهم (بأقدام عارية لحسن الحظ !) • إلا أنه عند هذا الحد تدخل كبار السن والخبراء فأوقفوا الجمهور • وأخيرا سمح للضباط الثلاثة بركوب عرباتهم للعودة إلى ثكنتهم وانتهى الحادث يومئذ •

ما من جمهور انجليزي يتعرض لاستفزاز مماثل يمكن أن يتصرف تصرفا أفضل من تصرف أهل دنشواي • وقليلون من الناس هم الذين يستطيعون كبت ثائرتهم فلا يوقعون إلا مثل ما وقع للضباط الانجليز من أذى طفيف • إذ أنه لم تنقض إلا عبدة أشهر منذ أن تعرض رجل عجوز - لم يكن أجنبيا ولم يكن متدينا بدين آخر - للركل بالأقدام حتى الموت في شوارع لندن لان رجلا من رجال شرطة الحداثى العامة قد أخرجه من إحدى تلك الحداثى بطريقة جعلت الجمهور يتصور أنه ارتكب عملا شائئا ، ولم يكن الضباط الانجليز بدنشواي المهمة خاصة بعملهم العسكري • أى أنهم - بصفتهم الشخصية كمجرد أفراد يزاولون رياضة ما - قد ارتكبوا عملية سلب فظيعة لقرية فقيرة جبسدا بقتل حمامها ، فى قرية انجليزية كان يمكن أن يتحمل أهل القرية مثل ذلك السلب لان الفلاحين - الانجليز - يتوقعون ، فى مثل هذه الحالة أن يتقاضوا تعويضا فى مقابل ما وقع عليهم من ضرر • أو أن يشتري المتسببون فى الضرر ما لدى الفلاحين من فحم • أو أغطية معروضة للبيع • أو أن يستدعى أولئك الفلاحون للعمل فى منازل أولئك المتسببين فى الضرر • أو فى حدائقهم • أو فى حظائر خيولهم • أو للعمل كمساعدين أثناء الصيد وما شابه ذلك • ولكن أهل دنشواي لم يتوقعوا مثل ذلك الاغراء من أولئك الذين اعتدوا عليهم ذلك الاعتداء الارعن الانانى الذى لا يقيم وزنا لمشاعر الآخرين ، أحد المتدين بدا أنه قتل امرأة وجرح ثلاثة رجال ببندقيته • ولقد أدانته نفس زميله فعلا أمام الجمهور المحتشد بالقبض عليه •

والخلاصة أن الضباط قد استفزوا الاهالى استفزازا لا يمكن احتمالاه . وأبدوا افتقارا للحسم والحكمة فى التعامل مع الحشد الثائر الذى استفزوه مما تسببت عنه كارثة ، كان واجبا أن يؤنبوا تأنيبا قاسيا على ما فعلوه وأن يخطروا بأن عليهم - هم أنفسهم - أن يتقدموا بالشكر جزاء ما حدث لهم . كما كان يجب أن يعامل القرويون الذين اعتدى عليهم يرفق وأن يؤكد لهم أن صيد حمامهم لن يسمح به قط فى المستقبل .

هذا ما كان واجبا أن يحدث . الآن ماذا حدث فعلا ؟

ان عبد النبى - نظرا لاصابة زوجته - اكتفى بالحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة . ولكن رحمتنا لم تقف عند هذا الحد ! فان زوجته لم تعاقب اطلاقا - حتى على تهمة سرقة طلبة (من مهمات الجيش الانجليزى) وجدت فى جسمها ! وخشية أن يشعر عبد النبى بالوحدة وهو فى سن الخامسة والعشرين عند بدء تنفيذ عقوبة الاشغال الشاقة طيلة حياته فقد حكم على شاب آخر من اهل القرية ، فى العشرين من عمره ، بالاشغال الشاقة المؤبدة لكى يؤنس عبد النبى فى اللىمان !

ولكن مثل هذا الاحساس المرهف لم يبد بالنسبة لحسن محفوظ فلاح مصرى يتولى تربية الحمام يعترض على رياضته يزاولها بريطانيون . ويهدد ضباطا بريطانيين وسادة نبلاء عندما أطلقوا النار على حمامه . وبالفعل يعتدى بعضا على أولئك الضباط . أن مثل هذا الفلاح يتضح جليا أنه متوحش ! وأن الواجب أن يكون ما يتخذ معه من اجراء عبرة لغيره . الاشغال الشاقة المؤبدة لم تكن كافية لرجل فى الستين من عمره وكان يبدو وكأنه فى السبعين . ومن المحتمل ألا يمتد به العمر لكى يقضى فى اللىمان خمسة أعوام منها . ولذا فقد شئنا حسن . ولكن من قبيل التقدير الخاص لاسرته فقد شئنا على مرأى تام من أهله . زوجاته وأولاده وأحفاده . لكى يتسلوا بمشاهدة المنظر من سقف بيته ١٩

وخشية ألا يثير هذا الامتياز الذى منح لاسرة محفوظ حسد باقى أسر القرية فقد شئنا معه ثلاثة آخرون من اهل دنشواى ! وقد تقدم المحكوم عليهم بالاعدام الى المشنقة - خلال ذلك الحلل - بكبرياء وهم يذكرون الله . الا ان حسن صاح فى صوت عال قائلا الله أن يخرب بيوت من شهدوا ضمه . أما درويش - أحد المحكوم عليهم بالاعدام - فبدا وكأنه يتملج التنفيذ وكأنه يطلب من

الجلاد أن يسرع في إنجاز عمله • ودوريش هذا كان قد سجن بتهمة
الادلاء بشهادة كاذبة • ولم يكن معروفا في القرية بحسن السمعة •
ولكن مقاومته للغزو البريطاني لقريته هي أفضل عمل قام به طيلة
حياته • أما باقي من حكم بإدانتهم فانهم جميعا ممن عرفوا بحسن
السيرة • وقد تراوحت أعمار من شنقوا بين ٦٠ و ٥٠ و ٢٢ و ٢٠
عاما •

والشئ مع ذلك • هو أقل أشكال تنفيذ أحكام الاعدام علنا
اثارة للناس • فهو خال من عناصر الدم • والتعذيب التي يشتبهها
الخيال العسكري البروقراطي العتيق • وعلى ذلك فإنه لما لم يكن
هناك الامكان لشخص واحد يمكن شنته على عود المشنقة • ولما كان
من المفروض أن يترك جسم المشنوق لمدة نصف ساعة للتأكد من أنه
فارن الحياة • ولاتاحة وقت كاف لاسرته تشاهده فيه (وهو يلف
ويدور حول نفسه ببطء كما جاء في وصف الصحف المصرية) • أي
أن القامبين بالتنفيذ كان عليهم أن يملأوا فراغ ساعتين وأن يجهزوا
أثناءهما على حياة أربعة • فحرصوا على أن يستمر الحفل دون توقف
بجلد ثمانية رجال خمسين جلدة لكل منهم • أي بزيادة احدى عشرة
جلدة عما سمحت به قوانين موسى عليه السلام • وهي قوانين
صدرت في عصور يملأها جيش الاحتلال البريطاني لمصر بلاشك
عصورا بربرية • ولكن موسى برر قانونه بأن أسماه قانون الله
لا مجرد أداة لاشباع قسوته وفزعه • انه من قبيل التأكيد السيئ
الذي لا يمكن قبوله ولا وصفه أن تذكر الاوراق الرسمية البريطانية
التي عرضت على البرلمان : « ان الجلال الواجب قد احترم أثناء
تنفيذ أحكام الاعدام » ! وان « كل انسانية ممكنة قد روعيت في
تنفيذ تلك الاحكام » ! وان « الترتيبات قد أعدت بطريقة وانصفة
تثير الإعجاب وتدل على القدرة العظيمة لكل ذوي الشأن » ؛

ويتبين بوضوح من هذه الشهادة الاخيرة انها لاتشير الى المحكوم
عليهم بالاعدام فانهم لا يعدون رسميا وبداهة من ذوي الشئسان
اطلاقا في اجراءات التنفيذ • • أخيرا يشهد لورد كرومر أن الرجل
الانجليزى الذي تولى أمر التنفيذ « رجل يمتاز بانسانية فذة • وهو
محبوب جدا بين أهل مصر بسبب عطفه الشديد الذي كان يبديه
نحوهم دائما » وسوف يرى الناس أن الوثائق البرلمانية التي
تحمل أرقام ٣ و ٤ ، مصر ١٩٠٦ لاتفتقر الى روح العناية غير

المقصودة ! فان الحيوان الرسمي اللفظ ينسب الى نفسه في كل مناسبة الرقة والعطف ..

رجل واحد - من أهالي دنشواي المحكوم عليهم بالجلد قد نجا فعلا ربما معرضا بنجاته الامبراطورية البريطانية للخطر الشديد . كان مصابا بالصرع . وقد ذهبت فوبات الصرع عدة مرات في المحكمة أمام القاضي الانجليزى « لينش » . فرأى الطبيب أن من الافضل تركه ينصرف بدون أن ينفذ عليه حكم الجلد . ونجا . ولكن هذا الاجراء كان مزعجا الى أقصى حد . لان عدد المحكوم عليهم بالجلد قد روعى في تحديده أن يملا - فقط - الوقت المحدد للشنق . بمعدل جلد اثنين أثناء شنق واحد ! ولذلك فان ما طرأ على ذلك الترتيب بسبب عدم تنفيذ حكم الجلد فى سيد سايمان خير الله لمرضه الذى لم يحسب حساب ذلك الترتيب جعل تنفيذ شنق درويش مملا لانه ظل معلقا فى حبل المشنقة لمدة ربع ساعة تماما بدون أن يجلد أحد لتسليية اخوانه من القرويين والضبابط ورجال سلاح الفرسان البريطانيين . ورجال الشرطة العسكرية واكبي الخيول والمشاة الراكبة . كان يجب وضع بعض أحكام الجلد الاحتياطية تحت ايدى القائمين بالتنفيذ للاستعانة بها فى مواجهة مثل هذه الطوارئ !

على أية حال فان الوقت لم يتسع لجلد كل محكوم عليه بهذه العقوبة . ولا للاكتفاء بجلد ثلاثة من المحكوم عليهم ، وبهذا حكم على هؤلاء الثلاثة بالسجن بالإضافة الى الجلد . ستة آخرون لم يجلدوا قط بل أرسلوا الى الليمان لتضاء سبع سنوات فى الأشغال الشاقة . وجل واحد حكم عليه بخمس عشرة سنة . اجمالى عمل الصباح : أربعة شنقوا . اثنان أشغال شاقة مؤبدة . واحد أشغال شاقة خمس عشرة سنة . ستة أشغال شاقة سبع سنوات . ثلاثة حبس سنة مع الشغل وخمسين جلدة . وخمسة : خمسون جلدة لكل منهم ..

ان لورد كرومر يشهد بأن هذه الاجراءات « عادلة وضرورية » ، وهو يقدم الامتباب المبررة لديه . يبدو أن العدالة المزمو بها التى أدخلها الانجليز الى مصر فى عام ١٨٨٢ كانت خيالية ..

كان مستر « ولغريد سكاون بلنت » يشن الحرب ضد الاستبداد والتعذيب . مهلدا بحث النواب (الانجليز) على توجيه أسئلة فى

البرلمان . فاخترعت في مصر محكمة جديدة لها طبيعته المحاكم العسكرية لكي تحل محل « لجان مقاومة السرقة » التي كانت مكونة من المصريين . ولكنها محاكم عسكرية بريطانية .»

أما المواليون لبريطانيا من المصريين - كالموالين لها من دعاة الوحدة في أيرلندا - فإن ولائهم ، لانه بضاعة غير طبيعية ، كان يجب ان يتقاضوا ثمنه . والتمن كان يسدد في شكل عمل حكومي في مقابل مركز اجتماعي ومرتب ثابت . ولذلك رأينا في عام ١٨٩٥ محكمة انشئت على أن يجلس فيها ثلاثة موظفين انجليز مع اثنين من المصريين يزاولون سلطات مطلقة لا حدود لها في توفيع العقوبات بدون وجود محلفين . وبدون أن يكون على أحكامهم معقب من استئناف . او نقض . أنهم يمثلون افضل ما لدينا من نظمنا الرسمية القضائية والعسكرية . وهذا الافضل يمكن تقديره بالاحكام التي صدرت على قروبي دنشواي !

ونبرير لورد كرومر لاعمال المحكمة التي حاكمت المتهمين في قضية دنشواي يتلخص - عمليا - في أنها رغم سوء ما عملته فان « لجان مكافحة السرقة » كانت أسوأ منها . وأضاف أن المصريين قد اعتادوا أن يفرلوا القانون والامن بالجلد وأحكام الاعدام والتعذيب ، وأنهم لن يحترموا اية محكمة لا تستمر على تطبيق ذلك ! وهذا تبرير ينأى عن الصدق . فانه يقترح - مثلا - ان المبشرين التابعين لكنيسة انجلترا قد يحسنون صنعا اذا طبقوا الطغوس الخاصة بتضحية النفس البشرية عندما يقومون بالتبشير بين القبائل التي تتصور أن ممارسه هذه التضحية البشرية وثيقه الصلة بالدين . وهو يرى أن السبب الوحيد الذي عاق محكمة دنشواي عن الالتجاء الى تعذيب المتهمين لانتزاع الاعترافات منهم هو خشية ألا يقر البرلمان البريطاني ذلك مع أن هذا البرلمان الذي أقر أحكام الاعدام سيقر - كما يخطر لاي شخص - أي شيء آخر . ان المحكمة لم يكن في نيتهما - بلا شك - السماح بشهادات ضد الضباط البريطانيين . لانه - كما حدث فعلا - فإن «الامباشي» المصري الذي صعب أولئك الضباط في المرتين اللتين اصطادوا الحمام فيهما بدنشواي . وهو أحمد حسن زقزوق الذي يبلغ من العمر ٢٦ عاما قد تهور فاكد أنه عقب الطلقة التي أصابت المرأة - زوجة عبد النبي - عاد الضباط فاطلقوا النار على الجمهور المحتشد مرتين . وقد ورد ذلك في « الوثائق البرلمانية » ولكن الصحيفة

الفرنسية « ليجيبيث » قد استند عليها « سيمستر » ولغريد سكون بلنت ، إذ قرر أن زقزوق عندما سأله أحد القضاة الانجليز عما اذا كان لا يخشى أن يدل بمثل هذه الشهادة فأجاب : « ما من أحد في العالم بقادر على أن يهينني . الحق هو الحق » وعلى أثر ذلك أمر تورا بمغادرة الجلسة . وقد أضاف مستر بلنت أن زقزوق حوكم أمام محله عسكريا بسبب ذلك وحكم عليه بالحبس سنتين وخمسين جلدة . دون أن أقسو فاسمى ذلك استخداما للتعذيب لأرهاب من يفكر في الشهادة ضد البريطانيين فأننى قد اعتمد على موافقه معظم العقلاء عندما أقول أن زقزوق قد تلقى اشارة قوية بأن تكون شهاداته في المستقبل مقبولة من سلطات الاحتلال .»

ولم يقتصر الامر على أنه لم يكن هناك محلفون أثناء المحاكمة بل أنه لم يكن هناك دفاع عن المتهمين . فان المحامين تلقوا تعليمات بـ « الدفاع » عن المساجين بطريقة توسى اليهم . وهم من طبقه مختارة . بأنه من غير المرعوب فيه أن تقضب سلطات الاحتلال . وبدلا من الدفاع عن أولئك المتهمين فأنهم أثنوا على الاحتلال .» والتبسوا استعمال الرافة مع موكلهم التمساء .» وأن الرحمة فوق العدل كما قالوا . وقد لاحظت المحكمة في حكمها : « أن الدفاع قد أتبع له فرصة كاملة لإبداء أقواله . ومع ذلك فان هذا الدفاع قد انهار تماما وكل ما استطاع أن يقوله فعلا باسم المتهمين اقتصر على طلب استعمال الرافة من المحكمة » !

والآن . لو طلب الى هذا الدفاع أن يعرض نظرية جديدة . أو أن يقترح عملا ملائما فقد يفتن لورد كرومر بأنه ما من شيء يمكن أن يحفظ الامبراطورية البريطانية الا حرق القرية وصلب سكانها ! القرية التي غزاها خمسة أجناب مسلحون حاولوا للمرة الثانية أن يقتلوا طيور القرويين وأن يحملوها معهم . ولما قاموا بمحاولة تجريدهم من أسلحتهم جرح أربعة من الفلاحين . وثارت أعصاب القرويين وضربوا الغزاة . فتدخل كبار السن من أهل القرية وخفرائها أخيرا وأنقذوا المعتدين وأعادوهم من حيث أتوا بدون أن يقع عليهم أذى أكثر مما كان يمكن أن يقع على من يرتكب مثل ما ارتكبه من سلوك سيء .»

والمرء يمكن أن يتخيل ما يمكن أن يقع لاي رجل ، مسجوناً أو محامياً ، الذي يجزؤ على أن يقول الحق في مثل هذه الظروف .»

ان المتهمين كانوا يدركون ذلك فلم يحاولوا . فمن المشسقة
التفت درويش الى بيته وأثناء التأهب لوضع الجبل فى عنقه قال :
« ليجزينا الله تعالى خير الجزاء عما عانيناه من خمسة هذه الدنيا ،
ومن ظلم هذه الدنيا ، ومن قسوة هذه الدنيا »

ولو أنه تجرأ فى المحكمة على أن يقارن الله بالمحكمة وأن يفضله
سبحانه ونعالى لما كان هناك أدنى شك فى أن يكون جزاؤه . الحكم
عليه بخمسين جلدة قبل شنقه لكي يتعلم مدى عظمة الامبراطورية !
وكما حدث فإنه احتفظ بأرائه دفينة فى صدره حتى تبين أنه لم
يعد هناك وقت لاضافة عقوبة أخرى الى عقوبة أعدائه . أما فى
المحكمة فقد فعل كما فعل الآخرون . أنكروا . ادعوا وجودهم أثناء
المحادث فى القرية المجاورة . أو كانوا يرفعون ما شيتهم على بعد ميل
من القرية . أو يدرسون غلتهم . واحد منهم عندما تعرف عليه
الضباط الانجليز أجاب : كل الرجال متشابهون . . . كان هذا
الرجل أعور . . . عندما يقرر لورد كرومر فى اعتذاره الرسمي عن
القاضى الانجليزى « لينش » أن « المتهمين قد لقوا محاكمة عادلة
الى درجة الكمال » - لاحظ هنا أنه لم يقل محاكمة لم تتجنب
العدالة الا بالقدر الضئيل الذى يمكن أن يقع بسبب الخطأ البسيط
الذى يمكن أن يقع فيه أى انسان . وهو أقصى ما يمكن أن يقال عن
أية محاكمة على وجه الارض . ولكنه قال : « محاكمة عادلة الى
درجة الكمال » ؟ لاشك أنه يعتقد صحة ما يقول . ولكن رأيه هذا
يعطينا بصفة رئيسية كمثل لحالته العقلية . ولدى ما يفقد المرء من
معانى الكلمات الانجليزية بعد خدمة رسمية فى مصر طيلة ثلاثين
عاما :

ان لورد كرومر يذكرنا بأنه فى الثمانينات هدد أحد المديرين
رجلا بضربه بالكورياج فى حضور « سير كلود مكدونالد » فاجاب
الرجل : « لن تجرؤ على ضربى الآن أمام هذا البريطانى ؟ »
ماذا يمكن أن يقول هذا الرجل الآن ؟ ماذا يقول لورد كرومر
الآن ؟ أنه يستنكر : « المحاولات غير الناضجة لفرض الآراء الغربية
على شعب شرقى »

فى عام ١٩٠٦ يؤكد لورد كرومر أن الاحكام الوحشية الصادرة بالجبل
« عادلة وضرورية » ويرى أنه « آمن شئ » يعاب على طريقة تنفيذها
ويضيف « لقد قضيت ثلاثين عاما تقريبا من حياتى فى محاولة



قوية لرفع الظروف المعنوية والمادية للشعب في مصر . ولقد
ساعدني عدد من الموظفين الأكفاء الذين قد أقر انهم جميعاً قد
حفزتهم نفس الروح التي حفزتنى .

ان مصر قد ترمد عندما تقرأ هذه الكلمات . فاذا كانت
الثلثون عاماً الاولى قد توجهها حادث دنشواي . فماذا يمكن أن تكون
مصر عليه بعد ثلاثين عاماً اخرى من رفع المستوى المعنوي الذي
تحفزهم نفس الروح ؟؟

من المسلي أن نعود الى رسالة لورد كرومر الاولى الى سير ادوارد جراي (الوكيل البريطاني) عن دنشواي في اليوم التالي لوقوع الحادث . في هذه الرسالة يقرر : « ان الاوامر سوف تصدر قريبا من قائد عام قوات الاحتلال لمنع ضباط الجيش من صيد الحمام مستقبلا تحت أى ظرف من الظروف ، ولكن ، بالله ، لم هذا المنع اذا كان الضباط - كما اعلنت المحكمة - ضيوفا (فعلا : استخدمت المحكمة كلمة ضيوف !) لم يفعلوا شيئا يستحق اللوم ؟ »

وهناك آخر هو مستر « فندلاي » كتب رسائل رسمية عن دنشواي الى سير ادوارد . حتى بعد المحاكمة التي اتضح منها أنه كان من المستحيل حمل الطبيب الذي أدخل بشهادته الطبية على ذكر أكثر من أن الضابط الذي مات متأثرا بضربه الشمس قد ساعدت على ذلك الاصابة التي أصيب بها من ضربة بمصا كما ساعد على ذلك عدوه بحت شمس مصر . في الوقت الذي كان فيه الضباط الذين بغوا بين ايدي القرويين واقفين أمام المحكمة على قيد الحياة سالمين . حتى بعد هذه المحاكمة نرى مستر « فندلاي » يكتب ليذكر أن الرجال الاربعة الذين شنقوا قد « ادينوا بتهمة القتل الوحشي مع سبق الاصرار » ؟ ويشكو من أن « الصحافة المصرية تتجاهل الحقيقة » وأنها مسوقة الى هذا التجامل المطلق للحقيقة بحيث يبدو واضحا أن مبالغ ضخمة من المال قد أنفقت في هذا السبيل . « ومستر « فندلاي » فيلسوف الى حد ما فإنه يقول : « لما كان المصري مؤمنا بالقضاء والقدر فإنه لا يهاب الموت ولذلك فهناك أكثر من مبرر للجلد كعقوبة قضائية في مصر » . والمنطق يستدعي هنا أن الاربعة الذين شنقوا كان يجب أن يجلدوا بدلا من شنقهم . ولكن مستر « فندلاي » لا ينتهي الى هذه النتيجة . فالمنطق ليس سجيته من سجاياه . أنه رجل حساس . ومرهف الاعصاب الى حد كبير . فهو يضيف : « أنني لا أعتقد أن لهذا الهجوم الوحشي على الضباط البريطانيين في دنشواي صلة مباشرة بالعداء السياسي لبريطانيا . أنه - مع ذلك - يعود الى الروح المتمردة التي اذكأها بمثابرة خلال السنة الماضية مهيجون لا ضمير لهم من ذوى المصالح الشخصية » !

وعاد مستر « فندلاي » فكرر : « ان من واجبي أن أحذركم من الاثر التمس الذي نجم في مصر بسبب أن أعضاء البرلمان الانجليزى قد ناقشوا بجدية الحكم الذي صدر باجماع محكمة شكلت بطريقة

قانونيه أعضاؤها من خيرة الانجليز والمصريين ، ثم أن هذا الوضع
سيمعدي المهيجين المرتشين الذين يفودون ما يسمى الحزب الوطني
بالدافع الذي يرفع روحهم المعنوية والذي لايزالون حتى الآن في
حاجه اليه ، . . ان غرضي من الاشارة الى الاحكام التي أصدرتها
محكمة دنشواي هو اظهار النتائج المتوقعة اذا اهتز احترام القانون ،
واذا استمر هذا الوضع الحالي . واذا ظل المهيجون (المصريون)
يجدون تاييدا في انجلترا فسرعان ما سوف تدعو الضرورة الى
اصدار قانون بالرقابة على الصحف (المصرية) وإلى زيادة جيش
الاحتلال زيادة كبيرة ،

الا انني يجب أن انتهي من هذه الوثائق البرلمانية فقد اقتبست
منها ما يكفي لرسم الصورة . ولدعم انذارى الى انجلترا بأن
امبراطوريتها اذا كانت تعنى حكم العالم كما حكمت دنشواي في
عام ١٩٠٦ . وأنه اذا كان هذا معنى الامبراطورية لدى الطبقة
الارستوقراطية العسكرية ولدى الطائفة الثرية الحاكمة فإنه لن
يبقى واجب سياسى مقدس وعاجل على سطح الارض سوى واجب
اشاعة التمزيق في الامبراطورية وهزيمتها وقمعها

اما بالنسبة للمصريين فان أى رجل من أبناء النيل يقبل - بعد
حادث دنشواي - راضيا أن يخضع للحكم البريطاني . أو يقبل أية
رابطة تربطه بنا سوى الرابطة التي تربط الشعوب الحرة على قدم
المساواة سوف يستحق أسوأ ما يعده لورد كرومر وعادلا وضروريا!

ان مجلس العموم كانت لديه فسحة من الوقت أربع وعشرون
ساعة بعد أن تلقى سير ادوارد جراي البرقية (الخاصة بالحكم في
قضية دنشواي) وكان يستطيع أن يعلن أن انجلترا دولة متحضرة
لاتقر أحكام الجلد البربرية والشنق الانتقامية . ان سير ادوارد جراي
- باسم حكومه الاحرار الجديدة - لم يكتف باقرار أحكام الاعدام
في دنشواي والدفاع عنها - بل أنه اهاب بمجلس العموم في تاتر
الا ينتقد هذه الاحكام أو يستنكرها . على أساس - مهما بدا هذا
الاصساس بعيدا عن التصديق - ان عبد النبي وحسن محفوظ

ودرويش والباقيين كانوا طليعة مؤامرة اسلامية هائلة أعدت ضد العالم المسيحي باسم النبي لطرده المسيحية من أفريقيا وآسيا . وهذه القصة الحمقاء السخيفة انكاذبة بكل معاني هذه الكلمات من الغرابة الى حد كبير . ولكن ما لن تغفرو الانسانية لوزير خارجيتنا هو خيبتته في الا يدرك أنه حتى اذا صح وجود تلك المؤامرة فإن انجلترا كان يجب أن تواجهها وان تحارب بشجاعة وبوسائل شريفة بدلا من جلد وشلق سبعة من فلاحين فقراء جلدا وشنقا وحشيا .



دلم الإبداع جدار الكتب والوثائق القومية ٧٩/٣٤٧٩

الترقيم الدولي ٨ - ٩٠ - ٧٠٤٩ - ٩٧٧ ISBN

كتاب اليوم

ثقافة اليوم وكل يوم

اول كتاب يقدمه المكتبة الاسلامية
لفسيلة الشيخ متولى الشعراوى
ويخص به « كتاب اليوم »

معجزة القرآن

بقلم الاستاذ العالم الكبير

الشيخ محمد متولى الشعراوى

● يتحدث في كتابه عن معجزة القرآن وكيف تختلف عن معجزات
الرسل السابقين ، ثم يبين الإعجاز في القرآن ، وكيف يكون الإعجاز
في حرف واحد من القرآن الكريم

● ويرد فصيلته عن ما قاله المستشرقون من أن هناك تناقضا في
القرآن .. ثم يبين كيف كشف القرآن أسرار الكون .. قبل أن
يكشفها الله للبشر

● ويقول فصيلته إن للقرآن عطاء لكل جيل يختلف عن عطاءه
للجيل الذي سبقه .. ويقدم ذلك بالدليل

● ويرى فصيلته كيف مزق القرآن حجب المافى والهاضر
والستقبل .. بل كيف مزق حجب النفس البشرية كلها

● انه كتاب في كل صفحة فيه شيء
جديد من اعجاز القرآن الكريم ●

عدد ممتاز خاص من كتاب اليوم

يصدر أول رمضان

مكتبة اليوم

ثقافة اليوم وسكن يوم

يقدم المكاتب الفنان

ابراهيم المصري

في موكب العظماء

عشرون شخصية خالدة في الادب والفن والحب

● تلتوى الاديب الرسول ● انجلو الاعصار الاخير ● نيتشة بين ارادة
القوة وسقوط الحب ● بودلير الشيطان والانسان ● بروست والبحث عن
الزمن الضائع ● طاغور من الارض الى السماء ● جورج هرويج العاصفة
الملهمة ● اميل زولا سلطان العقل ● شكسبير البصيرة الخارقة ● كاترين
ميسفيلد صفا الروح ● بوشكين شمع العبقري ● مختار الفنان المصري
الاصيل ● هيئاتا فيلسوفة الاسكندرية وشهيدة العذاب ● بلزاك حب وجهاد
وعذاب ● ايزادورا دنكان بين خريف وربيع ● ديلاكروا سبيلطان الماضي
● موسيه في مهب النار ● مارت غلورى تفوق بعد تضحية ● غلوير صراع
الحب وارادة الابداع ● هيلدا كامل بعد المعجزة ●

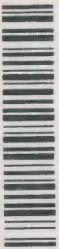
ترقب صدوره
اول اغسطس



الشمع ٣٥ قرشا

tx.
620
1
54

Bibliotheca Alexandrina



0646028

